

الدكتور

حمدي رجب عبد الغني حسن

اللقطة

ومدى مسئولية الملتقط عنها
وحكم نملكها أو المكافأة عليها
في الفقه الاسلامي

دراسة مقارنة

الناشر

دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة

حقوق الطبع محفوظة

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة

الدكتور
محمد بن رجب عبد الغنى حسن

اللقطة

وهدى مسئولية الملتقط عنها
وحكم نملكها أو المكافأة عليها
فى الفقه الاسلامى

دراسة مقارنة

الناشر
دار النهضة العربية
٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة

حقوق الطبع محفوظة

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

" بسم الله الرحمن الرحيم "

(المقدمة)

الحمد لله والصلاة والسلام التامان المباركان على من ختم الله برسالة الانبياء
ورضى الله عنه وعن عمل بسنته واتبع نهجه الى يوم الدين .

وبعيد :

لما كانت رغبات الناس وغرائزهم ظاهرة في حب التملك والتسلط والتغلب بطريقة
تسيطر على الكثيرين منهم بصورة تتلاشى معها مقاومتهم في حب ذلك المتاع الفانى .

فقد دعت الشريعة الاسلامية الى الاستعاضة عن ذلك بما هو افضل .
قال تعالى : " قل اُوْ تَبْكُم بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ
تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَعَهُدُ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ " (١) .

كما بين القرآن الكريم ان الملكية الحقيقية لله ، قال تعالى : " ولله ملك السموات
والارض وما بينهما واليه المصير " (٢) .

وجعل منافع ما على الارض للناس جميعا ، يجعل الانسان خليفة عليها ليقوم بتدبير
امرها على وفق ما شرع الله من احكام ، وجعله آمينا عليها ، فكأنها ودیعة عنده يختبره بها
قال تعالى : " واعلموا انما أموالكم وأولادكم فتنة ، وأن الله عنده أجر عظيم " (٣) .

ومن هذه الودائع : المال الملقوط في يد اللائق .
فقد ذكر الامام مسلم في صحيحه : " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
اللقطة : الذهب والورق ؟ فقال : اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فان لم تعرف

-
- (١) آية ١٥ من سورة آل عمران .
 - (٢) آية ١٨ من سورة المائدة .
 - (٣) آية ٢٨ من سورة الانفال .

فاستنفقها ولتكن وديعة عندك " (١) .

ومن هنا فيجب على الانسان أن يحافظ على هذا المال من العبث والتبديد والضياح
فالملتقط قائم مقام صاحب اللقطة في الحفاظ عليها ، لان اللقطة فيها معنى الامانة والولاية
اولا ، ثم يجوز له أن يتملكها بعد وفي الحدود التي رسمها الشارع الحكيم . استدلالا بما
رواه البخارى في صحيحه : " جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله
عن اللقطة ؟ فقال : اعرف عقاصها ووكاء ها ثم عرفها سنة ، فان جاء صاحبها ، والا فشانك
بها " (٢) وفي رواية لمسلم " فاستنفقها " وفي رواية " والا فهي كسبيل مالك " وفي رواية
" والا فاستمتع بها " (٣) .

واللقطة فيها معنى الاكتساب ولكن في الحدود التي رسمها الشارع الحكيم لذلك كما
ذكرنا والا كانت أكلا لاموال الناس بالباطل ، وقد نهى الله عن ذلك ، قال تعالى :
" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس
بالاثم " (٤) .

وقال صلى الله عليه وسلم كما ورد في حديث طويل أخرجه الامام مسلم وغيره عمن
عبدالرحمن بن أبي بكر عن أبيه " فان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة
بومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الخ " (٥) .

فليست للانسان الارادة المطلقة في التصرف في المال ، ولكن عليه أن يلتزم في
قيامه عليه بالحدود التي رسمتها الشريعة ، في طرق تحصيله وحفظه أو التصرف فيه .

(١) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووى المجلد الرابع ج١/ ٢٧٠ .

(٢) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى ٩٧/٥ .

(٣) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووى المجلد الرابع ج١/ ٢٥ وما بعدها .

(٤) الآية رقم ١٨٨ من سورة البقرة .

(٥) وكان ذلك في حجة الوداع ، صحيح مسلم مع شرح النووى المجلد الرابع ج ١١/ ١٧٠ .

وقد تناولت الشريعة جوانب متعددة لحفظ المال وصيانته من الهلاك أو الضياع من مثل العارية والرهن واللقطة والوديعة وغير ذلك . (١)

ذلك أن المال من الضرورات الخمس (٢) فضلا عن أن ذلك سبب من أسباب استقرار الأمن والاحساس بالأمان لكل من يعيش على ارض الاسلام . وذلك عامل من عوامل تأديسة العمل في أمن وهدوء يؤدى الى التقدم . فضلا عما يؤدى به من الثقة المتبادلة بين الناس قال تعالى : " ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها " (٣) فقد أوجب الله على كل انسان أن يحافظ على حقوق الآخرين ومن ذلك أداء الامانات ، ومن الامانات ما هو مالى كاللقطة والودائع .

قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون " (٤) وقال تعالى في وصف عباده المتقين : " والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون " (٥) .

واما كانت اللقطة وهي المال الضائع الذى يحفظه الملتقط على صاحبه من شعس الامانات التى هي الودائع ، ولما كان الموضوع لم يحظ بعناية الكثيرين من المعاصرين فقد غدا من اللازم على الباحثين في هذا الميدان أن يعلموا على بحث ما في بطون الكتب الفقهية بآراؤه في ثوب تشبي ، وترتيب حديث ، حتى لا يجد من يريد الوقوف على احكام الشريعة عناء ولا شقة رغم ما تحفل به هذه الكتب من الاحكام البالغة والثروة الفقهية الغضة .

وفضلا عما سبق ، ونظرا لان دولتنا (مصر) يطبق فيها القانون الوضعى منذ فترة وحتى الان وكما نعلم ، فانه يختلف كثيرا عن الشريعة الاسلامية فيما يختص بالتشريع الجنائى ، ولا يختلف عن الشريعة كثيرا في القسم المدني . غير أن من هذه الامور التى يختلف التطبيق في بعض مسائلها اللقطة في القانون عنه في الشريعة .

(١) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ١٨٢٧/٣ دار الريان للتراث .

(٢) الضرورات الخمس هي : حفظ الدين ، حفظ النفس ، حفظ العقل وحفظ المال وحفظ النسل ، وانظر المستصفى للغزالي ج ١ ص ٢٨٧ .

(٣) صدر الاية رقم ٨٥ من سورة النساء .

(٤) الاية رقم ٢٧ .

(٥) الاية رقم ٢٢ من سورة المعارج .

ومن ذلك المكافأة للملتقط كما سئرى .
ونظرا لعدم الاهتمام بالثقافة في العلوم الإسلامية عند كثير من الناس ،
فإن الكثير منهم يعتقد أن من يجد شيئا ثم يعرفه للناس ثم يأتي صاحبه فإنه
يطلب من صاحبه أن يدفع مايساوى العشر من قيمته ، وأصبح ذلك عند كثير من الناس ، هو
الامر المألوف ، بل وهو حق أساسى ان لم يدفعه صاحب الشيء الذى كان ضامعا يعتبر
ممتنعا عن أداء حق واجب قضاء عليه ، وله أن يقاضيه به .

وفى نظر هوء لاء الناس أنه هذا من الدين ، وأصبحوا يقولون هذا هو السائد وهو
العرف الذى يقول به كل الناس ويفرضه الاسلام ، مع أن الامر غير ذلك .

ولما ذكر فقد استعنت بالله ورست البحث فى هذا الموضوع وأسميته (اللقطة ومدى
مسئولية الملتقط عنها ، وحكم تملكها أو المكافأة عليها) فى الفقه الاسلامى - دراسة مقارنة

وقد عرضت آراء الفقهاء مع الاستدلال لكل رأى وتوجيهه ومناقشته ، مرجحا ماظهر
لى رجحانه ، مع مراعاة قواعد الترجيح ، مبديا الرأى فيما ظهر لى ، ان كان ثمة وجه لذلك
فى نطاق الابلية النصية والعقلية والمبادئ العامة للشريعة الاسلامية وماتلمية الضرورات
العلمية ، وفى حدود مرسومته الشريعة الغراء ، راجعا فى ذلك الى القرآن والسنة ، وكتب
التراث فقها واصولا وتفسيرا للقرآن ، وشروحا للسنة النبوية المطهرة وغير ذلك . وقد جعلت
البحث فى مقدمة ومطالب ستة عشر ، وخاتمة على النحو التالى :

المقدمة وتكلمت فيها عن سبب اختيار الموضوع ومنهجى فى البحث - أما المطالب فى:

المطلب الاول فى : تعريف اللقطة :

(١) فى اللغة . (٢) فى اصطلاح الفقهاء .

المطلب الثانى فى : الكلام عن اللقطة فى مواضع :

(١) الملتقط . (٢) الملقوط .

(٣) الالتقاط وحكمه وتكلمنا عن ذلك فى: حكم التقاط

غير الحيوان ، ولقطة الكوز ، وحكم التقاط

الحيوان .

المطلب الثالث في : الاشهاد على اللقطة (تعريفه ، حكمه ، وصفته ، وعدد الشهود .

المطلب الرابع في : التعريف في اللقطة ، وذلك في : معرفتها ، وتعريفها ، وكيفيته ، وحكمه ، ومدته ، والغورية فيه ، ومكانه ، وزمانه ، ومن يتولاه ، وموؤنته .

المطلب الخامس في : النفقة على اللقطة .

المطلب السادس في : دفع اللقطة الى من يدعيها ، وتكلمنا عن الشروط في ذلك .

المطلب السابع في : تملك اللقطة وطريقته .

المطلب الثامن في : لقطة الحرم ، لما لها من حكم خاص ، كما يرى فريق من الفقهاء

المطلب التاسع في : الضمان في اللقطة .

المطلب العاشر في : شراء اللقطة .

المطلب الحادي عشر في : بيع اللقطة .

المطلب الثاني عشر في : زكاة اللقطة .

المطلب الثالث عشر في : الجعالة في رد اللقطة ، وتكلمنا في ذلك عن تعريف

الجعالة وآراء الفقهاء في حكمها . ودليل مشروعيتها ، ثم

شروط صحتها .

المطلب الرابع عشر في : فسخ عقد الجعالة وأثره .

المطلب الخامس عشر في : اختلاف المتعاقدين .

المطلب السادس عشر في : حكم المكافأة للمتنقط دون شرط الجعل من صاحبه

وتكلمنا عن ذلك في القانون المدني ثم في الفقه الاسلامي .

ثم انهيته البحث بخاتمة تتضمن نتائج البحث ، وثمرته ، ولعلى أؤسى بذلك شمة خافته ويكون عملا يضاف الى المكتبة الاسلامية .

ولا أدنى بهذا أنى قد قفلت الباب بالنسبة لهذا الموضوع ، ولكن ما أدميه بحق هو أنى لم أبخل بجهد أو وقت من أجل هذا العمل الذى استغرق التفكير فيه والبحث لمتطلباته وقتا أطول بكثير مما استغرقته كتابته .

وسرى القارىء فى هذا البحث أنه عالج جوانب متعددة فى هذا الموضوع وإن أكن قد
وفقت الى الصواب ، وهذا ما أرجوه فمن الله ، وإن تكن الاخرى فمنى ولى عذر الباحث عن
الحقيقة اذا عجز عن الوصول اليها والكمال لله وحده .
وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب (١) .
الباحث

دكتور / حمدى رجب عبدالغنى حسن

القاهرة فى: يوم السبت ١٩ من شهر ذى الحجة ١٤١٢هـ
الموافق: ٢٠ من شهر يونية ١٩٩٢م

المطلب الاول

فى تعريف اللقطة :

(١) تعريف اللقطة فى اللغة

اللقط أخذ الشيء من الارضى ، لقطة ، بلقطه ، لقطا ، التقطه ، أخذه من الارضى،
ولقط من باب نصر ، والمصدر التقاطا ، وهو من المصادر التى وقعت احوالا كما قال سيبويه
ولقطة على وزن رطبة .

واللقيط المنبؤ يلتقط ، واللقطة بضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملقوط ، والالتقاط
أن تعثر على الشيء من غير قصد وطلب واللقطة ما التقط من الشيء ، واللقاط اسم لذلك
الفعل كالحصاد ، ولقيته التقاطا اذا لقيته من غير أن ترجوه ، وفى حديث النبى صلى الله
عليه وسلم حينما سئل عن اللقطة ؟ فقال " اعرف عفاصها ووكاءها (٢) .

واما الصبى المنبؤ يجده انسان فهو اللقيط ، عند العرب ، فعيل بمعنى مفعول .
وبيرى الليث أن لقطة بضم اللام وسكون القاف اسم المفعول ، المال الملقوط مثل
ضحكة الذى يضحك منه وهزاة الذى يهزأ به .

(١) آية رقم ٨٨ من سورة هود .

(٢) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى لابن حجر العسقلانى ٩٧/٥ وصحيح مسلم مع

شرح النووي المجلد الرابع ج ٢٢/١٢ .

(٢) تعريف اللقطة في اصطلاح الفقهاء

(١) الحنفية :

عرفها الكاساني بقوله " اللقطة نوعان : من غير حيوان ، وهو الممسال الساقط لا يعرف مالكة ، ونوع من الحيوان وهو الضالة من الابل والبقر والغنم من البهاشم ، الا انه يسمى لقطة من اللقط وهو الاخذ والرفع لانه يلتقط عمادة اي يوهض ويرفع •

وفى التتار خانية من كتب الحنفية : هي مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس بمباح كمال الهري •

ويقول صاحب البحر الرائق : الاولى ان يقال في اللقطة هي مال معصوم معرض للضياع (١) •

ويلاحظ على تعريف الكاساني السابق ، ان المال الساقط الذي لا يعرف مالكة قد يكون في دار الحرب بمالكة حربي ولتقطه سلم أو ذمي دخل دار الحرب بغير امان • فان المال لتقطه باعتباره مالا مباحا أو يكون غنيمة فيه الخمس لبيت المال •

أما صاحب البحر فيبدو لي أنه اغفل عنصر الالتقاط •
أما تعريف صاحب التتار خانية فيرد عليه ما كان محرزا بكان او حافظ فانه ليس لقطة مع أنه داخل في التعريف •

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٣٨٦٥/٨ مطبعة الامام نشر زكريا يوسف بالقاهرة ، ابن عابدين ٢٨٦/٤ الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بصر ١٩٦٦ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفى • دار المعرفة للطباعة والنشر ١٦١/٥ مجمع الانهر شرح طنقى الاحمر للشيخ عبدالله المعروف بداماد افندى • دار احياء التراث العربى للنشر والتوزيع بيروت لبنان ١/٢٠٤ وما بعدها •

(٢) المالكية :

عرفها الامام الدردير بقوله : اللقطة مال معصوم عرض للضياع •
وعرفها ابن رشد بقوله : كل مال لمسلم معرض للضياع كان ذلك في عامر
الارض أو غامرها • والجماد والحيوان في ذلك سواء الا الاهل (١) •

وبالنظر للتعريف الاول للمالكية فيبدو انه اغفل عنصر الالتقاط مع ان المال
لا يكون لقطة الا اذا أخذ بالفعل • وكان الأولى ان يقول مال معصوم اخذ ممن
مكان خيف عليه الضياع •

أما تعريف ابن رشد فيرد عليه تقييده للقطعة بملك المسلم مع ان اللقطة يمكن
ان تكون لغيره • ومال الغير محترم شرعا لان الذمي يحقد النعمة صار كالمسلم فسي
عصمة نفسه وعرضه وماله ، كما ان التعريف استثنى الاهل ، وهذا الاستثناء ليس على
اطلاقه (٢) ولا عند جميع الفقهاء كما سنذكر فيما بعد •

(٣) الشافعية :

عرفها الشافعية بأنها : مال محترم غير محرز لا يعرف الواحد مستحقه (٣) •

-
- (١) انظر الشرح الكبير لابي البركات الدردير مطبعة عيسى البابي الحلبي ١١٧/٤ وكذلك
حاشية الدسوقي عليه ١١٣/٤ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد مكتبة الكليات
الازهرية ١٩٨٣ ، ٢٣٧/٢ ومواهب الجليل للحطاب شرح مختصر خليل للامام
ابي عبدالله بن محمد المغربي المعروف بالحطاب وبهامشه التاج والاكليد لمختصر
خليل لابي القاسم العبدري الشهير بالمواف ٢٠/٦ دار الفكر •
- (٢) انظر د • عبدالكريم زيدان بحوث فقهية مكتبة القدس بغداد ١٩٨٦ ص ٣٠٧ •
- (٣) انظر نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للطبري ٤٢٢/٥ ، حاشية البجيرمي على منهج
الطالبين لابي يحيى زكريا الانصاري ٢٢٥/٣ ومغني المحتاج للشريني على متن
منهاج الطالبين لابي زكريا بن شرف النووي دار الفكر ٤٠٦/٢ ، وغاشية قليوبى
وعميرة ، طبع مطبعة دار احياء الكتب العربية ، الجزء الثالث ص ١١٥ •

ويبدو لي ان هذا التعريف مع قصر عبارته جمع كل عناصر التعريف .

(٤) الحنابلة :

عند الحنابلة : هي المال الضائع من ربه يلتقطه غيره (١) .

ويلاحظ على تعريف ابن قدامة في المعنى ، ان المال الضائع من صاحبه قد يكون في دار الحرب ومالكه حربي ، ولتقطه مسلم دخل دار الحرب بغير امان . فان المال ليلتقطه باعتباره مالا مباحا ، ومن هنا فالتعريف لا يوجد فيه كما يبدو قيد ؛ وهو ، كون المال ليس بمباح كمال الحربي .

(٥) الظاهرية :

عند الظاهرية اللقطة هي : من وجد مالا في قرية ، أو مدينة ، أو صحراء في ارضي الحجم أو ارضي العرب العنوة أو الصلح (٢) مدفونا أو غير مدفوسون الا ان عليه علامة انه من ضرب مدّة الاسلام ، أو وجد مالا قد سقط اي مال كان فهو لقطة (٣) .

لكن يرد على هذا التعريف كما يبدو من قوله في آخره (أو وجد مالا قد سقط أي مال كان فهو لقطة) دون أن يقيد به المال ليس بمباح كمال الحربي .

(١) المعنى للإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المتوفى ٦٢٠ هـ مع الشرح الكبير على متن المقنع لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى ٦٨٢ هـ دار الفكر بيروت لبنان ، ١٩٨٤ ، ج٦/٣٤٦ .

(٢) العنوة : القهر ، وأخته عنوة أي قسرا وقهرا ، وفي حديث الفتح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عنوة ، أي قهرا وظلما ، وهو من عنا يعنوا إذا ذل وخضع ، وأما صلحا أي لم يغلبوا ولكن صلحوا على خراج يودونه والصلح السلم لسان العرب ٣١٤٢/٤ .

(٣) المحلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٤٥٦ هـ ، تحقيق لجنة احياء التراث العربي نشر دار الأفاق الجديدة بيروت ٢٥٧/٨ .

(٦) الامامية :

وعند الامامية اللقطة : كل مال ضائع أخذ ولايد عليه (١) .

ويرد على هذا التعريف ، مايرد على تعريف ابن قدامة الحنبلى .

مايلاحظ فى تعاريف الفقهاء للقطة :

ذكر الفقهاء أن اللقطة مال أى انها شئ مادى منتفع به عادة ، ومع ملاحظة ان اللقطة وهى ما يلتقط بهذا اللقط وهو الالتقاط يظهر لنا انه لابد ان تكون اللقطة شئاً يتكسب الانسان من احرازه بالفعل .

وبهذا ، تخرج المنافع من تعريف اللقطة حيث ان المنافع معنى ، وذلك كركوب الدابة والسيارة ، وسكنى الدار وغيرها من المنافع التى لايمكن احرازها فعلا .

وقد ورد فى تعريف الفقهاء ان اللقطة مال محترم ، وذلك هو المال الذى ثبت لسه الاحترام الشرعى أى لايجوز لاحد أن يتصرف فيه بغير اذن مالكه .

ومعنى ذلك أن المحرم شرعا ليس محترما فى نظر الشريعة ويخرج بهذا القيد - الاحترام الشرعى - ماينتفع به حالة الاضطراب كالميتة فانه لايجوز التقاطها لان الشرع حرم تملكها حال الاختيار ، وبالتالي فلا تعتبر مالا ، لان المال ماكان له قيمة مادية بين الناس ، وجاز شرعا الانتفاع به حالة السعة والاختيار .

ويخرج بقيد مال محترم شرعا ، المال المدفون المسمى بالكنز فى الارضى المباحة اذا كان جاهليا (٢) . مادام مدفونا ضائعا .

ويخرج ايضا الطير فى الهواء ، والسك فى الماء ، فلا يعتبر شئ منها لقطة قبل دخولها فى حوزة الانسان فعلا لانها لاتعتبر مالا .

لان المال هو ما حازه الانسان فعلا ، ومن هنا فلايعتبر شئ منها لقطة .

(١) شرائع الاسلام للحقق الحلى ١٧٧/٢ .

(٢) وسنسط القول فى مسألة الكنز بعد .

ويخرج به أيضا مال الحربى اذا دخل دار الاسلام بغير امان ، فعالة الساقط يعتبر
فى يد ملتقطه نغمة لا لقطه .

ويقولهم " المال " فقد خرج الآئى الصغير الحر لانه ليس ببال .
وقد ورد قيد الضياع ، وبذلك يخرج الحب فى الزرع والثمر المعلق بالاشجار ، لان هذه
الاشياء ليست مالا ضائعا ، وكذلك يخرج مالا يعتبر مالا ضائعا كالمال الذى كان فى حفظ
صاحبه ولو حكما كمن وضع متاعه فى مكان ليعود اليه ، فان هذا المتاع لا يعتبر مالا ضائعا
لانه فى حفظ صاحبه ^(١) وكذلك تخرج الابل بقيد الضياع عن المال الضائع لانه لا يتعرض
لها الضياع ^(٢) والامر فى موضوع الابل يحتاج الى تفصيل سنوضحه حين الكلام فى حكم
النقاط الابل .

وخرج بقيد غير محرز مايجده الوارث بعد موت ميرثه من الودائع المجهولة التى لايعرف
اربابها فهذه اموال ضائعة لالقطه ، وأمرها الى الامام يحفظها أو يبيعها ويحفظ ثمنها
أو يقرضه لبئيت المال الى ظهور المالك فان لم يظهر فيكون فى مصارف بيت المال ^(٣) .

وخرج بقيد لايعرف الواجد مستحقه ، ماعرف مستحقه فهو باق على ملكه ، ولايسمى
لقطه ، ولاتثبت احكامها فيه . وذلك كالمال الموجود فى الارض المملوكة فانه لصاحبه ،

(١) وخرج بقيد الضياع ما اذا القت الريح ثوبا أو القى هارب كيسه وفيه مال فى دار انسان ،
وصاحب الدار لايعرف صاحب الثوب أو المال فهذا المال ضائع وليس لمن وجده
أن يملكه لانه ليس صائعا حقيقة بل يحفظه الملتقط لصاحبه فان لم يظهر يضعه
فى بيت المال والا فيصدق به .

(٢) لانه تمنع بقوتها عن نفسها .

(٣) علما بأن هذا القيد وهو أن يكون المال غير محرز غالبي وليس عاما لان معنى المال
المحرز قد يكون صائعا فيعتبر لفظه كمن وجد فى داره مالا ولايرى أهو له أم لمن
دخل داره فيجب عليه التعريف به مع ان هذا المال محرز .

ولا يخرج بالضياع عن ملك صاحبه ، فهو له ان طلبه (١) ، والا فهو لمن قبله حتى ينتهي الامر الى الذي أحيا الارض ، ثم ان لم يظهر له مالك فانه حينئذ يعتبر لقطة •
وأما ما ليس له مستحق فهو المال المباح وهو لا يأخذه ولا يكون لقطة لان آخذه يتملكه بالاستيلاء عليه (٢) •

الترجيح :

وبالنظر الى التعاريف السابقة للقطة يرجح لدينا تعريف الشافعية ، لانه لم يسرد عليه من الملاحظات كما يبدو ماورد على غيره كما أشرنا •
فهو تعريف كما يظهر من وجهة نظرنا قد توفرت فيه مع قصر العبارة كل عناصر اللقطة واحتوى على كل افرادها •

المطلب الثاني

الكلام عن اللقطة في مواضع

البحث في اللقطة يتطلب الكلام في مواضع :

- (١) الملقط • (٢) الملقوط • (٣) الالتقاط •
- وهذا ما سنكلم عنه تباعا :

(١) الملقط

الملقط هو من له اهليه الاكتساب أو الاحتفاظ ، فيجوز ان يكون الملقط مسلما أو ذميا لان الذمي من اهل الاكتساب (٣) كما يجوز ان يكون صغيرا أو مجنوننا

- (١) لكن يخرج بذلك المال المملوك الذي تعلقت به الاباحة كمن ترك مالا ثم قال من شاء فليأخذه ، حاشية بن عابدين ٢٧٨/٤ ، مجمع الانهار ١/٧٠٥ ، البحر الرائق ١٦٢/٥ ، شرح الخرشى ١٢٦/٧ ، مغنى المحتاج ٢/٤٠٦ ونهاية المحتاج ٤٢٢/٥ ، المغنى لابن قدامة ٢٥٠/٦ •
- (٢) المراجع السابقة •

- (٣) مغنى المحتاج ٢/٤٠٧ ، ٤٠٨ ، نهاية المحتاج ٥/٤٢٨ ، ٤٢٩ ، المجموع ١٥/٢٧٨ وما بعدها ، بداية المجتهد لابن رشد ٢/٣٣٧ ، حاشية الد. وقف. على اندرج الكبير ٤/١٢٤ •
- مواهب الجليل ٦/٧٧ ، المغنى لابن قدامة ١/٢٨٥ وما بعدها ، الشرح الكبير لمتمن المقنع مطبوعه المغنى ٦/٣٩٦ • وابن عابدين ٤/٢٧٧ ، ٢٢٨ ، المبسوط للخرشى ١/٨ وما بعدها البحر الرائق ١/١٢٢ •

أو عبداً (١) أو مكاتباً أو سفياً •

فإذا التقط واحد من هؤلاء مالا ضائعاً ثبتت يده عليه لأن هذا تكسب فصح منسبه كالاصطياد والاحتطاب وهذا ما يراه جمهور الفقهاء •

وانما يختلف ناقصي الاهلية كالصغير والمجنون عن كامل الاهلية في ان ولي ناقصي الاهلية ينزع اللقطة من يده ليتولى هو حفظها وتعريفها ، وتكون يد الولي ناشئة عن المولى عليه ، ولكن لو قام السفه بتعريفها جاز منه ذلك •

وكذلك يجوز تعريف الصبي المميز في حضرة الولي كما يرى البعض (٢) وبدون حضرته كما يرى البعض الآخر وستوضح ذلك وغيره حين الكلام في تعريف اللقطة •

ويرى بعض الشافعية (٣) انه لا يجوز التقاط غير المسلم وكذلك العبد والصغير والمجنون لان الغلب في اللقطة الامانة والولاية وهو لا • لا تجوز ولايتهم في هذه الحالة ولكن الراجح في نظرنا هو رأى الجمهور لعموم الاحاديث الواردة في اللقطة دون تفرقة بين ملتقط وآخر (٤) وايضا حفظا للاموال من الضياع أو الهلاك • مع ملاحظه أنه يسقط عن غير المكلفين مسن الصغار والمجانين حكم التكليف الشرعية •

(١) خلافا لبعض الشافعية وكذلك الحنفية في المجنون فلا يصح التقاطه عندهم ، المراجع السابقة •

(٢) وهل يجوز تعريف اللقطة من غير المسلم ام ان على الامام أن يضم اليه مشرفا محسدا لتعريفها ؟ سنبين ذلك حين الكلام على من يتولى التعريف •

(٣) مفتى المحتاج ٤٠٨/٢ ، نهاية المحتاج ٤٢٩/٥ ، المجموع شرح المذهب ٢٧٩/١٥ •

(٤) ومن ذلك ما روى عن عياض بن حمار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتم ولا يغيب فان وجد صاحبها فليردها عليه والا فهو مال الله يوتيته من يشاء " •

سنن ابي داود ٣٩٦/٢ وسبل السلام للصنعاني ٩٥٠/٣ •

(٢) الملقوط

الملقوط كما قلنا هو المال المحترم شرعا الذي لا يعرف ملتقطه مالكه وهو نوعان :

حيوان أو غير حيوان .

فالمال المباح لا يصير لقطة بقلطه والاستيلاء عليه لانه ليس له مالك وهناك بعضنى الاموال التى يشتبه فى كونها مباحة أو ملوكة لا يعرف مالكا ؛

ومن ثم قد يختلف النظر فى حكمها بعد اخذها .

ومن ذلك ، اللؤلؤ فى البحر خارج صدفه ، فمن يجده ويلتقطه يعتبر فى يده لقطة لان وجوده خارج صدفه يعنى أن له مالكا لانه لا يوجد خلقة فى البحر الا داخل صدفه وقيد بعضهم (١) بان يكون مثقوبا ليستدل بذلك على ان له مالكا . ومن اصطاد سمكة فوجد فيها ذرة ، فهى للمائد لانها مال مباح فيملكها بالاستيلاء عليها .

لأن الدر يكون فى البحر بخلق الله تعالى (٢) ، قال الله تعالى : " وتستخرجون منه حلية تلبسونها " (٣) وتبقى ملوكة للمائد حتى لو باع السمكة دون ان يعلم ان فيها ذرة ، ولا يملكها المشتري لان البائع وهو لم يعلم ما فى بطنها - لم يبعه اياها ولم يرض بزوال ملكه عنها ، فلا يمكن القول بدخولها فى البيع تبعا ، كمن باع دارا وله مال مدفون فيها لا يدخل فى البيع تبعا (٤) .

(١) الحنابلة وبعضى الشافعية نهاية المحتاج ٤٢٦/٥ ، ٤٢٧ المعنى لابن قدامه ٣٧٠/٦ ، وشرح متن المقنع مطبوع مع المعنى ٣٥٤/٦ والمثقوبة : أى التى فيها أثر لأدمى . مغنى المحتاج ٤١٠/٢ .

(٢) هذا ، ان كانت غير مثقوبة ، اما ان كانت مثقوبة فيرى الحنابلة وبعضى الشافعية انها تكون لقطة ، وان وجدها الصياد فعليه تعريفها لانه ملتقطها ، وان وجدها المشتري فالتعريف عليه لانه واجدها ، المراجع السابقة .

(٣) بعضى الآية ١٣ من سورة النحل .

(٤) وقال السمرقندى من الحنفية ، ان ادناها البائع فهى له ، وان قال ليست لى فهى لقطة حاشية ابن عابدين ٢٨٥/٤ ، المبسوط للسرخسى ٣/١١ وما بعدها ، البحر الرائق ١٦٣/٥ .

ومن عثر على دراهم أو دنانير في البحر فهي لقطة لأنها لا تخلق في البحر ، فلا بد أن يكون لها مالك فتكون لقطة بيد واجدها .

ومما قد يقع فيه الاشتباه تبدل الثياب والمتاع ونحو ذلك كمن أخذ ثياب غـمـيـره أو متاعه أو حذاءه قصدا أو سهوا وترك غيره ، فهل يعتبر المتروك لقطة عند المأخوذة ثيابه ونحوها أم لا ؟ .

يرى الحنفية : أنه إن كانت المتروكة أجود أو مماثلة فتكون لقطة ، أما إن كانت المتروكة أدون فله الانتفاع به لأن أخذ الأجود وترك الأدنى دليل للانتفاع به .

هذا ، إن كان الآخذ الأول فعل ذلك قصدا ، أما لو أخذ ثوب غيره أو حذاءه مثلا وترك هذا الثوب أو هذا الحذاء غلطا لظلمة أو نحوها ، ويعلم ذلك بالقرائن فهو في حكم اللقطة ، لا بد من السؤال عن صاحبه بلا فرق بين أجود وأدون .

وكذا لو اشتبه كونه غلطا أو عدا لعدم دليل الاعتراف (١) .

وقال الشافعية : إن كان الآخذ لم يتعمد أخذ ثياب غيره وترك غيره بدلها ، فالمتروك لقطة تسرى عليها أحكامها وإن كان الآخذ تعمد الأخذ للمأخوذة ثيابه ونحوها بيع المتروك واستيفاء حقه منه (٢) .

ويقول ابن قدامة الحنبلي : أنا وجدنا قرينة على السركة بأن كاذب المأخوذ خيرا من المتروك فلا تجرى عليه أحكام اللقطة ويكون له - أي من أخذت ثيابه ونحوها - أن يأخذها صراحة أو كمن قهر إنسانا على أخذ ثوبه ودفع اليه عوضا عنها .

(١) ويرى بعض الحنفية أنه لا ينبغي للثاني الانتفاع بثياب الأول فإن أراد ذلك فإنه ينبغي أن يتصدق به على ابنه الفقير بنية كوك الثواب لصاحبها إن رضى ثم يستوهب الشوب من الابن لأنه بمنزلة اللقطة ولكن هذا الرأي مرجوح في المذهب ، المرجع السابقة .

(٢) نهاية المحتاج ٤٢٧/٥ وحاشيتا قليوبي وعميرة ١١٩/٣ وما بعدها .

وان كانت قرينة على السهو ، كما لو كان المتروك خيرا من المأخوذ أو مثله ، وهو ما يشته به فهو بمنزلة الضائع وتجري عليه احكام اللقطة •

ويذكر ابن رشد ، وصاحب حاشية الدسوقي؛ وصاحب مواهب الجليل : ان من يجسد ثوبا وهو يظنه لقوم بين يديه يسألهم عنه ، فان لم يعرفوه ولا ادعوه كان له ان يسره حيث وجده ، ولا ضمان عليه ، وهذا ، اذا رده بالقرب ، أما ان رده بعد طول فهو ضامن •

ويرى الاباضية : كما ذكر صاحب شرح النيل انه اذا وجد غير ماله فانه لا يجوز اخذه لنفسه معتبرا ان ذلك حقه ، لان مال الغير حرام ولا يجوز الوقوع في الشبهة ^(١) .

هذا ، واذا كان من شروط المال الملقوط اى اللقطة ان يكون مالا ضائعا في موضع غير مطوك فإنها قد تكون في دار الاسلام وقد تكون في دار الحرب وفيها مسلمون أو نسي دار الحرب ولم يكن فيها مسلمون •

فلا يفوتنا أن نشير الى أنه : اذا كانت في دار الحرب ولم يكن فيها مسلمون فما بوجود فيها يكون غنيمته •

أما اللقطة في دار الاسلام فإنها تكون لمصاحب الارض اذا كانت مملوكة ، فان لم يطلبها ، فإنها تكون لأول مختط لها ، وهو من اعطى له عند الفتح الاسلامي ، ولورثته من بعده ان عرفوا ، فان لم يكن احد من هؤلاء موجودا ، فإنها تكون لمن ملك الارض بالإحياء ولورثته

(١) حاشية ابن عابدين ٣٨٢/٤ وما بعدها ، المبسوط للسرخسي ٨/١١ وما بعدها ، بدائع الضائع للكاساني ٣٨٦٥/٨ وما بعدها ، حاشية الدسوقي ١٢١/٤ وما بعدها مواهب الجليل للحطاب ٦٧/٦ وما بعدها ، بداية المجتهد ٣٤١/٢ وشرح الخرخي ١٢٤/٥ . نهاية المحتاج شرح المنهاج ٤٢٦/٥ ، ٤٢٧ ، معنى المحتاج ٤٠٥/٢ وما بعدها ، المجموع للنووي ٢٥٠/١٥ وما بعدها ، المغني لابن قدامة مع الشرح ٣٧٠/٦ وما بعدها ، وشرح النيل وشفاء العليل للقطب افيش ٢١٢/١٢ .

من بعده ، وهكذا ، لان مال المسلم لا يحل بحال من الاحوال (١) .

وأما من وجد لقطة في دار الحرب •

فقد ذكر ابن قدامة انه اذا كان الملتقط في الجيش يعرفها سنة في دار الاسلام تسم بطرحها في المقسم وانما عرفها في دار الاسلام لان اموال اهل الحرب مباحة ، ويجوز ان تكون لمسلم ، ولانه قد لا يمكنه المقام في دار الحرب لتعريفها فيتم التعريف في دار الاسلام ، فأما ابتداء التعريف فيكون في الجيش الذي هو فيه لانه يحتل أن تكون لاحد الجنود فاذا رجع اتم التعريف في دار الاسلام فأما ان كان دخل دار الكفار بأمان فينبغي أن يعرفها في دارهم لان اموالهم محرمة عليه والحالة هذه فاذا لم تعرف فانه يطكها كما يملك ، لو كان فـ في دار الاسلام ، وان كان الملتقط في الجيش فانه يطرحها في المقسم بعد التعريف لانه وصل اليها بقوة الجيش فأشبهت مباحات دار الحرب ، وان دخل اليهم ملتصا فوجد لقطة عرفها في دار الاسلام لان اموالهم مباحة له فيكون حكمها حكم الغنمية (٢) .

(٣) الالتقاط

الالتقاط في اللغة : أخذ الشيء من غير طلب •

ويضع اليد عليه (٣) ، وقد سبق أن ذكرنا اقوال الفقهاء في تعريف اللقطة ، وقد قال الفقهاء ان في اللقط معنى الامانة والولاية ، لان القائم به ، وهو الملتقط ، يعتبر أميناً لا يضمن ما النقطة الا بالتعدي او التقصير •

(١) شرح الزرقاني ١٧٣/٢ ، شرح الخرشى على مختصر خليل ١١٢/٢ ، المجموع

شرح المذهب ٩٢/٦ ، المبسوط للرخسى ٢١٤/٢ ، المغنى لابن قدامة مطبوع مع

مع الشرح الكبير ٦١١/٢ وما بعدها •

(٢) المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٧٤/٦ ، ٣٧٥ ، الشرح الكبير لمستن

المقتع مطبوع مع المغنى ٣٦٧/٦ •

(٣) لسان العرب لابن منظور ٤٠٦٠/٥ والمصباح المنير ٥٥٧/٢ •

وان الشرع ولاه حفظه كالولي في مال الصغير ، وفي اللقط ايضا معنى الاكتساب لان للملتقط تلك ما التقطه اذا ماتحقت شروط التملك^(١) .

والمعنى الاول يظهر في الابتداء والمعنى الثانى يظهر فى الانتها .

((حكم الالتقاط))

ذكرنا أن اللقطة نوعان : الاول لقطة من غير الحيوان ، وهو المال الساقط الذى لا يعرف الواجد مستحقه وليس بمباح كمال الحرى ، والثانى لقطة الحيوان .

(١) حكم القاط غير الحيوان :

أما حكم الالتقاط من حيث النذب وغيره بالنسبه لغير الحيوان ، فقد اختلف فيه الفقهاء على الوجه الآتى :

(١) الحنفية :

يقول الكاسانى : إن الالتقاط قد يكون مندوبا ، وقد يكون مباحا ، وقد يكون محرما . أما حالة النذب : فهو أن يخاف عليها الضيعة لو تركها فأخذها لصاحبها أفضل من تركها ، لانه اذا خاف عليها الضيعة كان أخذها لصاحبها احيا لمال المسلم معنى فكان مستحبا .

(١) وللحنفية رأى يختلف عن الجمهور فى ذلك كما سنوضحه حين الكلام فى تملك اللقطة ، البحر الرائق ١٦١/٥ ، حاشية ابن عابدين ٣٧٥/٤ ومابعدها ، بداية المجتهد لابن رشد ٤٣٦ ، والقرطبى فى تفسير قوله تعالى " يلتقطه بعض السيارة " ٣٣٦٣/٥ دار الريان للتراث بالقاهرة ، ومعنى المحتاج للشربىنى ٤٠٦/٢ ، ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرمطسى ٤٢٣/٥ ، المغنى لابن قدامة ٣٤٨/٦ ، والمحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ ، ٢٥٨ .

وأما حالة الإباحة : فهو أن لا يخاف عليها الضيعة فسيأخذها لمصاحبها ثم يقول الكاساني (١) : " قال الشافعي إذا خاف عليها يجب أخذها وإن لم يخف يستحب أخذها " وزعم أن الترك عند خوف الضيعة يكون تضييعاً لها • والتضييع حرام •

فكان الإخذ واجباً ، وهذا غير سديد لأن الترك لا يكون تضييعاً بل هو امتناع من حفظ غير ملزم ، والامتناع من حفظ غير ملزم لا يكون تضييعاً كالامتناع عن قبول الوديعة •

وأما حالة الحرمة : فهو أن يأخذها لنفسه لا لمصاحبها لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يأوى الضالة إلا ضال " (٢) والمراد أن يضمها إلى نفسه لأجل نفسه لا لأجل صاحبها بالرد عليه ، لأن الضم إلى نفسه لأجل صاحبها ليس بحرام ، ولأنه أخذ مال الغير بغير إذنه لنفسه فيكون بمعنى الغصب •

هذا ، ما ذكره الكاساني الحنفي ، غير أنه ورد في المذهب الحنفي أيضاً أنه يجب الالتقاط إن خاف الملتقط ضياع اللقطة (٣) أي أن غلب على ظن الملتقط ضياعها (٤) .

ثم يذكر ابن عابدين وهو في معرض كلامه عن اللقطة فيقول ما فاداه ، وإن كان لم يأخذها لنفسه لكنه لا يأمن على نفسه ، كأن يشك في أنه قد تحدثه نفسه فسيأخذها لنفسه فالترك أولى •

ويتبين من ذلك أن المذهب الحنفي ورد فيه أن اللقطة قد تكون مستحبته (٥) ،

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٣٨٦٥/٨ •

(٢) سنن ابن ماجه ٨٣٦/٢ •

(٣) يعني انه ان خاف عليها الضياع فيرى البعض انها مندوبه ويرى البعض انها واجبه • وذكر ابن عابدين أن المراد بقوله عند خوف ضياعها ﷲ غلبة الظن ، حاشية رد المحتار ٢٢٧/٤ •

(٤) وعلى كل فإن حالة الوجوب عندهم أمر تبرا منه البعض كما ذكر صاحب الهداية قوله :

" على ما قالوا ، وكذلك صاحب البدائع •

(٥) في حالة ما إذا خاف عليها الضيعة وعلم أمانة نفسه كما يرى الكاساني وهذه الحالة نفسها يراها البعض واجبه •

وقد تكون واجبة^(١) وقد تكون محرمة ، وقد تكون مباحة ، وقد تكون خلاف الأولى حسب التفصيل السابق •

٢) الحالكية :

يذكر الامام الحطاب^(٢) أن الملتقط ان خاف على اللقطة أن يأخذها خائن وجب عليه الالتقاط الا ان يعلم من نفسه هو الخيانة فيحرم سواء خشى عليها أن يأخذها خائن أو لم يخش •

والا كره ، أى وان لم يخف عليها خائنا ولا علم من نفسه الخيانة فيكره له الالتقاط • وقد ذكر ابن رشد قوله : ان هذا الاختلاف اذا كانت اللقطة بين قوم مأمونين والامام عادل • أما ان كانت بين قوم مأمونين والامام جائر فالأفضل أن لا يلتقطها •

وان كانت بين قوم غير مأمونين والامام غير عادل فهو مخير بحسب ما يغلب على ظنه . من سلامتها أكثر من أحد الطرفين •

وقد جعل ابن الحاجب الاقسام ثلاثة :

- أولها : أن يعلم من نفسه الخيانة فيكون التقاطها عليه حرام •
- وثانيها : أن يخاف أن يستغزوه الشيطان ولا يتحقق فيكون مكروها •

(١) حاشية ابن عابدين ٢٧٧/٤ ، المبسوط للسرخسي ٤/١١ وما بعدها ، مجمع الأنهر شرح طغلق الأبحر ٧٠٦/١ وما بعدها • الهداية ١٧٦/٢ وما بعدها ، بدائع الصنائع للكاظمي ٣٨٦٦/٨ وما بعدها ، البحر الرائق ١٦١/٥ وما بعدها •

(٢) شرح مواهب الجليل على مختصر خليل للحطاب ٧١/٦ ، ٧٢ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١٩/٤ ، ١٢٠ ، وبداية المجتهد لابن رشد ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ •

وثالثها : أن يشق بأمانته نفسه ، وقسم هذا الى قسمين :

الاول : أن يكون بين ناس لا بأس بهم ، ولا يخاف عليها الخونة .

الثاني : أن يخافهم ، فإن خافهم وجب الالتقاط .

وان لم يخف فتلاثة أقوال لمالك :

الاستحباب ، الكراهة ، الاستحباب فيما له بال .

ونكر الامام الدسوقي : في شرحه لهذه الحالة ، أعنى الاستحباب فيما له بال ، قوله :

والكراهة في غيره .

واختار التونسي من هذه الاقوال الكراهة مطلقا كما في الجواهر .

ثم نكر الامام الدسوقي قوله : " اما انا لم يخف خائنا وشك في امانه نفسه ، فيكره

له أخذها اتفاقا " .

وقد ذكر الامام الحطاب وهو في معرض كلامه عن حكم الالتقاط ، ان حكم اللقطة

يختلف بحسب حال الملتقط .

ويستفاد مما ذكره ابن رشد ، ان حكم اللقطة ايضا يختلف اضافة الى ذلك بحسب

حالة من وجدت بينهم اللقطة ، وكذلك حالة امامهم ، عدلا أو غير عدل كما بينا .

وقد وجدنا ان الملتقط قد يجب عليه الالتقاط ، وقد يحرم ، وقد يستحب ، وقد

يكره ، وقد يكون مخريرا بين الالتقاط ، وعدمه ، بحسب ما يغلب على ظنه من أحد الخوفين

كما يذكر الحطاب وابن رشد ، وصاحب التاج والاكلیل على مختصر خليل (١) .

(٣) الشافعية :

يرى الشافعية انه يستحب الالتقاط لو اتق بأمانته نفسه لما فيه من البر ، لحديث

" والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه " (٢) ١

(١) مواهب الجليل ٢١/٥ ، ٢٢ والتاج والاكلیل لمختصر خليل للمواق مطبوع معه

٢١/٥ ، بداية المجتهد لابن رشد ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ وحاشية الدسوقي ومعه الشرح

الكبير لابی البركات الدردير ١١٩/٤ ، ١٢٠ .

(٢) رواه مسلم ، سبل السلام ١٥٤٦/٤ .

وقيل يجب أن خشي ضياعها حفظا لئلا الأذى كالنفس ، ورد بأنها امانة أو كسب وكل منها غير واجب ابتداء ، فلا يكون سببا وهو (اللقط) واجبا ، ومن هنا فلا يجب اللقط .

وإن خيف على المال من الضياع لما ذكرنا ، وايضا قياسا على عدم وجوب قبول الوديعة .

وقال بمعنى الشافعية : يجب اللقط على الامين اذا تعين اللقط طريقا لحفظها . ويرى هؤلاء . ان هذا القول قوي ولا ينتفى بالقياس على عدم وجوب قبول الوديعة لان عدم وجوب قبول الوديعة اذا لم يتعين لقبولها من يراد ابدانها عنده ، أما لو تعين بان لم يكن غيره وجب عليه قبولها ، فكنا ، يقال بوجوب اللقط على الواجد الامين اذا خيف على المال الضياع ، وتعين اللقط طريقا لحفظها .

وقد يقال ان شرط وجوب قبول الوديعة ، في حالة الوجوب بذل المودع للمودع اجرة عليه وهرزه ، وهذا لا يأتي في مسألة اللقط ، فلا يصح القياسي ولا يجب اللقط .

والجواب ان اشتراط البذل للمودع لوجوب القبول عليه لان الوديعة بيد المالك ، وامتناعه عن بذل الاجرة يعتبر تضييعا منه لماله فلا يجب على الغير بذل جهده مجانا ليحفظ له ماله .

وهذا ، بخلاف سألنا - اللقط ويؤيد ذلك ما قالوه في انسان مات وترك مالا وتعين حمل هذا المال طريقا لحفظه انه يجب على رفيقه أن يحمله مجانا فكنا اللقط .

ويكره اللقط لفاقد لئلا تسول له نفسه الخيانة فيقع في الإثم ، وتخليص الانسان نفسه من الإثم مقدم على تخليص مال الغير من الضياع . ولا يستحب الالتقاط لغير واثق بأمانة نفسه في المستقبل .

ولكن القول الراجح في المذهب جواز اللقط له لان خيانتة لم تتحقق والاصل عدما وعليه الاحتراز .

ويحرم اللقط على من علم من نفسه الخيانة ، بأن يأخذ المال الملقوط لنفسه (١) .

ويتضح مما سبق أن الالتقاط في المذهب الشافعي قد يكون مستحبا ، وقد يكون واجبا وقد يكون مكروها وقد يكون مباحا وقد يكون محرما حسب التوضيح السابق .

٤) الحنابلة :

يقول ابن قدامة : قال امامنا - الامام احمد بن حنبل - رحمه الله - الافضل ترك الالتقاط ، وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وبه قال جابر والربيع وابن خيثم وعطاء ، ومسر شريح بن درهم فلم يعرض له .

واختار ابو الخطاب - من الحنابلة - اذا وجدها بمضيعة وأمن نفسه عليها فالافضل أخذها .

ويرجع ابن قدامة الحنبلي رأى الامام احمد في ذلك ويقول : " ولنا قول ابن عمر وابن عباس ولا نعرف لهما مخالفا " من الصحابة ، ولانه تعريض لنفسه لاكل الحرام وتعريضه لعدم قيامه بالواجب عليه من تعريضها ، وادائها الى مستحقها فكان تركه أولى وأسلم من احتلال الوقوع في التقصير فكان كالامتناع من الولاية على مال اليتيم (٢) .

ومعنى ذلك انه وجد في مذهب الحنابلة رأيان في هذا الصدد :

الاول : ان الافضل ترك الالتقاط .

والثاني : ان الافضل هو الالتقاط بشرطين :

الاول : اذا وجدها وخاف عليها الضياع .

والثاني : أن يثق بأمانة نفسه عليها (٣) .

(١) مفني المحتاج للخطيب الشريفي ٢/٤٠٦ ، ٤٠٧ ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج

للرملی ٥/٤٢٧ ، ٤٢٨ ، وحاشية ابي الضياء نور الدين علي بن علي الشبرايطسى ،

وحاشية احمد بن عبدالرازق المعروف بالمغربي الرشيدى مطبوع مع نهاية المحتاج

٥/٤٢٧ ، ٤٢٨ والمجموع ١٥/٢٥١ ود/ عبدالكريم زيدان مشار اليه

سابقا ص ٣١٢ .

(٢) المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير على متن المقنع ٦/٣٤٦ ، ٣٤٧ والشرح الكبير ٦/٣٦٠

(٣) المرجعين السابقين .

(٥) الظاهرية :

عند الظاهرية (١) يجب اللقط فيما عدا الابل .

محتجين بأن الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمر بأخذ اللقطة ، وأمره يحمل على الوجوب .

وذلك فيما رواه مسلم في صحيحه (٢) عن زيد بن خالد الجهني انه قال : سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن اللقطة؟ فقال : عرفها سنة ، فان لم تعترف فاعترف غاصها ووكأها ثم كلفها ، فان جاء صاحبها فأدبها إليه .

(٦) الزيدية :

قالوا لا يجب الالتقاط لعدم وجود ما يدل على الوجوب ، ولانه لا يجب على الانسان مباشرة ما عاقبه التضمين ، ومع قولهم بعدم الوجوب ، لم يصرحوا بالتحريم ، ولا بالاستحباب ومعنى ذلك أنه مباح (٣) .

(٧) يذكر الامامان السرخسي في مبسوطه (٤) ، وابن حزم في المحلى (٥) ، أن هنالك قوما قالوا لا يحل الالتقاط ، فمن وجد لقطة فلا يحل له أن يرفعها ، لانه اخذ

(١) المحلى لابن حزم ، ٢٥٧/٨ وما بعدها .

(٢) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي مجلد ٤ ج ٢٦/١٢ .

(٣) الروض النضير للحمي الصنعاني شرح مجموع الفقه الكبير للامام زيد ٣/٣٩٣ وان كان ورد في بعض كتبهم ما يدل على استحباب الالتقاط فقد ذكر صاحب كتاب عيون الازهار - المهدي احمد بن يحيى المرتضى - قوله : الالتقاط من جملة التعاون ، والاصل في هذا قوله سبحانه : " وتعاونوا على البر والتقوى " ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " اعراف غاصها ووكأها ثم عرف بها حولا " عين الازهار دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٧٥ م ص ٤٠٧ .

(٤) ٢/١١ .

(٥) ٢٦٠/٨ .

العال بخبر اذن صاحبه ، وذلك حرام شرعا .

واستدلوا بحديث : " ان دماء كم واموالكم عليكم حرام " (١) وبحديث : " لا يأوى الضالة الاضال " (٢) .

مناقشة الاقوال وبيان القول المختار

اولا : قول من قال بعدم حل الالتقاط مطلقا ، قول هزيل لايعول عليه ،
اذ لا دليل عليه ، لان حديث " ان دماء كم واموالكم عليكم حرام "

يرد عليهم فيه باننا لم نقل بأن يأخذ الانسان اللقطة لنفسه ابتداء لكن امرنا بالمفترى
علينا من حفظها وترك اضافتها ثم تكون حيث يأمر الشرع ، اما حديث " لا يأوى الضالة
الاضال " فانه - أى مالم يعرفها - .

ذلك انه ورد في صحيح مسلم " من آوى ضالة فهو ضال مالم يعرفها (٣) .

ثانيا : القول بوجوب الالتقاط مطلقا وفي جميع الاحوال ، لا يوجد مايدل عليه ، وما احتج
به الظاهرية (٤) من أن الحديث الشريف أمر بأخذ اللقطة والامر للوجوب، لاينتهى
حجة لما ذهبوا اليه من وجهين :

الاول : أن معنى الاحاديث لم يرد فيها الامر بالاخذ وانما فيها " من وجد لقطة "
كما في حديث عيان وفيه " من وجد لقطة فليشهد ذوى عدل (٥) . الخ "

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٩٢/٦ والمحلى لابن حزم ٢٦١/٨ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٩٠/٦ وسنن ابن ماجه ٨٣٦/٢ .

(٣) صحيح مسلم مطبوع مع الشرح للنووي ٢٨/١٢ ، سبيل السلام ٩٤٨/٢ .

(٤) المحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ ومابعدها .

(٥) سنن ابي داود مطبوع مع عون المعبود ١٣١/٥ .

ويمكن تأويل الحديث على أن من وجد لقطه والتقطها أو أراد التقاطها
فليشهد ذوى عدل . . ومع هذا الاحتمال لا يكون الحديث صحيحا في وجوب اللقط .

الثانى : وردت كلمة الامر بأخذ اللقطة فيما روى عن زيد بن خالد قال : " سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة : الذهب والورق ؟ فقال :
اعرف وكاء ها وعفاها ثم عرفها سنة ، فان لم تعرف فاستغفها ، ولتكن
وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر فأدأها اليه "

وسأله عن ضاله الابل ؟ فقال : مالك ولها ، دعها فان معها حذاء ها
وسقاء ها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها " .

وسأله عن الشاة ؟ فقال : خذها فانما هى لك او لاخبك أو للذيئب^(١) .
وهذا الحديث متفق على صحته

وفيه حث على التقاط الشاة المستعاد من كلمة " خذها " .
ولا يستعاد من هذه الكلمة الوجوب ، لان الاخذ هنا لمصلحة الملتقط لينتفع
بها ، ولانها اذا لم تؤخذ بقيت للذيئب .

وفى حديث آخر عن جابر قال : رضى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فى العصي والسوط والحبل واخباهاه يلتقطه الرجل ينتفع به^(٢) .

فهذا الحديث يدل على جواز الانتفاع بهذه الاشياء بعد التقاطها ، ولا يدل
على وجوب الالتقاط فى كل الاحوال ، بل قد يختلف الحكم على حسب
الاحوال .

(١) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى ٩٦/٥ وصحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي
٢٦/١٢ وما بعدها .

(٢) سنن ابى داود مطبوع مع عون المعبود ١٤٠/٥ والسنن الكبرى للبيهقى ١٩٥/٦ .

(العرجيح)

يترجح في نظرنا ان الالتقاط قد يكون مندوبا وقد يكون واجبا وقد يكون مباحا ، وقد يكون مكروها ، وقد يكون محرما .

وقد وجدت ذلك في ثنايا كتب الائمة الثلاثة الحنفية ، المالكية ، الشافعية ، اما الحنابلة فلم نجد فيما اطلعت عليه في كتبهم أن الالتقاط تعتريه كل الاحكام التكليفية المذكورة كما اوضحنا .

وان حدث اختلاف في الحكم في بعض الصور حسب التوضيح السابق .
وقد ذكرنا مقاله صاحب كتاب النج والاكهيل من انه قد يختلف الحال في حكم الالتقاط حسب حال الملتقط ، ومايو^١ خذ ما ذكره ابن رشد من أن حكم الالتقاط يختلف حسب حال من وجدت بينهم اللقطة ، وحال الامام عادلا او غير عادل .

ونضيف هنا ما ذكره ابن حجر في فتح الباري^(١) مانصه " ان الارجح من مذاهب العلماء ، أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فمتى رجع اخذها وجب او استحسب ومتى رجع تركها حرم أو كره والا فهو جائز " مع ملاحظة أنه يسقط عن غير المتكلمين من الصغار والمجانين حكم التكليف الشرعية .

هنا ، وقد وجدنا الفقهاء قد تعرضوا لما يوجد دفينا في الارض وهو السعى بالكنز أو الركنز وينتهي أن نتكلم عنه فيما يأتي :

(لقطة الكنز)

الكنز في اللغة : الكنز في الاصل المال المدفون تحت الارض ، واكتنز الشيء اجتمع وامتلأ^٢
وكنز الشيء في الوعاء والارض يكتنزه كنزا غمره بيبه ، والكنز جمعه كنوز، وكل شيء غمزه في وعاء أو في ارض فقد كننزه .
وفعله كنز ومصدره كنزا ، وتسمى العرب كل كثير مجموع يتنافس فيه كنزا^(٢) .

(١) فتح الباري ١/١١١ .

(٢) لسان العرب ٥/٣٩٣٧ ، القاموس المحيط ٤/٢٦٤ .

الكنز في الاصطلاح الفقهي :

الكنز عند الفقهاء : هو دفن (١) الانسان جاهليا كان أم اسلاميا ، وهذا ما تكاد تلتقي عبارات الفقهاء على معناه وهم كثيرا ما يستعملون اسم الكنز في دلائل الانسان في الارض جاهلية كانت هذه الدلائل أم اسلامية (٢) .

هذا ، والكنز جاهليا أم اسلاميا إما أن يكون أي منها في ارض مباحة ، وإما أن يكون في ارض ملوكة .

وينتج عن ذلك اربع حالات .

وبالاضافة الى ذلك فقد يكون الكنز مجهولا والى بيان الحكم في ذلك باختصار :

(١) دفن كسر الدال مصدر وهو المدفون في الارض بفعل انسان ، والركاز المدفون في الارض بفعل انسان ، واشتقاقه من ركز يركز ، مثل غرز يغرز اذا خفي يقال ركز الروح اذا غرز اسفله في الارض ومنه الركز وهو الصوت الخفي . ومن ذلك قوله تعالى : " أو تسمع لهم زكرا " الآية ٩٨ من سورة مريم ، القرطبي الجامع لاحكام القرآن ٤٢٠٢/٦ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٣٥/٥ - الامله اشافعي ٣٢/٢ ، المجموع ٧١/٦ ، مغني المحتاج ٣٩٤/١ ، القوانين الفقهية ص ١١٠ ، سبيل السلام للصنعاني ٦١٧/٢ ، نيل الاوطار للشوكاني ١٤٧/٤ ، المغني لابن قدامة ٦١٠/٢ ، كشف القناع ٤٦٠/١ ، بدائع الصنائع للكاساني ٢٩٤/٢ ، حاشية ابن عابدين ، شرح العناية على الهداية ٥٣٧/١ ، المدونه الكبرى ٥٠/٢ ، المنتقى للباحي ١٠٥/٦ ، حاشية الدسوقي ١٨٣/١ شرح الخرشي ١١٣/٢ ، المبسوط ٢١٤/٢ .

(٢) المراجع السابقة .

(١) اما الكنز في الارض المباحة اذا كان جاهليا فهو لمن وجده بعد الخمس كما ذكر الفقهاء (١) .

(٢) الكنز في الارض المباحة اذا كان اسلاميا : فيرى جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية انه يعتبر لقطة لانه مملوك لصاحبه ملكا محترما ولا يبعد من الاموال المباحة بل من الاموال المملوكة ، فلا يجوز التصرف فيه الا باذن صاحبه .

فلا يملكه الواجد لمجرد وجوده وأخذه له . وانما يعتبر لقطة وتسرى عليه احكامها اي ان دفين المسلم يحرم على واجده أن يأكله دون تعريف (٣) .

(٣) الكنز في الارض المملوكة اذا كان جاهليا وهو الذي به علامة تدل على انه جاهلي كوشن أو صليب وغير ذلك .

فذلك مما اتفق الفقهاء فيه على ان خمسه لبيت المال .

(١) استدلالا بما رواه ابو داود في سننه " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : ما كان منها في طريق الميتة أو القرية الجامعة فعرفها سنة ، فان جاء طالبها فأدفعها اليه ، فان لم يات فهي لك ، وما كان في الخراب ففينا وفي الركاز الخمس " يريد الخراب العادى الذى لا يعرف له مالك ، وسبيله سبيل الركاز وفيه الخمس وسائر المال لواجده ، سنن ابى داود مطبوع مع عون المعبود ١٣٤/٥ ، وميتة بكسر الميم مفعال من الاتيان بالميم زائده . أى طريقة مملوكة يأتينا الناس . المرجع السابق .

(٢) وان كان يرى بعض المالكية أن الكنز اذا كان لنمى فلا يكون لقطة ويكون النظر فيه للامام ويرى الظاهرية انه اذا كان لكافر غير نمى فهو لواجده بعد الخمس . اما اذا كان لمسلم أو نمى فهو لقطة .

(٣) المراجع المذكورة قبل الهامش السابق والمحلى لابن حزم ٣٢٤/٧ ، المجموع شرح المذهب ٢٥٢/١٥ .

وذهب ابوحنيفة والشافعي وبعض المالكية الى أن اربعة اخماس الكنز في الارض المملوكة تكون لاول مختط لها وهو من أعطى له عند الفتح الاسلامي ولورثته من بعده ان عرفوا .

وان لم يكن لها مختط ، بان ملكت الارض بالاحياء ، فانها تكون لاول من احيائها ولورثته من بعده ان عرفوا ، لان الاحياء سبب للتطبيق ، وتطبيق مافي باطنها تتبع لها ، ثم تنتقل الى ورثته لان العقود المالية ترد على محلها وهي الارض دون مافي باطنها .

وذهب بعض المالكية وابويوسف من الحنفية والامام احمد بن حنبل الى أن الكنز ملك لواجده بعد اخراج الخمس (١) .

(٤) الكنز الاسلامي في الارض المملوكة .

الكنز الاسلامي ما يوجد عليه علامة تدل على انه من دفن الاسلام مثل كلمة الشهادة او اسم حاكم سلم أو غير ذلك .

وبرى فيه جمهور الفقهاء (٢) انه لقطة في يد واجده لانه من وضع المسلمين فهو ملك

(١) المبسوط ٢/٢١٤ ، حاشية ابن عابدين ٢/٣١٩ ، شرح الزرقاني مع حاشية البناني

١٢٣/٢ حاشية الدسوقي ١/٤٨٧ ، شرح الخرشى ٢/١١٣ ، المجموع شرح المذهب ٦/٩٢ ، مغني المحتاج ١/١٧٠ ، المغني لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٢/٦١٢ ، كشف القناع ٢/٤٥٨ ، الاموال لابي عبيد ص ٢٢٠ وما بعدها .

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي ٢/٩٥٢ ، المبسوط للسرخسي ٢/٢١٤ ، المنتقى للباي

١٠٥/٦ ، شرح الخرشى ٢/١١٥ ، الروضة البهية ١/١٣٠ ، مغني المحتاج

١/١٢٠ ، المجموع شرح المذهب ٦/٩١٠ .

كشف القناع ٢/٤٥٨ ، المغني لابن قدامة والشرح الكبير لمتن المقنع ٢/٦١٠ ، وبرى الامامية انه لواجده سواء كان في قرية او فلاة أو تحت ارض ولو وجده في ارض لها بائع أو مالك ولو كان مدفوناً في الارض عرفه البائع أو المالك فان عرفه احد فهو احق به والا كان للواجد ، شرائع الاسلام ١/١٢٠ ، المختصر النافع في فقه الامامية ص ٢٦٥ ، فقه الامام جعفر ٢/١٢٠ .

لمن دفنه لان مال المسلمين لا يغم والموجود في باطن الارض كالموجود على
ظاهرها .

فهو لمن دفنه ، أما من يجده فيعتبر لقطة في يديه وتسرى عليه احكامها .

(٥) الكنز المجهول : وهو الذي لا توجد عليه علامة اسلامية أو علامة جاهلية .
وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنبلية وبمضى المالكية ، الى
ان الكنز المجهول يلحق بالكنز الاسلامي ، وانه كاللقطة تغلبا لحكم الاسلام
لان دفن الجاهلية مع تقدم العهد لم يبق شيء منه .

ونذهب جمهور المالكية الى أنه يعتبر جاهليا تغلبا على أن الدفائن أكثرها
جاهلي (١) .

(٢) حكم التقاط الحيوان

اولا : الابل ، وما يلحق بها :

اختلف الفقهاء في حكم التقاط الابل ويتمثل ذلك في اتجاهين :

الاتجاه الاول : الحنفية :

ذكر الامام الكاساني الحنفي . أن حكم التقاط الحيوان لا يختلف عن حكم
الالتقاط من غير الحيوان . فبعد أن ذكر حكم الالتقاط من غير الحيوان بالتفصيل
كما بينا ، قال : وكذا لقطة البهيمة من الابل والبقر والغنم عندنا (٢) .

(١) المراجع السابقة .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٣٨٦٥/٨ ، والمبسوط للسرخسي ١٠/١١ ، وحاشية ابن
عابدين ٢٨١/٤ ، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ١٦٢/٥ ، وأن كان المرجعين
الاخيرين قد ذكرا انه يكره الالتقاط اذا كان مع البهيمة ماتدفع به عن نفسها ، كفرن
البقر ، وكدم الابل كدم بفتح الكاف وسكون الدال - فعله من باب ضرب وقتل
وهو العن بادن الفم ، المرجعين السابقين .

أي قد تكون مندوبة وقد تكون مباحة وقد تكون واجبة وقد تكون حراما وقد تكون مكروهة كما أوضحنا في حكم الالتقاط من غير الحيوان (١) .

الاتجاه الثاني : لجمهور المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية :

فقد ذهب هؤلاء الى عدم جواز التقاط الابل (٢) .

دليل اصحاب الاتجاه الاول ، الحنفية :

استدل الحنفية :

اولا : بأن الواجد للابل ان خاف عليها الضياع وعلم من نفسه الامانه فانسه يستحب اخذها (٣) وتعريفها صيانة للاموال من الضياع كالشاة ، ومعنى ذلك أن التقاط الابل جائز كالتقاط الشاة عند الحنفية (٤) .

(١) وان كانت مسألة الوجوب ليست محل اتفاق ، ذلك أن ما يراه البعض في المذهب الحنفي في مسألة الوجوب هي بعينها محكوم عليها بوصف النذب عند البعض الآخر كما بينا سابقا .

(٢) المجموع شرح المذهب ٢٧١/١٥ ، ٢٧٧ وشرح الخرشى ١٢٩/٧ ، ومواهب الجليل للحطاب ٧٤/٦ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢/٤ ، ونهاية المحتسج ٤٣٣/٥ ومغنى المحتاج ٤٠٩/٢ ، المغنى لابن قدامة ٣٩٦/٦ ، والمحلى لابن حزم ٢٧٠/٨ .

(٣) ويرى البعض انه في هذه الحالة يجب ، حاشية ابن عابدين ٢٧٧/٤ ، وبدائع للكاتاني ٣٨٧١/٨ ، والبحر الرائق ١٦٤/٥ .

(٤) وقد ذكرنا أنه قد يتغير وصف الحكم من النذب عند البعض الى الوجوب عند البعض الآخر في بعض الحالات وقد تكون حراما في بعض الحالات عند البعض ، بينما يراه البعض الآخر في هذه الحالات نفسها مكروها كما أوضحنا سابقا .

اذ أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بالتقاط الشاة في قوله حينما سئل عن ضالة
الغنم ؟

قال " خذها فانما هي لك أو لاختك أو للذئب " (١) .

لانها معرضة للضياع والهلاك ، فكذلك الابل معرضة للضياع والهلاك كالشاة .

ثانياً عن حديث " لا يأوى الضالة الا ضال (٢) فقد وردت رواية أخرى في صحيح مسلم قيدت
ذلك بعدم التعريف وذلك في حديث " من آوى ضالة فهو ضال ، ما لم يعرفها " (٣)

فان الحديث استثنى من حكم الضال ، المعترف الذي يعرف الضالة ، فلا يشمل
الحديث ، مادام في نيته تعريف ضالة الابل .

وانما نهى الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن التقاط الابل ، وسمى ضالاً ،
من لا يعرفها .

ثالثاً : اجاب الحنفية بأن الحديث الوارد في الصحيح حين سئل النبي - صلى الله عليه
وسلم - عن ضالة الابل ؟ قال مالك ولها دمها فان معها حذاهن وسقاوهن تسرد
الماء ، وتكفل الشجر حتى يجدها ربه (٤) .

كما ذكر صاحب المبسوط (٥) بأن ذلك كان اذ ذلك ، لخلبه أهل الصلاح والامانة ،
لاتصل اليها يد خائفة ، فاذا تركها وجدتها وأما في زماننا فلا يأمن من وصول يد
خائفة اليها بعده ففي أخذها احياءها وحفظها .

واننا نقطع بأن مقصود الشارع وصولها الى ربه حفظاً للاموال من الضياع .

(لليل اصحاب لاتجاه الثاني القائل بتلك الالتقاط)

(١) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي ٢١/١٢ .

(٢) ابن ماجه ٨٣٦/٢ والسنن الكبرى للبيهقي ١٩٠/٦ .

(٣) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي ٢٨/٢ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٥/١٢ .

(٥) المبسوط للسرخسي ١٠/١١ .

استدل الحنابلة والظاهرية وجمهور المالكية والشافعية^(١) على ماذهبوا اليه

(١) يقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه مطرف بن عبدالله بن الشخير عن ابيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ضالة المسلم حرق النار" (٢) .

(٢) عن مطرف بن عبدالله عن ابيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انا نصيب هوامي الابل فقال : " ضالة المسلم ، أو الموء من حرق النار" (٣) .

(٣) ان الاصل في اخذ مال الغير الحرمة ، والاباحة انما هي للخوف من ضياع اللقطة وهلاكها .

ولهذا جوز الشرع الاسلامي : التقاط ما يخاف عليه من الاموال الضائعة ، صيانة وحفظا لها من الضياع والا فلا يجوز .

(٤) حديث زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه^(٤) " ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة ؟ ، فقال : عرفها سنة ، ثم اعرف وكهها وعفاها ، ثم استنق بها ، فان جاء ربيها فألدها اليه " .

-
- (١) المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٩٦/٦ : ٣٩٨ والمحلّى لابن حزم ٢٧٠/٨ ومابعدها وشرح الخرشى ١٢٦/٧ ومابعدها وبداية المجتهد ٣٣٧/٢ ، ومواهب الجليل للحطاب ٢٥/٦ ومغنى المحتاج ٤٠٩/٢ ومابعدها ونهاية المحتاج ٤٣٢/٥ ومابعدها والمجموع شرح المذهب ٢٧١/١٥ ومابعدها .
- (٢) سنن ابن ماجه ٨٣٦/٢ والسنن الكبرى للبيهقي ١٩٠/٦ .
- (٣) السنن الكبرى للبيهقي ١٩١/٦ .
- (٤) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى لابن حجر ١٠٩/٥ .

أو يتمتع بسبب طيران كحمام (١) .

ان وجد هذا الحيوان بفظرة وهى المهلكة (٢) فللام أو نائه التقاطه للحفظ على مالكه لان له ولاية على اموال الغائبين ، وكان لعمر - رضى الله تعالى عنه - حظيرة يحفظ فيها الضوال، وكذا لغيره من الآحاد التقاطه للحفظ ايضا فى الاصح المنصوص عليه فى الامتلاك يأخذه خائن ، والثانى لا ، اذ لا ولاية للآحاد على مال الغير (٣) .

قال السبكي : وينبغى أن يكون محل أخذ الحاكم اذا خشى عليه الضياع . أما اذا أمن عليه فلا ينبغى أن يتعرض له احد حتى يأتى صاحبه .

ثم قالوا ويحرم التقاط الحيوان الممتنع فى الأصل من للملك على كل احد لما مر فسمى حديث زيد فى ضالة الابل مالك ولها ؟ نعمها ، وقيس الباقي عليها بجامع امكان رعيها فسمى البرية بلا راع ، فمن أخذه للملك ضمنه ولا يبرأ برده الى موضعه ويبرأ بدفعه الى الامام على الاصح ويرى البعض انه لا يبرأ .

أما زمن النهب والفساد فيجوز التقاطه للملك عند الشافعية فى صحراء وغيرها (٤) .

(١) اما اذا كانت بحيث لاتمنع بقوتها من الاستحواذ عليها كجبل وفصيل من الحيوان وكسير خيل وابل فكالشاة يجوز التقاطها للملك سواء فى القرية ونحوها ام ففى الغارة عند الشافعية كما سنذكر بعد .

(٢) سميت بذلك على القلب تغاوه لا وذكر البعض انها من اسماء الاضداد يقال فـأـز اذا نجا أو هلك . مغنى المحتاج ٢/٤٠٩ .

(٣) محل الخلاف كما قال الحارمى اذا لم يعرف مالكه فان عرفه واخذه ليرده عليه كان فى يده امانة جزما حتى يصل اليه .

(٤) مغنى المحتاج ٢/٤٠٩ ، ٤١٠ ، نهاية المحتاج ٥/٤٣٣ ، المجموع ١٥/٢٧١ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ٣/١١٨ ، والام ٣/٢٩٠ .

ومما سبق يتضح أن الشافعية قد وافقوا الحنفية في جواز التقاط الابل التي تمتنع بقرنتها عن نفسها وما يقاس عليها فيما اذا كان زمان نهب وفساد لثلا تصل اليها يد خائنة .

وقال الحنابلة : لا يجوز التقاط الابل ، ولا تملك بالتمريف ومن ثم يحرم عندهم التقاط ضالة الابل .

لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : حينما سئل عن ضالة الابل ؟ فقال : للسائل " دعها فان معها حذاهما وسقطهها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها " (١) .

وتضمن بالتقاط كالغصب ولو كان اللاقط الامام أو نائبه على سبيل الالتقاط دون الحفظ حيث أن الامام له الالتقاط للحفظ فقط (٢) .

لكن يجوز لغير الامام ونائبه التقاط ضالة الابل عند الضرورة ، كحالة الخوف عليها من الهلاك أو النهب في اوقات اضطراب الا من على ان يسلمها الملتقط الى الامام أو نائبه للحفظ (٣) .

وقال المالكية : ان اللقطة مال معصوم عرى للضياع ، فلا تدخل الابل في هذا التعريف ، لانها لا يخشى عليها الضياع ، بل تترك ولا يجوز التقاطها ، سواء أكانت في الصحراء أو في الممران .

غير انه اذا كانت في محل يخاف عليها فيه من الخائن ، فانها تؤخذ والحالة هذه ثم تعرف .

(١) سبق تخريجه ، وانظر المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير لمعن المقتنع ٣٩٦/٦ ، ٣٩٧ ، والشرح الكبير ٦/٣٥٠ .

(٢) المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٦/٣٩٦ وما بعدها وشرح متن المقتنع مطبوع مع المغنى ٦/٣٥٠ وما بعدها .

(٣) المغنى مع الشرح ٦/٣٩٨ ، والشرح ص ٣٥٢ وما بعدها .

وأما عدم التقاط الابل عند الملكية في جميع الازمنة فهذا قول لمالك .
وفى قول آخر له انه خاض بزمان العدل ، وصالح الناس ، وأما في زمن فساد الناس ،
فالحكم فيه أن تؤخذ ، وتعرف فإن لم تعرف ، فإنها تباع ، ويوقف ثمنها لربها .

فالذا أبيس من صاحبه ، فإنه يتصدق به كما فعل عثمان بن عفان رضى الله عنه لما
دخل الفساد على الناس في زمنه ، خصص مكانا لجميع الاموال الضائعة ، فكان يبيع ويحفظ
ثمنها الى أن يجيء صاحبها .

فان لم يظهر لها مالك ، كان يتصدق بها على صاحبها (١) .

وينتزع ما سبق عند الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية أن يعنى المالكـــــــــــــــــة
والشافعية والحنابلة قد وافقوا الحنفية في جواز التقاط الابل ولكن هذه الموافقة ليست على
اطلاقها بل في بعض حالات مختلفة كما بينا .

أما الظاهرية : فقد ذكروا أن الابل القوية على الرعى ويرود الماء لا يحل لأحد
أخذها ، وإنما حكمها أن تترك ولا بد فمن أخذها ضمنها ، ان تلفت عنده بأى وجه تلفت وكان
عاصيا بذلك إلا أن يكون شيء من كل ما ذكرنا لقطة أو ضالة يعرف صاحبها .

فحكم كل ذلك ان ترد اليه ولا تعريف في ذلك ، ثم قالوا : وأما كل ما عدا ما ذكرنا
من ابل لاقوة بها على ورود الماء والرعى وسائر البقر ، والخيول ، والبغال ، والحمير ، وغير
ذلك بحيث تكون ضوال لا يخاف عليها الذئب ولا انسان أو غيره ، ففرض أخذها ، وضمـــــــــــــــــه
وتعريفه ايها .

فان يش من معرفة صاحبها ادخلها الحاكم أو واجدها في جميع مصالح المسلمين (٢) .

(١) مواهب الجليل للحطاب ٧٨/٦ ، وشرح الخرشي ١٢٦/٥ ، وحاشية
المسوقي ١٢٢/٤ .

(٢) المحلى لابن حزم ٢٢٠/٨ .

وقال الاباضية : لا يجوز التمرض لفالة الابل مطلقا ، لان الرسول نهى عن
التقاط الابل ، فيكون الامر مطلقا في كل حال (١) .

هنا ، وقد أحق طاووس والاوزاعي والشافعي واحمد وبعض اصحاب مالك (٢) فالة
البقر والخيل وغيرها بالابل (٣) ولم ير ذلك اللاحق الظاهرية (٤) .

وقد استدل القائلون بالحاق البقر والخيل وغيرها بالابل بأن المراد بقول الرسول
صلى الله عليه وسلم " من آوى فالة فهو ضال مالم يعرفها " (٥) المراد به الابل ومافى
معناها ما له قوة يدفع بها عن نفسه (٦) ، وقد رد الجمهور على الحنفية حيث ان الحنفية
قالوا بجواز التقاط الابل كالشاة ، فقد رد الجمهور عليهم بأن الابل لا تقاس على الشاة ،
لعدم اتحاد العلة الموجودة فى كل من الشاة والابل ، وذلك لضعف الشاة ، وجلادة وقوة
الابل .

(١) وقد سبق ذكر الحديث وتخرجه ، شرح النيل وشفاء العليل للقطب اظميريش
٢٥٦/١٢ .

(٢) يقول القرطبي اختلف المالكية فى التقاط الخيل والبيغال والحمر انها تلتقط كالشاة
او لا تلتقط كالابل ، فنكر ابن القاسم المالكي انها تلتقط وقال اشهب وابن كنانسة
لا تلتقط . جامع الاحكام للقرطبي ٣٣٦٦/٥ ، وقوانين الاحكام الشرعية لابن جزى
٣٥٨ .

(٣) عن المعبود شرح سنن ابو داود ٢٢٦/٥ ، المغنى لابن قدامة ٣٩٦/٨ ، ٣٩٧ ،
والاقتناع ٩٣/٢ ، وشرح منة الجليل على مختصر خليل ١٢٧/٤ وشرح الخرشي
١٢٦/٧ ومبادهها ، وبداية المجتهد ٣٣٢/٢ .

(٤) لانهم لا يأخذون بالقياس فقد وقفوا عند ظاهر احاديث النهى عن فالة الابل ،
المحلى ٢٧١/٨ ، ٢٧٢ .

(٥) سبق تخرجه .

(٦) لكن ابن حزم الظاهري خصى ذلك بما ورد به النص فى الابل فقط
المحلى مشار اليه آنفا .

وقالوا ان القياس فى هذا غير صحيح .
وأيضاً قالوا ، قد فرق الرسول صلى الله عليه وسلم بين ضالة الابل وضالة الغنم فى خبر واحد .
حيث قال عليه السلام ، حينما سئل عن ضالة الابل ؟ " مالك ولها ؟ دعها فان معها -
حنله ها وسقها ها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها " .

وقال صلى الله عليه وسلم حينما سئل عن الشاة ؟ " خذها فانما هى لك أو لاخيك أو للخنثى " .
فهذا نص صريح فى افتراقهما ، ولايصح القياس مع وجود النص فضلاً عن انه لايجوز الجمع بين
مافرق الرسول بينهما فى خبر واحد (١) .

هذا ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، ما روى عن المنذر بن جبر قال كنت مع أبى البوازيج ،
فراحت البقر ، فرأى بقرة أنكرها ، فقال ماهذه ؟ قالوا : بقرة لحقت بالبقر ، قال فامسك
بها فطردت حتى توارت ، ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " لايسأوى
الضالة الا ضال " (٢) .

وذلك لانها تمنع عن نفسها ، بقوتها ، وانها تجزئ فى الانحية عن سمعة ، فاشبهت الابل .
فلحقت بالابل فى الحكم ، وهو عدم جواز الالتقاط .

ونكرنا انه يقاس على الابل والبقر ما فى معناهما فى عدم جواز الالتقاط - بسبب
التوصيف السابق (٣) .

الترجيح :

يبدو لى أن الراجح هو منع التقاط الابل عملاً بالحديث وكذلك ما يقاس عليها ، بشرط
عدم الخوف عليها من التلف أو النهب أو الضياع ، فانما خيف عليها شئ من ذلك جاز الالتقاط

(١) المغنى مع الشرح ٣٩٦/٦ .

(٢) سنن ابن ماجة ٨٣٦/٢ ، ولم يأخذ بهذا الحديث ابن حزم الظاهري لانه لم يصح عنده

(٣) المغنى مع الشرح ٣٩١/٦ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ والمجموع شرح المذهب ٢٧١/٥ وما بعدها

وبداية المجتهد ٣٢٧/٢ والجامع لاحكام القرآن القرطبي ٣٣٦٦/٥ وقوانين الاحكام

الشرعية لابن جزى ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

لان المقصود حفظ الضالة على صاحبها •

لغة الغنم وما يقال عليها :

ذهب جمهور الفقهاء الى أن لواجد الغنم ، سواء اكانت في الصحراء أو في العمران ، أن يلتقطها خلافاً لاحمد في احدى الروايتين عنه ، بترك النقاط الشاة لغير الامام •

وقد استدلل الجمهور بما رواه زيد بن خالد الجهني ، أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة ؟ فقال : " عرفها سنة ثم اعرف وكهها وعفاها • ثم استفتى بها • فان جاء ربه فادها اليه ، فقال يا رسول الله فضالة النمنم؟ قال : خذها فانما هي لك أو لاختيك أو للذئب •

قال : يا رسول الله فضالة الابل ؟ قال : فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت وجنتاه " أو احمر وجهه " ثم قال " مالك ولها ؟ معها حذاؤها حتى يلقاها ربه " (١) .

فقد ذهب جمهور الفقهاء : الحنفية والمالكية والشافعية واحمد في احدى الروايتين عنه والجعفرية والاباضية (٢) على أن لواجد الغنم أن يلتقطها استدلالاً بهذا الحديث حيث قد صرح بالامر في أخذ الشاة ، وقالوا ان في هذا الحديث دليلاً على رد احدى الروايتين عن احمد في قوله بترك النقاط الشاة لغير الامام •

-
- (١) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي ٢١/١٢ ، وفي صحيح البخاري حينما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضالة النمنم؟ قال : " لك او لاختيك أو للذئب " •
- (٢) وقد قال صاحب المغني وهذا هو الصحيح من مذهب احمد وهو قول اكثر اهل العلم ثم قال : قال ابن عبد البر " اجمع العلماء على أن ضالة الغنم في المواضع المخوف عليها يلتقطها واجدها ، ثم ان الملتقط ياكلها " المغني ٣٩٠/٦ ، ٣٩١ ، والمجموع شرح المذهب ٢٧٤/١٥ ، ٢٧٧ ، نهاية المحتاج ٤٣٤/٥ ، مغني المحتاج ٤١٠/٢ حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٤ ، البحر الرائق ١٦٣/٧ المبسوط للرخسي ١٠/١١ مواهب الجليل ٧٢/٦ ، حاشية الدسوقي ١٢٢/٤ ، بداية المجتهد ٣٣٧/٢ ، المحقق الحلبي ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، النيل وشفاء العليل ٢٥٦/١٢ ، ٢٥٧ •

ذلك انه ورد في صحيح البخارى في ضالة الغنم قوله صلى الله عليه وسلم " لك
أو لاختك أو للذئب " وذلك فيه اشارة بل حث على اخذ اللقطة فكانه قال : هي ضعيفه
لعدم الاستقلال ومعرضة للهلاك ، مترددة بين أن تأخذها انت أو اخوك أو الذئب .

قال الحافظ بن حجر (١) : والمراد به ماهو اعم من صاحبها أو من ملقط آخر ،
والمراد بالذئب جنس ما ياكل الشاة من السباع .

فذلك حث على اخذها لانه اذا علم انها اذا لم تؤخذ بقيت للذئب كان ذلك ادعى
له الى اخذها . فضلا عن الرواية الاخرى للحديث المذكور : كما ورد في صحيح البخارى
" خذها فانما هي لك أو لاختك أو للذئب " .

فهذا ، تصريح في الامر بالاخذ .
وفيه اشارة الى أن ما جاء بالحديث يصح أن يكون على سبيل التنويع والتقسيم ، وهو
" فانما هي لك أو لاختك أو للذئب " .

فكأنه قال ينحصر الامر في ثلاثة اقسام :
اما أن تأخذها انت ، أو تتركها فيأخذها رجل آخر أو يأكلها .
ولاسبيل لتركها لمأكلها الذئب فذلك تضييع للمال ، ولا معنى لان تتركها لفسرك .
وكأن في الحديث اشارة الى ابطال القسمين الاخيرين ، وهو الترك للذئب
أو لانسان آخر .

فتعين القسم الاول ، وهو الاخذ .
ولا يصح أن نجعل في الحكم بين ما فرق فيه الرسول صلى الله عليه وسلم في خبر
واحد ، بين ضالة الابل ، والغنم .

(١) المراجع السابقة وفتح البارى مطبوع مع صحيح البخارى ٩٩/٥ ، نيل الاوطار
للشوكاني ٣٤٢/٥ وسبل السلام للمنعماني ٩٥٠/٣ .

فقد نهى عن التقاط ضالة الابل وذكر العلة في ذلك^(١) ، بانها ترعى الشجر وترد الماء ، بما ركب الله في طباعها من الجلادة على العطش وتتاول الماء بغير تعب لطلبه عنقها ، وقوتها على المشى فلا تحتاج الى الملتقط بخلاف الغنم^(٢) .

فضلا على أن الابل تمنع بقوتها عن نفسها بخلاف الغنم أيضا .
ومن هنا فانه بباح التقاط الغنم كما ذهب الى ذلك الجمهور ، وهو الراجح .

هذا ، وقد قاس عليها الفقهاء في جواز التقاطها ما يشبهها في الضعف واحتتمال الضياع لعدم امتناعها من صفار السباع كالذجاج والأوز وعجول البقر ونحوها^(٣) .

لكن هل من اخذ شاة لقطة مثلا يملكها بالاخذ ولا يلزمه غرم ، وان جاء صاحبها فلا ضمان عليه أم انه يلزمه غرم ؟

ذهب الجمهور الى انه بعد تعريفها اذا لم يجد صاحبها فله حق في تملكها وانما جاء صاحبها فان الواجد يدفعها اليه^(٤) ، أو بعد التعريف اذا لم يجد صاحبها يتصدق بها على الفقراء دون أن يملكها كما يرى الحنفية ، كما سنبين بعد .

غير أن المشهور عند المالكية : أن الملتقط للشاة يملكها بالاخذ ولا يلزمه غسرم ، وان جاء صاحبها فلا ضمان عليه^(٥)

واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " هي لك أو لاختك أو للذئب " .

ونكروا ، ان الحديث سوى بين الذئب والملتقط ، والذئب لا غرامة عليه ، فكذلك الملتقط .

-
- (١) وهذا مذهب اليه جمهور الفقهاء الا في بعض حالات مختلفة كما بينا .
 - (٢) المراجع السابقة .
 - (٣) بل يجوز للملتقط أن يأكلها في الحال ويغرم قيمتها لصاحبها ان جاءه . امسأ ان حضره قبل اكلها اعطاها له كما يرى الجمهور ، مراجع الهامش رقم ٢ تحت عنوان لقطة الغنم .
 - (٤) بشروط معينة ، كما سنبين بعد .
 - (٥) وقال سحنون : اذا وجدها في الفلاة وأكلها ضمن قيمتها لربها اذا علم به بعد ذلك . مواهب الجليل شرح مختصر خليل الحطاب ٦/ ٧٢ ، ٧٣ ، القرطبي الجامع لاحكام القرآن ٥/ ٣٢٦٦ ، حاشية السوقي ٤/ ١٢٢ والمدونة للامام سحنون ٤/ ٣٦٧ .

واجب بأن اللام ليست للتطبيق ، لان الذئب لا يملك وإنما يملكها الملتقط على شرط ضمانها .

وقد أجمع العلماء على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط يأخذها ، فحل ذلك على أنها باقية على ملك صاحبها .

وقد ذكر ابن حجر : انه لا فرق بين قوله في الشاة هي لك أو لاختيك أو للذئب ، وبين قوله في اللقطة كما جاء في بعض الروايات شأنك بها ، أو خذها بل هو أشبه بالتملك حيث لم يشرك معه ذئبا ولا غيره ، ومع ذلك ذهب الفقهاء إلى أن الملتقط اذا تصرف في اللقطة فانه يغرمها إلى صاحبها اذا ظهر مالك اللقطة (١) .

وقد ذكر صاحب المغني : أن ابن عبد البر قال : اجمع العلماء على أن سائلة الغنم في المواضع المخوف عليها (٢) .

ثم قال : والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم " هي لك أو لاختيك أو للذئب " .

فجعلها له في الحال ، وسوى بينه وبين الذئب ، والذئب لا يستأنس بأكلها (٣) ، ولأن في أكلها في الحال اغناء عن الاتفاق عليها وحراسة لماليتها على صاحبها اذا جاء فأنسه يأخذ قيمتها من غير نقص ، وفي إبقائها تصبيع للمال بالاتفاق عليها والغرامة في علفها فكسان أكلها أولى .

ومتى أراد أكلها حفظ صفتها ، فعتى جاء صاحبها غرمها له في قول عامة اهل العلم الا مالكا ، فانه قال كلها ولا غرم عليك لصاحبها ، ولا تعريف لها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم " هي لك " ولم يوجب فيها تعريفا ولا غراما وسوى بينه وبين الذئب . والذئب لا يعرف ولا يغرم .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخارى ٩٩/٥ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ٢٠/١٢ .

(٢) المغني لابن قدامة ٣٩٠/٦ ، ٣٩١ مطبوع مع الشرح الكبير ، فقد اجاز ذلك

الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الراجح عندهم كما سبق بيانه .

(٣) لا يتأخر عن أكلها .

قال ابن عبد البر (١) : لم يوافق مالكا أحد من العلماء على قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبدالله بن عمرو " رد على أخيك ضالته " دليل على أن الشاة على ملك صاحبها .

ولأنها لقطة لها قيمة وتتبعها النفس فتجب غرامتها لصاحبها إذا جاء كضيرها .
ولأنها ملك لصاحبها فلم يجز تملكها عليه بغير عوض من غير رضاه كما لو كانت بين البنيان ، ولأنها عين يجب ردها مع بقائها فوجب غرمها إذا اتلفها كلقطة الذهب .

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - " هي لك " لا يمنع وجوب غرامتها فإنه قد اذن في لقطة الذهب والورق بعد تعريضها في أكلها وانفاقها ، وقال هي كسائر مالك ثم اجمعنا على وجوب غرامتها كذلك الشاة (٢) .

وبذلك يترجح لدينا مذهب الیه جمهور الفقهاء ، وهو أن على الملتقط ضمانها إن جاء صاحبها خلافا للمشهور عند المالكية .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن ما ذكرناه من جواز أكلها عند الفقهاء (٣) سواء من قال بالضمان أو من قال بعدمه كما بينا . إنما ذلك إذا كانت في الصحراء .

ونضيف هنا إلى أنه قد ذهب الحنفية والراجح عند الحنابلة وبعض الشافعية إلى جواز التقاط الشاة وأكلها دون فرق بين العمران والصحراء . ذلك أن أكلها معــــــل بالاستثناء عن أكلها وشرها والنفقة عليها ، وهو في العمران أشد منه في الصحراء .

ونذهب مالك وجمهور الشافعية وابن المنذر وأبو عبيد إلى منع أكل الشاة في العمران وجوازها في الصحراء لأنها في الصحراء تحتاج إلى النفقة والأجرة لنقلها إلى العمران فلذلك جاز أكلها (٤) في الصحراء .

(١) المراجع السابقة .

(٢) المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٩٢/٦ ، ٣٩٣ .

(٣) خلافا لرواية ضعيفة عن أحمد .

(٤) المغنى لابن قدامة ٣٩٣/٦ ، مغنى المحتاج ٤١٠/٢ والمجموع شرح المهذب ٢٧٤/٥ : ٢٧٧ ونهاية المحتاج ٤٣٤/٥ وما بعدها وحاشية ابن عابدين ٢٧٩/٤ ، وما بعدها ، البحر الرائق ١٦٣/٥ وما بعدها وبدائع الصنائع للكاساني ٣٨٦٥/٨ ومواهب الجليل للحطاب ٧٢/٦ وما بعدها وحاشية النسوقى ١٢٢/٤ وشرح الخرشى ١٢٦/٧ وما بعدها والمودونة لسحنون ٣٦٧/٤ وما بعدها .

أما في العمران فانهم يرون انها لا تحتاج الى زيادة تعب أو مشقة لانه يمكن بيعها لحفظ ثمنها دون عناء ، فذلك لايجوز اكلها فيها •

الترجيح :

يترجح في نظرنا مذهب اليه الحنفية والسراج في مذهب الحنابلة وبعض الشافعية من القول بجواز اكلها سواء في الصحراء أو في العمران •

حيث قد تتعرض في العمران الى ان تمتد اليها ايد خائفة ، وتتعرض للهلاك ايضاً ، كما تتعرض لذلك في الصحراء ، ويضاف الى ذلك العمل على صيانة وحفظ الاموال •

وذلك بأنه ان التقطها وتصرف فيها وغرم قيمتها لصاحبها على الراجح فقها ، كان ذلك انفع لصاحبها بضمانها ويترجح ذلك في نظرنا صيانة للاموال من الهلاك •

آراء الفقهاء فيمن ترك دابة بمهلكة

يرى الحنابلة والليث والحسن بن صالح ٦ واسحاق ان من ترك دابة بمهلكة فأخذها انسان فاطعمها وسقاها وخلصها من الهلاك ملكها بالاستيلاء عليها ، لانه كالمال المباح ، الا أن يكون قد تركها مالكها ليرجع اليها أو ضلت عنه ، فان من أخذها لا يملكها بالاصلاح والانفاق عليها (١) .

وقال مالك : هي لمالكها الاول ويغرم ما انفق عليها ، وكذلك قال الشافعي وابسن المنذر هي لمالكها والاخر متبرع بالنفقة ولا يرجع بشيء على مالكها لانه ملك غيره ، فلم يملكه بغير عوض من غير رضاه كما لو كانت في غير مهلكة •

(١) المفنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٤٠٠/٦ وحاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ومابعدها ، وحاشية الدسوقي ١٢٣/٤ ومابعدها ومواهب الجليل ٧٣/٦ ومابعدها ، المجموع شرح المذهب ٢٧٦/١٥ ، حاشيتا قليوبي وعميرة ١١٨/٣ ، ومابعدها والاقناع ٩٥/٢ والبحر الرائق ١٦٤/٥ ونيل الاوطار ٣٤١/٥ ، ومابعدها •

ولا يملك الرجوع لانه انفق على مال غيره بغير اذنه فلم يرجع بشئ .
وقال الحنفية : اذا النقط انسان هذه الدابة التى تركها صاحبها فعليه ردها الى
موضعها استحسانا لان صاحبها انما تركها عجزا فلا يزول ملكه عنها بذلك .

غير انه اذا ادعى الملتقط على صاحب الدابة انه قال من اخذها فهي له ، فالقول
لصاحب الدابة مع يمينه الا اذا نكل صاحب الدابة أو برهن الملتقط على أن صاحبها قال
ذلك عند تركه للدابة فتكون للملتقط الذى اخذها واصلحها ، حتى ولو لم يكن الملتقط
حاضرا ، حينما قال صاحب الدابة من اخذها فهي له (١)

ويتضح مما سبق أن المالكية ، و الشافعية ذهبوا الى عدم تملكها ، وعدم اخراجها
عن ملك صاحبها ، وان ما انفقه الملتقط عليها انما هو على سبيل التبرع عند الشافعية ،
ولا يرجع منه بشئ على المالك .

واما المالكية فقد جعلوا ما انفقه الملتقط عليها غرامة ، فهما يلتقيان فى النتيجة ،
وهى عدم الرجوع على المالك بشئ فى هذه الحالة .

اما الحنابلة . . ومن وافقهم ، فقد قالوا بالتملك فى هذه الحالة الا ان يكون قد
تركها صاحبها ليرجع اليها أو ضلت عنه .

وقد استدلت الحنابلة : كما ذكر صاحب المغنى ، بما روى عن الشعبي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " من وجد دابة قد عجز عنها اهلها فسيبوها (٢) فأحيها فهي له "

وايضا بما روى عن الشعبي كذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : " من ترك
دابة بهلكة فأحيها رجل فهي لمن أحيها (٣) .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤

(٢) المسنن الكبرى للبيهقى ١٩٨/٦

(٣) نفس المرجع السابق والمغنى لابن قدامة ٤٠٠/٦ والمدونة الكبرى ١٧٦/١٥ ،

حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ والاقناع للخطيب الشربيني ٩٥/٢

ولأن في الحكم بملكها أحياءها وإنقاذها من الهلاك وحفظا للمال عن الضياع
ومحافظة على حرمة الحيوان .

وفي القبول بانها لا تملك تضييع لذلك كله من غير مصلحة تحمل ولأنه نبذ رغبة
عنه وعجزا عن اخذه فملكه أخذه ، كالساقط من السنبل وسائر ما يبيذه الناس رغبة عنه .

الترجيح :

الراجع في نظرنا هو مذهب اليه الحنابلة ، لقوة ادلتهم في هذه المسألة نقلها
وعقلا .

المطلب الثالث في : الاشهاد على اللقطة :

الاشهاد في اللقطة : طلب تحمل الشهادة بالمعاينة أو طلب أداء الشهادة عند القاضي .

والاشهاد مصدر فعله أشهد ، يشهد ، والثلاثي شهد من باب سلم .
وفي لسان العرب^(١) اشهدته على كذا فشهد عليه أي صار شاهدا عليه ، ومنه
قوله تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم " ^(٢) واستشهدت فلانا على فلان ، سألته
اقامة شهادة احتطها .

وعند الفقههاء :

لا يخرج معناه عن الاستعمال اللغوي ، ذلك انهم يستعملون الاشهاد بمعنى طلب
الشهود لتحمل الشهادة بحضورهم بمعاينة المشهود به ومعرفتهم ما وقع أو طلب الشهود
لأداء الشهادة التي يتحطوها امام القضاء عند الخصومة^(٣) ١

(١) لسان العرب لابن منظور ٢٢٤٨/٤ - دار المعارف ، مختار الصحاح ٣٤٩ طبع

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية سنة ١٩٦٢م .

(٢) سورة البقرة ، بمعنى الآية رقم ٢٨٠ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٧٢/٧ ، فتح القدير ٣/٦ ، بدائع الصنائع ٩/٤٠٧٧ ، المبسوط
للسرخسي ١٦/١٣٣ ، بلغه السالك ٢/٣٢٠ ، منح الجليل ٤/٢١٩ ، حاشية
النسوقي ٤/١٦٥ ، بداية المجتهد ٢/٤٣٢ ، مغني المحتاج ١/٤٤١ ، والمجموع
للنووي ٢/١٢٨ ، قتيبي وعميرة ٤/٣١٨ ، المغني لابن قدامة ٩/١٤٨ ، شرح
الازهار ٤/١٨٦ ، المحلى لابن حزم ١٠/٦٤٠ .

حكم الاشهاد على اللقطة

- يرى الحنفية والظاهرية وبمعنى الشافعية أنه واجب (١) .
ويرى المالكية والحنابلة وبمعنى الشافعية أن الاشهاد على اللقطة مستحب .
وقد استدل اصحاب القول الاول وهم القائلون بوجوب الاشهاد .
بما روى عن عياض بن حمار ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من وجد لقطة فليشهد نوى عدل . وليحفظ غناها ووكاها ثم لا يكتف ولا يغييب ، فان جا ربا فهو أحق بها والا فهو مال الله يوتيه من يشاء " (٢) .
وفى رواية : " من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو نوى عدل " (٣) .
فقد ذكروا (٤) ان الحديث قد ورد فيه (فليشهد) وظاهر الامر يقتضى الوجوب ولانه اذا لم يشهد كان الظاهر أنه اخذها لنفسه .

السرأى الثاني :

اما القائلون بالاستحباب (٥) فقد استدلوا بالحديث المذكور وقالوا : ان الاشهاد مستحب كذلك ان الامر فى الحديث المذكور يتعين حمله على النذب .

- (١) وذكر ابو حنيفة ومحمد انه اذا لم يشهد عليها ضمنها مالم يتصادقا انه اخذها للمالك لان تصادقهما حجة فى حلقهما فصار كالبينة وان لم يشهد الشهود عليه وقال الآخذ أخذته للمالك وكذبه المالك يضمن . وقال ابويوسف لا يضمن والقول قوله لان الظاهر شاهد له لاختيار الحسبة دون المعصية وعندهما أنه أقر بسبب الضمان وهو أخذ مال الغير وادعى مايرثه وهو الاخذ لمالكه وفيه وقع الشك فلا يبرأ . الهداية ٢٧٥/٢ وحاشية ابن عابدين ٢٢٨/٤ .
(٢) مسند الامام احمد ١٦٢/٤ ، نيل الاوطار للشوكاني ٣٣٨/٥ ، سبل السلام للمصنعانى ٩٥٠/٣ ، المحلى لابن حزم ٢٥٩/٨ .
(٣) سنن ابن ماجة ٨٣٧/٢ ، سنن أبى داود ٣٩٦/١ .
(٤) الهداية للمرفقبنانى ١٧٥/٢ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ، البحر الرائق ١٦٣/٥ نهاية المحتاج ٤٢٨/٥ ، مغنى المحتاج ٤٠٧/٢ ، المجموع ٢٥٨/٢ ، سبل السلام ٩٥١/٢ ، نيل الاوطار ٣٣٩/٥ ، المحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ .
(٥) مواهب الجليل للحطاب ٧٧/٦ ، حاشية الدسوقي ١٢١/٤ وما بعدها ، هداية المجتهد ٢٤٠/٢ نهاية المحتاج ٤٢٨/٥ ، مغنى المحتاج ٤٠٧/٢ ، المجموع ٢٥٨/٢ المغنى لابن قدامة ٣١٢/٦ ، ٣١٣ مطبوع مع الشرح الكبير .

لانه وردت أحاديث أخرى في اللقطة كحديث زيد بن خالد الجهني (١) فان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أمر فيه بالتعريف دون الاشهاد ولا يجوز تأخير البيان عن وقفت الحاجة ولو كان الاشهاد واجبا لبينه النبي صلى الله عليه وسلم سيما وقد سئل عن حكم اللقطة ؟ فلم يكن ليحل بذكر الواجب فيها فيتعين حل الامر في حديث عياض على النذب دون الوجوب (٢) .

وقالوا في حكمة الاستحباب انه يستتبع به من الخيانة ، كما أن الملتقط قد يموت فجأة فتصير اللقطة من جملة تركته اعتمادا على ظاهر اليد فتتفوت على مالكها حيث لا حجة عنده ، ولكن بالاشهاد يندفع هذا المحذور ويمكن ردها الى صاحبها (٣) .

وجاء في المذهب الشافعي أن الملتقط ان خاف عليها منها الاشهاد علم ظالم بهما وأخذها لها امتنع .

ونكر الحنفية : أيضا انه اذا لم يجد من يشهده عند الرفع أو خاف انه لو شهد عنده يأخذ منه الظالم فتركه لا يضمن (٤) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) ويستحب أن يكتب صفاتها ليكون اثبت لها مخافة أن ينساها ان اقتصر على حفظها بقلبه فان الانسان عرضة للنسيان . المغني ٦/٣٦٣ ، نهاية المحتاج ٤٢٩/٥ .

(٣) المرجعين السابقين .

(٤) نهاية المحتاج ٤٢٨/٥ ، حاشية ابيان عابدين
٢٢٨/٤ ، ٢٢٩ .

الترجيح :

يترجح في نظرنا القول بأن الاشهاد على اللقطة واجب ، ذلك انه بالاضافه الى ما ذكره اصحاب الرأي الاول القائل بالوجوب فان ما ذكره اصحاب الرأي الثاني من حكمة الاستحباب هي بنفسها تصلح لتعليل حكمة وجوب الاشهاد بل ان هذه الحكمة تفوت ان لم نقل بالوجوب لان اللاقط قد لا يقوم بالاشهاد انا علم أنه مستحب لا واجب، وبذلك فقد ترجح في نظرنا القول بالوجوب لقوة ما استدل به اصحاب هذا الرأي وسدا للنزاع وبخاصة في مثل زماننا الذي ضعفت فيه ذمم كثيرة .

أما ان خاف عليها من الاشهاد علم ظالم بها وأخذها لها امتنع .

صفة الاشهاد

يقول الفقهاء : صفة الاشهاد هي أن : يقول الملتقط أني ألتقطت لقطة فأى الناس أنشدها فدلوه عليّ . وللشافعية : قولان آخران بالاضافه الى قول ثالث مماثل للجمهور كما ذكرنا آنفا .

وهذان القولان الاخران هما :

- (١) ان الملتقط يشهد على صفاتها كلها حتى اذا مات لم يتصرف فيها الوارث .
- (٢) التوسط بين الوجهين فلا يذكر الصفات كلها ولا يتركها كلها بل بعضها . قال النووي وهو الاصح .

الترجيح :

(١) الراجح في نظرنا ماذهب اليه الجمهور حتى لا يتوصل بذلك الكاذب الى أخذها

-
- (١) الهداية ٢/٢٧٥ ، المجموع شرح المذهب ١٥/٢٥٨ ، المغنى لابن قدامة ٦/٢٦٣ مع الشرح الكبير ، نيل الاوطار للشوكاني ٥/٢٣٩ ، بدائع الصنائع ٨/٣٨٦ ، سبل السلام ٢/٩٥١ ، نهاية المحتاج للرملي ٥/٤٢٨ ، مغنى المحتاج ٢/٤٠٧ ، مواهب الجليل للحطاب ٦/٧٧ ، شرح الخرشى ٧/١٢٦ .

عدد الشهود

يرى ابن تيمية وابن القيم والظاهرية والقاضى شريح وابن أبى أوفى وبعض الشافعية ومعاوية أنه لا يشترط العدد فى الشهادة على اللقطة ، ويكفى شاهد واحد (١) .

ويرى جمهور الفقهاء من الشافعية والحنفية والمالكية والاباضية والزيدية أنه يشترط العدد فى الشهادة على اللقطة ولا يكفى شاهد واحد (٢) .

ولما كان الكلام فى الشهادة ليس مقصود هذا البحث فذلك محله البحث فى الشهادة فلا نتعرض هنا للخوض فى الشهادة حتى لا نخرج عن موضوعنا .

غير أنه بالنسبة للقطة فإنه يترجح فى نظرنا رأى القائلين بأنه يجوز الاكتفاء بشاهد واحد ، وهم أصحاب الرأى الاول وبخاصة فى حالة الضرورة كأن لا يجد الملتقط سوى شاهد واحد لانه بناء على رأى القائلين باشتراط العدد يثير تساؤل ؟ .

ذلك أن منهم من يرى أن اللقطة تكون واجبة فى بعض الحالات ، وفى نفس الوقت يقولون بأن الاشهاد واجب بل قالوا أن الاشهاد شرط لعدم الضمان مالم يتصادقا كما جاء فى المذهب الحنفى كما ذكرنا .

وهنا يكون على الملتقط عبء مخالفة الواجب انا لم يشهد عليها اثنان فضلا عن احتمال تعرضه للضمان كما يرى بعضهم .

وهذا ، فى نظرنا أمر قد لا يتيسر فما الحكم ؟ .
فضلا عن الحديث الوارد فى طلب الاشهاد على اللقطة ، فقد جاء فى بعض رواياته (فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل (٣) كما ذكرنا فملطوقه يجوز الاكتفاء بشاهد واحد .

(١) المحلى لابن حزم ٤٢٩ ، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن القسيم ص ٧٥ ، ٢٠٢ ، اعلام الموقعين لابن القيم ١/ ١٠١ ، نهاية المحتاج ٥/ ٤٢٨ .

(٢) المبسوط للرخسى ١٦/ ٢٢٢ ، تبصرة الحكام لابن فرحون ١/ ١٢٠ ، كشف القناع ٤/ ٣٦٩ ، بدائع الصنائع ٦/ ٢٧٧ ، المهذب للشيرازى ٢/ ١٣١ ، نهاية المحتاج ٥/ ٤٢٨ .

(٣) سبق تخريجه .

وبناء على ما سبق فإننا نميل إلى القول بجواز الاكتفاء بشاهد واحد على اللقطة ، وبخاصة في حالة الضرورة .

المطلب الرابع في : التعريف في اللقطة :

عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة ؟ فقال : " اعرف غصاها ووكاها ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، والا فمأنتك بها ، قال قتالة الغنم ؟ قال : هي لك أو لاختك أو للذئب ، قال : فضالة الابل ؟ مالك ولها ؟ معها سقاوها ^(١) وحذاوها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها " .

وفي رواية : " احفظ وعاءها وعددها ووكاها " ^(٢) .

ويقتضى المقام أن نتكلم عن معرفة الملتقط ، أي الواجد للقطة ، على وصفها أي تعرفه عليها أولا ، وثانيا عن كيفية التعريف ثم ثالثا عن حكم التعريف ، وذلك فيما يأتي :

(١) صحيح البخاري مطبوع مع شرح فتح الباري ١٠١/٥ وصحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي ٢٠/١٢ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٩٤/٥ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ٢٧/١٢ ومعنى العفاس : هو الوعاء وقبل " له العفاس اخذا من العفص وهو الشئى لان الوعاء يثنى على ما فيه .

والوعاء - هو ما يجعل فيه الشئ سواء كان من جلد او خزف أو خشب أو غير ذلك والعفاس يكون على رأي القارورة لسدها وحيث يذكر الوعاء مع العفاس فالمراد الاول ، وحيث يذكر العفاس مع الوعاء فالمراد الثاني وأما الوعاء فهو الخيط الذي يشد به الصرة وغيرها ذكر ذلك صاحب فتح الباري ٩٤/٥ وصاحب المجموع ٢٥٨/١٥ .

أولاً : معرفتها : أى تعرف الملتقط على أوصافها :

ذكر العلماء فى الحديث المذكور أن النبى صلى الله عليه وسلم ، أمسر الملتقط بمعرفة صفات اللقطة ليحصل عنده علم بذلك ، حتى اذا جاء صاحبها ، ونعتها له ، ووقع فى نفسه صدقه ، اعطاها له (١) .

فقد أمر النبى صلى الله عليه وسلم الملتقط بذلك ، لئلا تختلط بهاله . وقد قاس الفقهاء على العفاى والوكاء ، مايلزم لمعرفة اللقطة ، ويبين اوصافها ، مثل جنسها ونوعها وقدرها ، وما تتميز به (٢) .

• ولتكون المدعى فيها معلومة وليعرف صدق المدعى من كذبه .
وأيضا فيها تنبيه على حفظ الوعاء وغيره ، ليدفعه لصاحبها ، وانه اذ نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب اولى .

ولذلك فقد ذهب جمهور العلماء الى القول بأنه يجب على الملتقط - الواجد - معرفة صفاتها كالوكاء والوعاء ، . . . الخ .

ولان الامر فى الحديث الشريف يقتضى الوجوب .

(١) وجوبا بالوصف عند البعض من غير اشتراط بينة مع الوصف ، أو جوازاً بالوصف فقط وجوباً باشتراط بينة مع الوصف فى حالة الوجوب كما يرى بعض آخر ، كما سنبين بعد .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ٩٥/٥ ، المجموع شرح المذهب ٢٥٨/١٥ ونهاية المحتاج للربطى ٩٣٦/٥ ، المغنى لابن قدامة ٣٦٢/٦ مطبوع مع الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٢٠/٤ ، البحر الرائق ١٦٣/٥ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ٢٨٠/٤ ، شرح الخرشى ١٢٨/٧ ، نيل الاوطار للشوكانى ٣٤٢/٥ .

وذهب الحنابلة الى أن معرفة المنقط للقطعة حين الالتقاط واجبة وجوبا موسعا ، كما يرى صاحب المغنى او مستحبة حين الالتقاط كما يرى صاحب شرح متن المقنع .
وأما معرفة أوصافها لواجدها تكون واجبة ، ان خلطها بحاله على وجه لا يتميز منه ، أو ان اراد التصرف فيها بعد الحول ، لان عينها تنعدم بالتصرف فلا يبقى له سبيل الى معرفة صفاتها ، اذا جاء صاحبها اتفاقا ^(١) .

ويقول بعض الشافعية يندب التعرف عليها عقب الأخذ .
أما عند تملكها فلا رجع عندهم وجوب ذلك ليعلم ما يرد له مالها لو ظهر ^(٢) .

الترجيح :

الراجح في نظرنا هو القول بوجوب تعرف المنقط لأوصافها حين التقاطها أو بعده مباشرة ليكون على بينة من تصرفاته كما ذكرنا حين الكلام في تعرف المنقط على أوصافها .

وانا كان الحديث المذكور وغيره قد ورد فيه تقديم التعرف على أوصافها قبل أن يقوم بتعريفها ^(٣) فلا يفتونا انه يشير الى انه قد ورد في بعض الروايات تقديم تعريف اللقطه — أى تعريفها للناس قبل معرفة أوصافها للواجد نفسه — وذلك فيما رواه مسلم في صحيحه " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطه ؟ فقال عرفها سنة ، ثم اعرف وكاءها وعفاصها ، ثم استفق بها فان جاء ربا فأدها اليه " ^(٤) . فقد ذكر النووي في شرحه لهذه الرواية أن هذا ربما أوهم أن معرفة الكواء والعفاص للواجد نفسه تتأخر على تعريفها سنة ثم أجاب عن هذا بقوله فيجاء عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى ويكون المنقط مأمورا بمعرفتين ، فيتعرفها أول ما يلتقطها حتى يعلم صدق وأصفاها اذا وصفها ، ولئلا تختلط وتشتبه .

(١) المراجع السابقة .

(٢) نهاية المحتاج للرملى ٤٢٨/٥ ، ٤٢٩ المغنى لابن قدامة ٣٦٢/٨ مطبوع مع الشرح الكبير على متن المقنع ، الشرح الكبير على متن المقنع مطبوع مع المغنى ٣٨٦/٦ .

(٣) أى الاعلان عنها ليشيع أمرها بين الناس .

(٤) صحيح مسلم ٢١/١٣ مطبوع مع شرح النووي ، وصحيح البخارى ٩٦/٥ مطبوع مع فتح البارى ، ومعنى استفق بها ، تملكها ثم انفقها على نفسك ، المرجعين السابقين ونيل الاوطار للشوكاني ٤٤٣/٥ .

فإذا عرفنا سنة وإراد تملكها استحب له أن يتعرفها أيضا مرة أخرى ، تعرفنا وإيضا محققا ليعلم قدرها وصفها فيردها الى صاحبها اذا جاء بعد تملكها وتلفها .

ثانيا : كيفية التعريف :

المراد بتعريف اللقطة هو المناداة عليها بسمع من الناس او الاعلان للناس عنها بوصف عام .

فيقول مثلا : من ضاع له مال أو شيء فليأتني أو عندي لقطة ، فأى الناس انشدها فدلوه علىّ ، او انى التقطت لقطة ، أو عندي شيء فمن رأبتموه يسأل عن شيء فدلوه علىّ .

وقد اجاز الحنابلة للمنقط ذكر جنس اللقطة لاغير ، فيقول مثلا من ضاع منه ذهب أو فضة أو دنانير او شياب ، ولايصفها لانه لو وصفها لعلم صفاتها من يسمعهها فلا تبقى صفاتها دليلا على ملكها لمشاركة غير المالك فى ذلك .

ولانه لايمان ان يدعيها بعض من سمع صفتها بويذكر صفاتها التى يجيب دفعها بها فيأخذها وهو لا يملكها فتضيق على مالكا .

وبرى مثل ذلك الجعفرية ، لكنهم قالوا لو أوئل فى الابهام كان أحوط كأن يقول من ضاع له مال أو شيء .

وبرى جمهور الشافعية أن الأفضل أن يذكر بعض اوصافها فى التعريف ويمتنع استيعابها (١) .

(١) فتح القدير ١٢١/٦ ، شرح الخرشى على مختصر خليل ١٢٥/٧ ومواهب الجليل ٧٢/٦ ونهاية المحتاج للمرعى ٤٣٦/٥ ، مغنى المحتاج ٤٠٧/٢ ، المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٥٠/٦ بدائع الصنائع للكاغانى ٨ / ٣٨٦٨ ، المحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ شرائع الاسلام للمحقق الحلبي ١٧٧/٢ .

قاله : حكم تعريفها :

يرى جمهور الفقهاء^(١) أن تعريف اللفظة واجب على كل ملقط سواء أراد تملكها أو حفظها لصاحبها إذا كانت اللفظة شيئاً له قدر وقيمة بين الناس .

ويرى بعض الشافعية : أنه لا يجب التعريف أن اخذها للحفظ لأن الشرع إنما أوجبه لأجل أن له التملك بعده .

وهناك رأي في المذهب الحنفي ، أنه يكفي عن التعريف إشهاده عند الأخذ إنما اخذها ليردها^(٢) .

ويستدل الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به زيد بن خالد الجهني وأبي بن كعب^(٣) ولم يفرق ، ولأن حفظها لصاحبها إنما يقيد بإيصالها إليه وطريقة التعريف أما بقاؤها في يد الملقط من غير وصولها إلى صاحبها فهو وهلاكها .
سيان .

ولأن أساكتها من غير تعريف تضييع لها عن صاحبها فلم يجز كردها إلى موضعها أو القائها في غيره . ولأنه لو لم يجب التعريف لما جاز الالتقاط لأن بقاءها في مكانها إذا أقرب إلى وصولها إلى صاحبها أما بأن يطلبها في الموضع الذي ضاعت فيه فبجدها وأما بأن يجدها من يعرفها وأخذه لها يفوت الأمرين فيحرم .

فلما جاز الالتقاط وجب التعريف ، كيلا يحصل هذا الضرر ولأن التعريف واجب على من أراد تملكها .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٨٧/٤ ، البحر الرائق ١٦٤/٥ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للرددير ١٢٠/٤ ، مواهب الجليل للخطاب ٧٢/٦ ، نهاية المحتاج ٤٣٧/٥ ، ٤٣٨ ، مغني المحتاج ٤١١/٢ ، ٤١٢ والمجموع شرح المهذب ٢٥٥/١٥ ، المغني لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٤٧/٦ والشرح الكبير ٣٧٣/٦ والمحلّى ٢٥٧/٨ .

(٢) نهاية المحتاج ٤٣٧/٥ ، ٤٣٨ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ، ويرى بعضهم أنه يشترط لنفي الضمان الأشهاد وإشاعة التعريف - ابن عابدين ٢٧٨/٤ ، البحر الرائق ١٦٤/٥ .

(٣) والحدِيثان ورد نصهما في ، صحيح مسلم ، مطبوع مع شرح النووي مجلد ٤ ، ٢٦/١٢ .

فكذلك على من اراد حفظها فان التملك غير واجب فلا تجب الوسيلة اليه فيلزم أن يكون الوجوب في المحل المتفق عليه لصيانتها عن الضياع عن صاحبها وهذا موجود في محل النزاع ، وهو الالتقاط للحفظ لان الالتقاط للحفظ أو التملك اذا لم يعلن عنه لا يعلم به مالكه .

وقالوا قد وصف النبي صلى الله عليه وسلم في حديث لزيد بن خالد عند مسلم من آوى ضالة فهو ضال مالم يعرفها" (١) .

واما مايقول به بعض الحنفية من أنه يكفي الاشهاد عند الاخذ أنه اخذها ليردها .
فانه يرد عليه بأنه قد يموت الشاهدان او قد لا يبلغان عنها ، وبالتالي قد لا يصل العلم الى صاحبها .

بالاضافة الى أن ذلك الرأي عند بعض الحنفية لا يقوى على معارضة رأى القائلين بالوجوب وهم الجمهور كما ذكرنا من النصوص النقلية وقوة الحجة في ذلك .

الترجيح :

بترجح في نظرنا رأى القائلين بالوجوب لقوة ادلتهم .
ولان في ذلك وسيلة أقوى للحفاظ على الحقوق وابعالها الى اصحابها .
وبمراعاة قواعد الترجيح ، بترجح القول بالوجوب ، ذلك أن اعمال النصوص أولى من اهمالها .

مدة التمريف :

يرى جمهور الفقهاء أن مدة التمريف للقطعة فيما له قدر وقيمة بين الناس سنة .
روى ذلك عن شريح عن عمر ، وعلى وابن عباس وبه قال : ابن المسيب والشعبي ،

والمالكية والحنابلة والظاهرية^(١) والشافعية وبعض الحنفية .

واستدلوا على ذلك بحدِيث زيد بن خالد سالف الذكر وفيه : ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر السائل عن اللقطة أن يعْرِفها سنة .

ويرى بعض الحنفية ان التقدير بالحول ليس بلازم في كل شيء بل يعرف القليل والكثير الى أن يغلب على ظن الطنقط أن صاحبه لا يطلبه .

ويرى بعضهم أن مدة التعريف سنة في القليل والكثير^(٢) .

وكذلك يرى بعض الشافعية في القليل المتوصل يعرف سنة ، وقدره بعضهم بالدينار ، وبعضهم بالدرهم بخلاف ما لا يتوصل ، كالتمرة وحبة الزبيب^(٣) .

وروى عن عمر رواية أخرى ، وهو انه يعرفها ثلاثة اعوام ، لان أبي بن كعب روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بتعريف مائة دينار ثلاثة اعوام^(٤) .

(١) فيما له غفای ویکاء سنة ، اما ما لا رباط له ولا وعاء ولا غفای وكان شيئاً واحداً كدرهم واحد أو ثوب واحد فنكر ابن حزم انه للذي يجده من حين يجده ويعرفه ابداً طسول حياته فان جاء من يقيم عليه بينة فقط ضمنه له فقط هو أو ورثته بعده والا فهو له أو لورثته يفعل فيه ماشاء من بيع أو غيره وكذلك ورثته بعده ولا يرد ما انفذوا فيه — المحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ ، ٢٥٨ ثم ينكر ابن حزم قوله الا ان يكون شيئاً مما نكرنا من لقطة أو ضالة يعرف صاحبها فحكمها أن ترد اليه ولا تعريف في ذلك — المحلى ٢٢٠/٨ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٨/٤ ، الهداية ١٧٥/٢ .

(٣) وسنين ذلك بعد ، مغنى المحتاج ٤١٤/٢ ، نهاية المحتاج ٤٤١/٥ ، ٤٤٢ والمجموع

شرح المذهب ٢٥٩/١٥ ، حاشية المصوفي على الشرح الكبير للدردير ١٢٠/٤ ، مواهب الجليل للحطاب ٧٢/٦ ، المغنى لابن قدامة والشرح الكبير لمتن المقنع مطبوعان

معاً ج ٢٤٧/٦ في المغنى وص ٣٧٤ في الشرح الكبير .

(٤) فتح الباری بشرح صحيح البخاری ٩٤/٥ ، ٩٥ .

أما الجمهور فقد ذهب الى تحديد تعريف ماكان له قدر وقيمة بسنة ، استنادا الى
أن الاحاديث قد وردت رواياتها في صحيح البخارى ، وفي صحيح مسلم ، وفي سنن ابى داود ،
وفي سنن ابن ماجه ، وغيرهم ، بتحديد مدة التعريف بسنة .

فقد ذكر البخارى في صحيحه عن زيد بن خالد رضى الله عنه قال : " جاء رجل الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن اللقطة ؟ فقال : اعرف عفاصها وكاءها ثم
عرفها سنة ، فان جاء صاحبها والا فشأنك بها ، قال : فثألة الغنم ؟ قال : هى لك أو
لاخيك أو للثقب ، قال فضالقتا لابل ؟ قال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد
الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربها (١) .

وروى ابو داود في سننه عن زيد بن خالد الجهني " أن رجلا سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن اللقطة ؟ فقال : عرفها سنة ثم اعرف وكاءها وعفاصها ثم استتفق بها ،
فان جاء ربها فأدأها اليه . . . الخ (٢) .

وفي سنن ابن ماجه في حديث ابى بن كعب : " . . . فقال التقت مائة دينار
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال : عرفها سنة (٣) .

فقد ذهب الجمهور الى تحديد مدة التعريف فيما كان له قدر وقيمة سنة استنادا الى
هذه النصوص الصحيحة ، ولأن السنة لا تتأخر عنها القوافل ويضى الزمان الذى تقصد فيه
البلاد من الحر والبرد والاعتدال ، ولذلك صلحت للتقدير .

وبعد السنة اذا لم يظهر لها مالك ، فالغالب أنه أعرض عنها أو أبى منها .

وأما ما نسب الى عمر بن الخطاب في بعض الروايات عنه بأنه يعرفها ثلاثة اعوام استنادا
الى ما روى عن ابى بن كعب بلفظ وجدت صرة فيها مائة دينار ، فأتيت النبى صلى الله عليه
وسلم فقال : " عرفها حولا ، فعرفتها فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيت ثانيا فقال عرفها

(١) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى ١٠١/٥ وفي صحيح مسلم نحوه ، صحيح مسلم
مطبوع مع شرح النوى المجلد الرابع ٢٥/١ دار الريان للتراث

(٢) سنن ابى داود مطبوع مع عون المعبود ١٢٣/٥ .

(٣) سنن ابن ماجه ٨٣٧/٢ .

حولا فلم أجد ، ثم أتيت ثلثا فقال احفظ وعاءها وعددها ووكاءها ، فان جاء صاحبها
والا فاستمتع بها فاستمتعت ، فلقيتها بعد بمكة فقال : لا أدري ثلاثة احوال أو حولا
واحدا " .

وذكر البخاري في موضع آخر من صحيحه . " ثم أتيت الرابعة فقال : اعرف
وعاءها . . . الخ .

قال في فتح الباري : القائل فلقيتها بعد بمكة هو شعبه ، والذي قال لا أدري هو
شيخه سلمة بن كهيل ، وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد عن أبي ، قال شعبه
" فسمعت بعد عشر سنين يقول : " عرفها عاما واحدا " .

وقد بين أبو داود الطيالسي في مسنده القائل : فلقيتها والقائل لا أدري : فقال في
آخر الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال لا أدري ، ثلاثة احوال أو حولا واحدا ،
وبهذا يتبين بطلان قول ابن بطل أن الذي شك هو أبي بن كعب ، والقائل هو سويد
ابن غفلة ، وقد رواه عن شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة ، وفيه ثلاثة احوال
الا حماد بن سلمة فان في حديثه عامين أو ثلاثة ، وجمع بعضهم بين حديث أبي هـ
وحديث خالد بن زيد المذكور فيه سنة فقط بأن حديث أبي محمول على مزيد من الورع عمن
التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنها ، وحديث زيد على ما لا بد منه .

وجزم ابن حزم وابن الجوزي بأن الزيادة في حديث أبي غلط . قال ابن الجوزي :
" والذي يظهر لي أن سلمة أخطأ فيها ثم ثبت واستمر على عام واحد ، ولا يؤخذ الا بما
لم يشك فيه ، لا بما يشك فيه رآه ، وقال أيضا : يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم
عرف أن تحريقها لم يقع على الوجه الذي ينبغي ، فأمر ثانيا باعادة التعريف ، كما قال
للمسي صلاته " ارجع فصل فانك لم تصل " .

قال المنذرى : " لم يقل احد من أئمة الفتوى أن اللقطة تعرف ثلاثة اعوام الا شريح
عن عمر اربعة احوال ، يعرف بها ٣ ثلاثة احوال ، عاما واحدا ، ثلاثة اشهر ، ثلاثة أيام ،
وزاد ابن حزم عن عمر قولنا خامسا وهو اربعة أشهر .

قال في الفتح : ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها (١) .

(اللقطة اليسيرة)

ذهب جمهور الفقهاء (٢) الى أن اللقطة اليسيرة - وهي التي لا تتبعها النفس كالتمررة والكرة والخرقه وما يقاس عليها ، لا يجب تعريفها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على واعد التمرة اكليها ، بل قال له : " لو لم تأتها لا تتك " (٣) ورأي النبي صلى الله عليه وسلم تمره فقال : " لولا أني اخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها " (٤) .

وروى ابو داود عن جابر بن عبدالله قال : رضى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم " في العصا والسوط والحبل ، واشباهه يلتقطه الرجل لينتفع به " (٥) .

وروى البيهقي في سننه عن أم الدرداء رضى الله عنها قالت : قال : لى ابو السحر داود رضى الله عنه لاتسألنى احدا شيئا ، قلت : ان احتجت ؟ قال : تتبعى الحصاديين " فانظري ما يسقط منهم ، فخذه فأحبطيه ، ثم اطحنيه ، ثم اعجنيه ، ثم كليــــه ، ولا تسألنى احدا شيئا " (٦) .

(١) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى لابن حجر العسقلانى ٩٤/٥ : ٩٦ ، عمون المعبود شرح سنن ابى داود ١١٨/٥ : ١٢١ ، المحلى لابن حزم ٢٦٢/٨ ، ٢٦٣ ، نيل الاوطار للشوكانى ٣٤٠/٥ ، ٣٤١ ، المجموع شرح المذهب ٢٦٠/١٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ، المبسوط للسرخسى ٢/١١ ، ٣ ، ٤ ، نهاية المحتاج ٤٤٢/٥ ، قليوبى وعميرة ١١٩/٣ ، المغنى لابن قدامة ٣٥١/٦ وما بعدها ، ومعه الشرح الكبير ٣٧٤/٦ وما بعدها مجمع الانهر ٧٠٥/١ ، المجموع ٢٥٦/١٥ ، مغنى المحتاج ٤١٤/٢ .

(٣) وانظر سبل السلام ٩٤٦/٣ ، ونيل الاوطار ٣٣٧/٥ ، السنن الكبرى للبيهقى ١٩٥/٦ ، المغنى لابن قدامة ٣٥١/٦ .

(٤) وانظر المراجع السابقة وصحيح البخارى مع فتح البارى ١٠٣/٥ .

(٥) سنن ابى داود مطبوع مع عون المعبود ١٤٠/٥ ، نيل الاوطار للشوكانى ٣٣٧/٥ ، السنن الكبرى للبيهقى ١٩٥/٦ .

(٦) سنن البيهقي ١٩٥/٦ .

وقد ذكرنا ان هناك رأيا في المذهب الحنفى قد ذهب الى القول بتعريف الطيسل والكثير حسبما يغلب على الظن أن صاحبه لا يطلبه .

فقد ذكر ابن عابدين في حاشيته قوله ، وفى شرح السير الكبير " لوجود مثل السوط والحبل فهو بمنزلة اللقطة ، وما جاء فى الترخيس فى السوط فذلك فى المنكر ونحوه مما لا قيمة له (١) .

وقد جاء فى المذهب المالكى أن المال الملتقط إما تافه (٢) وهو ماديون الدرهم كتمرة وعصا وسوط وماشابه .

وأما كثير له بال ، وهو ما فوق الدينار ، وإما فوق التافه ودون الكثير الذى له بال ، وهو الدينار فأقل الى الدرهم .

فالاول وهو التافه لا يعرف ، والثانى وهو الكثير يعرف سنة ، والثالث وهو ماديون الكثير وفوق التافه يعرف إماما ، حتى يغلب على الظن ان صاحبه تركه ، وهو الراجح فى المذهب المالكى (٣) ويرى بعضهم أن ما فوق التافه ودون الكثير يعرف سنه .

ولكن القول بأن ما فوق التافه ودون الكثير يعرف سنه مخرج فى المذهب المالكى . ويرى بعض الحنفية أنه : ان كان شيئا له قيمة تبلغ عشرة دراهم فصاعدا ، يعرفه حولا لان هذا ، مال خطير يتعلق القطع بسرقته ، ويملك به ماله خطر .
والتعريف لإيلاء المذنب والحول الكامل لذلك حش . قال القائل : الى الحول ثم اسم السلام عليكم . ومن يسلك حولا كاملا فقد اعتذر .

وفى دون العشرة الى ثلاثة يعرفها شهرا . وفى دون ذلك الى الدرهم يعرفها جمعة . وفى ماديون الدرهم يعرف يوما وفى نسي أو نحوه ينظر بعة وبيرة ثم يضمه نسي كف نفي (٤) .

- (١) حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ، ونكر انه ان كان شيئا كالنواة وقشر الرمان يكون القاءه اباحة يجوز الانتفاع به بلا تعريف لكنه يبقى على ملك مالكه لان التملك مسن المجهول لا يصح - المرجع المذكور والمبسوط للرخسى ٣/١١ ، وهناك مسن الشافعية من يرى القول بتعريف القليل المتعلل وسنوضح ذلك تباعا .
(٢) حاشية الدسوقي ١٢٠/٤ ، بواهب الجليل ٧٣/٦ .
(٣) المرجعين السابقين وشرح الخرشى ٢٧/٧ وما بعدها .
(٤) حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ، المبسوط للرخسى ٣/١١ ، مجمع الانهر ١/٧٠٥ .

ويرى بعض الشافعية : أن القليل المتمول ، ولا يقدر بشئ في الاصح ، أى أن تقديره غير محدد ، ب درهم أو أقل أو أكثر بل هو ما يغلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً .

وقدره بعضهم بالدينار ، وقدره بعضهم بالدرهم ، وقدره بعضهم بما لا تقطع فيه يد السارق .

وفى الاصح عندهم أن القليل المتمول على اختلاف تقدير حده كما يرى بعضهم انسه لا يحدد تعريفه بمدة سنة ، بل الاصح أن يعرفه زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه غالباً ويختلف ذلك باختلاف المال فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يوماً أو يومين أو ثلاثة (١) ولا يشترط في ذلك مدة سنة لان فاقده لا يدوم على طلبه سنة بخلاف الخطير . ويرى بعضهم أنه يعرف سنة لعموم الاخبار ولأنها جهة من جهات التملك فاستوى فيها القليل والكثير . ويرى بعضهم انه لا يجب تعريف القليل المتمول أصلاً ، درهماً أو ديناراً ، بل وبما لا تقطع به يد السارق . (٢) ويذكر الحنابلة : بأنه لا يجب تعريف ما كان كالسوط والعما والحبل وما قيمته كقيمته ذلك ، فقد رضى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا (٣) .

الترجيح :

الراجح في نظرنا هو أن التعريف يكون سنة فيما لا تقل قيمته عما تقطع به يد السارق وقد رأينا من يقول بهذا القول في المذهب الحنفى والمالكي والشافعى ومن وافقهم ، وأن ما دون ذلك فانه يكتفى فيه بالتعريف مدة يغلب على ظن الملتقط أن صاحب اللقطة لا يطالبها بعد ذلك ، سواء أكانت شهراً أو أياماً أو أقل أو أكثر ، لان اللقطة فيها معنى الامانة ، ذلك

(١) اما ما لا يتمول كالنمرة وغيرها فلم يجب فيه التعريف عند الشافعية . معنى المحتاج ٤١٤/٢ ، والدائق هو : أقل من الدرهم وقد وردت في بعض الكتب تعبيراً عن الشئ التافه في اللقطة ، قال عنها صاحب لسان العرب ١٤٣٣/٢ انها سمس الدرهم وهو من الاشياء التافهة .

(٢) معنى المحتاج ٤١٤/٢ ، المجموع شرح المذهب ٢٥٦/١٥ ، فتح البارى مطبوع مع شرح صحيح البخارى ١٠٣/٥ .

(٣) المعنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٥١/٦ ، والشرح الكبير ٣٧٤/٦ وما بعدها .

أن هناك من الاشياء ما لا تمل قيمته المالية ما يساوي عشرة دراهم وفي نفس الوقت قد تكون قيمته عند المفقود منه ما يزيد على ذلك بكثير ، لندرته أو غير ذلك ، اما ما يوجد من الاشياء البسيطة ^(١) كالتمر أو العما أو السوط أو درهم أو ماشابه ذلك ، فلا يجب فيه التعريف .

ما يخشى فساد

اما ما يخشى فساد كالفاكهة والخضروات وغيرها ^(٢) يعرف مدة لا يخشى فيها عليه الفساد ، وهذا ماصرح به الحنفية والظاهر في مذهب الحنابلة .

ويرى الشافعية : انه يخير بين خصلتين ، ان شاء باعه بالذن الحاكم ان وجهه ولم يخف منه ، والا استقل به ، وعرفه بعد بيعه لاثنته وان شاء تملكه في الحال وأكله ثم عرفه .

وفي المذهب المالكي كما : يذكر ابن رشد : قال " إن وجد ما يسرع اليه الفساد فانه يأكله ، ويضمن أو يتصدق به فلا يضمن ، وقيل لاضمان عليه في الحالتين ^(٣) .

فيتبين لنا أن ما اتجه اليه الفقهاء سواء من قال منهم : يعرف مدة لا يخشى فيها عليه الفساد أو من قال عرفه بعد بيعه او بعد اكله ، معقول المعنى ، لان المقصود ابطال اللقطة الى صاحبها ^(٤) بتعريفها ونشر خبرها فيجب الا تطول المدة بحيث لا تنسد اللقطة ، لانه بعد الفساد لا يستفيد منها صاحبها ، فيفوت المقصود من التعريف .

(١) المجموع شرح المذهب ٢٥٦/١٥ ، مغنى المحتاج ٤١٤/٢ ، المغنى لابن قدامة ٣٥٣/٦ .

(٢) ان كان ما يتولى اى له قيمة تزيد عما يعنى عنه على الراجح كما يبدو لى .

(٣) بداية المجتهد ٣٢٩/٢ ، ٣٤٠ ومغنى المحتاج ٤١٤/٢ والمجموع ٢٥٦/١٥ وما بعدها ، وحاشية ابن عابدين ٢٧٩/٤ ومجمع الانهر ٧٠٥/١ وما بعدها ، المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ٣٥٣/٦ وما بعدها .

(٤) خلافا لما يراه بعض المالكية من انه لا يضمن . القوانين الشرعية لابن جزى ص ٣٥٩ ، والجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣٣٦٦/٥ ومواهب الجليل ٧٨/٦ .

(المفردة في التعريف)

في وجوب العادة الى التعريف خلاف مناه ، هل الامر في قول النبي صلى الله عليه وسلم " عرفها " . . . " يقتضى الفور أم على التراخي ؟ .

ينكر صاحب المغنى أن الملتقط اذا اخر التعريف عن الحول الاول مع امكانه أثم لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر به فيه والامر يقتضى الوجوب .

وقال في حديث عياض بن حمار " لا يكتم ولا يغيب " (١) ولأن ذلك وسيلة الرأى يعرفها صاحبها فان الظاهر انه بعد الحول يبرأ منها ويسلو عنها ويترك طلبها ويسقط التعريف بتأخيره عن الحول الاول ، في رواية عند الحنابلة لان حكمة التعريف لاتحصل بعد الحول الاول .

وان تركه في معنى الحول عرف بقيته ، وهناك رواية اخرى في المذهب الحنبلية " انه لا يسقط التعريف لتأخيره لانه واجب فلا يسقط بتأخيره عن وقته كالعبادات وسائر الواجبات ، ولأن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نوع من القصور فيجب الاتيان به لقول النبي صلى الله عليه وسلم " اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (٢) فعلى هذا ان أخر التعريف بعد الحول أتى بالتعريف في بقيته وأتته من الحول الثاني، وعلى كلا القولين لا يملكها بالتعريف فيها عدا الحول الاول ، لان شرط الملك التعريف في الحول الاول ولم يوجد .

وهل له أن يتصدق بها أو يحبسها عنده أبدا على روايتين، ويجوز أن يدفعها إلى الحاكم .

ولو ترك التعريف في معنى الحول الاول لم يملكها ايضا بالتعريف فيها بعد ، لان الشرط لم يكل وانعدام معنى الشرط كأنعدامه كله ، كما لو اخل ببعض الطهارة في الصلاة .

(١) نيل الاوطار ٣٣٨/٥ ، نيل السلام للضعاني ٩٥٠/٣ ، المغنى لابن قدامة ٣٥٢/٦

(٢) المرجع السابق وللبخارى نحوه ١١٧/٩ ، والترمذي ١٥٢/٤ .

وان ترك التعريف في الحول الاول لعجزه عنه كان يتركه لعرض أو نسيان ونحوه
فيه وجهان :

احدهما : ان حكمه حكم ما اذا تركه مع امكنه ، لان تعريفه في الحول سبب الطلوع .
والحكم ينتهي لانتهاء سببه ، سواء انتهي لعذر أم بغير عذر .

والثاني : انه يعرفه في الحول الثاني ويملكه ، لانه لم يؤخر التعريف عن وقت امكنه
فأضبه ما لو عرفه في الحول الاول (١) .

وفي المذهب المالكي : أنه يجب التعريف عقب الالتقاط ، ولو أخر التعريف ضمن
فان امسكها سنة ولم يعرفها ثم عرفها في الثانية هلكت . ضمنها ، بل قال بعضهم ينبغي
أن لا يتقيد امسكها بسنة ردا على من يرى منهم أن لا يكون الضمان الا بعد امسكها
بسنة (٢) .

وقالوا في حكمة عدم التأخير في التعريف ، أن التأخير داعية الى اياس ربه فلا يتعمرن
الى طلبها فان ترك تعريفها حتى طال ضمها .

وقالوا اذا هلكت كذلك في السنة الاولى ضمنها اذا تبين أن صاحبها من الموضع الذي
وجدت فيه وان كان من غيره فغاب بقرب ضياعها ولم يقدم في الوقت الذي ضاعت فيه لسم
بضمن (٣) .

ويرى بعض الشافعية وجوب الفورية في التعريف واعتمده الفزالي ، ويرى بعضهم جواز
التراخي في التعريف وان بلغ عشرين عاما ، وتوسط بعضهم فقال بعدم جواز تأخير التعريف
عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها .

(١) المغنى لابن قدامة ٢/٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٢) اي انه ان أخر يضمن ولا يشترط في الضمان كونه تأخر سنة ، بل يضمن ولو كان
التأخير في التعريف اقل من سنة . وهذا الرأي عندهم مرجوح في المذهب لان
الاكثر التقيد بسنة ، مواهب الجليل للحطاب ٦/٧٣ والشرح الكبير للدردير
وحاشية الدسوقي معه ٤/١٢٠ .

(٣) المرجعين السابقين وشرح الخرشي ٧/١٢٨ .

ونكر بعضهم انه لو غلب على ظنه اخذ ظالم لها حرم التعريف وكانت امانة بيده ابدا ، فلا يتلها بعد السنة كما اقتصى به الفزالي ، وكذلك ان ترك التعريف لعذر كما يسرى بعضهم (١) .

ويؤخذ كما ظهر لي ما ذكره ابن عابدين (٢) ان بعض الحنفية يرى ان الملتقط اذا لم يعرف اللقطة بعد الرفع مباشرة مع التمكن منه ضمن ان انكر ربها اخذه للرد وقبل الثاني قوله بيمينه ، ثم قال وهذا مبني على قول من يرى ان الاشهاد لا يكفى عن التعريف كما يراه بعضهم ، اما من يرى ذلك فلا ضمان ان اشهد عليها عند الالتقاط ، كما يراه البعض الآخر .

(مكان وزمان التعريف)

(١) مكان التعريف :

يذكر العلماء ان محل تعريفها أى ذكرها للناس يكون حيث وجدها وعند ابواب المساجد والجمامع وفي المجامع - محل الاجتماعات - كالاسواق وغيرها (٣) وكبوت القهوات في زماننا .

واما في المساجد فقد ذكر العلماء انه لا يندبها في داخل المسجد ، لان المسجد لم يسن لهذا ، وقد روى عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أربح الله تجارتك ، واذا رأيتم من يندب فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليه " (٤) .

ويروى أيضا عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من سمع رجلا يندب ضالة في المسجد فليقل لاردها الله اليك فان المساجد لم تبين لهذا " (٥) .

(١) نهاية المحتاج للرملى ٤٣٩/٥ ، ومغنى المحتاج ٤١١/٢ .

(٢) اذ ان بعض الحنفية يرى ان الاشهاد يكفى عن التعريف . كما بينا في حكم التعريف سابقا . وانظر حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ، ٢٧٩ ، المبسوط للرخسى ١٢/١ ، مجمع الانهر ٢٠٦/١ .

(٣) واذا التقت في الصحراء وكانت هناك قافلة فيتبعها ويعرف اللقطة فيها .

(٤) سنن الترمذى ٢/٢٩٢ .

(٥) السنن الكبرى للبيهقى ١٩٦/٦ .

وقال العلماء قد امر عمر بن الخطاب واجد اللقطة بتعريفها على باب المسجد ، ويرى جمهور العلماء أن انشادها في المسجد مكروه .

ويرى بعض الشافعية القول بالتحريم (١) .

وفي المذهب المالكي ولو مشى الى الخلق في المساجد يخبرهم بالذي وجدوا يرفس صوتهم ليس في ذلك بأس ، بل يرى بعض المالكية أيضا جواز التعريف فيها بحيث يكون مع خفض الصوت (٢) .

هذا ، ويمكن الاستعانة في الوقت الحاضر بالمصحف المحلية وبالاعلانات الكبيرة تعلق في الاماكن العامة للتعريف باللقطة ان كانت ذات قيمة ، كما يمكن الاستعانة بالاذاعة ، فهذه الوسائل تؤدي الى شيوع خبر اللقطة ومن ثم احتمال علم صاحبها بها .

هذا ، ولا يفوتنا أن نشير الى أن بعض العلماء يرى أنه استثنى من القول بكراهة التعريف في المساجد ، ' المسجد الحرام ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم " ولا تحل ساقطتها الا لمنشد (٣) " اي معروف ، فقد استثنى المنشد وذلك يدل على اباحة التعريف فيه دون كراهة بخلاف غيره من المساجد ، وقد ذهب الى ذلك الشافعية في الراجح عندهم وقالوا : لانه لا يمكن تملك لقطة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة (٤) .

(١) مغنى المحتاج ٤١٣/٢ ، المغنى لابن قدامة ٣٤٩/٦ ، حاشية ابن عابدين

٢٧٨/٤ ، نيل الاوطار ٣٤٠/٥ ، فتح الباري ٩٨/٥ .

(٢) مواهب الجليل للحطاب ٧٣/٥ ، شرح الخرشى ١٢٨/٧ .

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ١٠٥/٥ .

(٤) فتح البارى ١٠٦/٥ ، نهاية المحتاج ٤٤٠/٥ ، مغنى المحتاج ٤١٣/٢ ، حاشية

الدسوقي ١٢٠/٤ شرح النيل ١٥٧/١٢ ، المغنى لابن قدامة ٣٤٩/٦ . ويرى

بعض الشافعية أنه يلحق به المسجد النبوى والاقصى ولكنه مردود عليه بأن التعريف

فيهما ليس محض عبادة ولان المعروف فيهما وفي غيرها بقصد التملك ، نهاية المحتاج

٤٤٠/٥ والمجموع شرح المذهب ٢٥٤/١٥ . ومغنى المحتاج ٤١٣/٢ .

(٢) أما زمان التعريف • فلا يلزم التعريف بالليل ولا استيعاب الاوقات بل على المعتاد فيعرف في بداية الالتقاط كل يوم مرتين لان بحث الطالب في أول الامر أكثر • ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة ، ثم في كل شهر مرة حتى يتم الحول •

ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم " عرفها سنة " يدل على التكرار عرفاً وعادة والا فلا فائدة تكون في قوله سنة (١) .

(من يتولى التعريف)

يقوم بتعريف اللقطة كما يذكر الفقهاء الملتقط أو نائبه ويشترط فيه أن يكون عاقلاً ، ويصح تعريف السفه ولا يعتد بتعريف الفاسق على الراجح عند الشافعية ، بل بسبب أن يضم اليه عنلاً رقيباً عند تعريفه لثلايخون ، ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون ولهذا يقوم به الولي عليهما •

ويصح تعريف الصبي المميز بحضرة الولي عند الشافعية وبدونه عند الحنابلة لان الصبي المميز يعقل التعريف فالمقصود حاصل •

ويرى المالكية أنه كما يقوم الملتقط بتعريف اللقطة فانه يصح أي التعريف ممن يثق به • وقال الحنفية وصح التقاط صبي ويكون التعريف الى وليه ، ويصح التعريف من الفاسق عندهم ولا يصح التقاط المجنون ولا تعريفه (٢) .

(١) المراجع السابقة • ولو التقط اللقطة اثنان عرفها كل واحد نصف سنة على الراجح فقها وقيل كل منهما يعرفها كلها السنة الاولى ، البحر الرائق ١٦٤/٥ ، المغنى ٣٥٦/٦ ومغنى المحتاج ٤١٣/٢ .

(٢) المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ٣٥١/٦ وما بعدها وحاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ومواهب الجليل ٧٣/٥ وحاشية الصوقي وشرح الدردير مطبوع معهما ١٢٣/٤ ومغنى المحتاج ٤١٣/٢ ونهاية المحتاج ٤٤٠/٥ .

(مجلة التعريف)

سلف القول بأن الملتقط أن يقوم بالتعريف بنفسه وله أن ينيب فيه غيره كما بهننا
فاذا احتاج تعريف اللقطة الى نفقة كأجر الاعلان في الصحف في عصرنا الحاضر مثلا ، فعند
الحنفية ورواية عند الحنابلة أنها على الملتقط سواء بنفسه أم استأجر من يعرفها لان هذا
أجر واجب على المعرف نفسه ، فكان عليه كما لو قعد تلك اللقطة ، ولأنه لو تولّى
الملتقط تعريف اللقطة بنفسه لم يكن له أجر على صاحبها ، فكل ذلك اذا استأجر على التعريف
لا يلزم صاحبها بشئ .

ويرى بعض الحنابلة أن الملتقط ان قصد الحفظ لصاحبها دون تملكها رجع بالاجر على
صاحبها ان استأجر من يعرفها .

ويرى المالكية : أنه ان أنفق الملتقط على اللقطة شيئا من عنده ، فيخير صاحبها
بين أن يفتديها من الملتقط بدفع نفقتها ، أو يسلم اللقطة لملتقطها مقابل نفقتها .

ويرى الشافعية : أنه ان أخذها للحفظ فعلى صاحبها الاصل أو يرتب القاضي من بيت
المال أو يقتضى على المالك ، أما ان أخذها للترك فعلى الملتقط سواء تملكها أم لا على
الراجح في المذهب ، وقبل ان لم يترك كان ظهر مالكا فعلى المالك لعود الفائده
عليه (١) .

والراجح في نظرنا ماذهب اليه المالكية تشجيعا للملتقط في الاعلان عنها ودون غرم عليه

(١) حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ ومابعدها

والمغنى لابن قدامة والشرح الكبير ٣٥٠/٦ والشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي
عليه ١٢٣/٤ وشرح الخرشي ١٢٨/٧ ومغنى المحتاج ٤١٣/٢ ، نهاية
المحتاج ٤٤٠/٥ .

الطلب الخاص في : النقطة على النقطة :

يرى جمهور الشافعية رواية لدى الحنابلة^(١) انه اذا انفق الملتقط على الشافعية أو على النقطة كان على حراستها وحفظها أو على الضالة في علقها وبيعها وسقيها ، وغير ذلك بالن الحاكم رجع بما أنفق عليها على صاحبها .

وان كان قد انفق بخير اذنه ، وكان قادرا على الاستئذان لم يرجع بها وان لم يقدر لعذر شرعى ، ولكن أشهد على الانفاق فانه يرجع بما أنفقه عليها على صاحبها^(٢) .

ويرى بعض الشافعية وبعض الحنابلة أنه لا يرجع الملتقط بشيء ما أنفق عليها على صاحبها لانه متطوع^(٣) .

(١) نهاية المحتاج ٤٤٠/٥ ، مغنى المحتاج ٤١٠/٢ ، الام ٢٨٩/٣ - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣٣٦٦/٥ ، المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٩٣/٦ .
ولكن يذكر اصحاب هذا الرأي من الشافعية ان على الحاكم ان لا يأن له ان ينفق عليها ان كانت ضالة الا ليوم أو ليومين وما أشبه فان جاوز ذلك أمر ببيعها ويبدو أنهم يرون أن ذلك للحفاظ على مصلحة صاحبها - المراجع السابقة .

(٢) وهذه الرواية عند الحنابلة لم تقيد الملتقط بحالة ما اذا لم يستأذن الحاكم لعذر شرعى بل ان لم يستأذن الحاكم سواء بعذر أم بخير عذر وأشهد فانه يرجع بما أنفقه عليها على صاحبها والمغنى مشار اليه آنفا .

(٣) ويرى الحنابلة انه ان وجد ثمارا يمكن تجفيفها كالعنب والرطب فينظر ما فيه الحفظ لماله فان كان في التجفيف فعله ولم يكن له الا ذلك لانه مال غيره فلزمه ما فيه الحظ لصاحبه كولى اليتيم وغرامة التجفيف منه وله بيع بعضه في ذلك لانه موضع حاجة فان أنفق من ماله رجع به لان النقطة ههنا لا تكرر ، وان كان الحظ في بيعه باعه وحفظ ثمنه كالطعام الرطب فان تعذر بيعه ولم يمكن تجفيفه تعيين أكله كالطبيخ .
الشرح الكبير مطبوع مع المغنى لابن قدامة ٣٧٢/٦ والمغنى مطبوع معه ٣٩٣/٦ .
وذكر الشافعية أن نفقة رد النقطة الى صاحبها على الملتقط ان كان بعد تملكه النقطة وعلى صاحبها ان كان الرد قبل التملك ويرى بعض المالكية أن من رد نقطة السبي صاحبها وكانت مهنته رد السؤال فله جعله مثله وان لم تكن مهنته ذلك فله ما أنفقه عليها . مغنى المحتاج ٤١٥/٢ ، مواهب الجليل ٤٥٥/٥ ، حاشية الدسوقي ٦٠/٤ .

وفي المذهب المالكي ان أنفق الملتقط على الدواب والابل وغيرها فله أن يرجع علسي صاحبها بالنفقة وسواء أنفق عليها بأمر السلطان أو بغير أمره .

وله أن يحبس بالنفقة ما أنفق عليه ويكون احق به كالرهن ، وللمالك الخيار بسين ان يترك الضالة للملتقط عوضا عما أنفقه أو يدفع اليه ما أنفقه لان الملتقط قام عنه بواجب .

ولو ترك المالك الضالة للملتقط عوضا عما أنفقه ثم أراد أخذها بدفع ما أنفقه لم يكن له ذلك لانه ملكها للملتقط برضاه .

وكذلك لو دفع النفقة ثم اراد استرجاعها وتسليم الضالة له لم يكن له ذلك ، وللملتقط أن يوجر الضالة للانفاق عليها بأجرتها بشرط أن تكون الاجارة مأمونة لا يخشى عليها منها التلف ، وأن تكون بقدر ما يحتاجه للانفاق عليها ، فان خالف الشرط ، وهلك الضالة ضمن القيمة .

وللملتقط أن ينتفع من لبن وسمن الضالة من الشاة ونحوها عوضا عما ينفقه عليها ممن ماله وان زادت قيمة ما ينتفع به على ما أنفقه .

وقال بعضهم اذا زادت الخلة على النفقة فالزيادة تعتبر لقطة معها (١) .

ويرى الحنفية انه ان أنفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم فهو متبرع ، لأنه لا ولاية له على ذمة المالك في أن يشغلها بالدين بدون أمره ، وان أنفق عليها باذن الحاكم كان ما ينفقه ديناً على المالك لأن للحاكم ولاية في مال الغائب رعاية لمصلحه ، فاذا رفع الامر الى الحاكم أو نائبه ينظر في الامر : فان كان للبهيمة منفعة ، وهناك من يستأجرها أجراً وأنفق عليها من أجرتها ، لان في اجارتها رعاية لمصلحة المالك ، وان كانت البهيمة لا منفعة لها بطريق الاجارة وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها ، أمر القاضي الملتقط ببيعها وحفظ ثمنها .

(١) حاشية الدسوقي والشرح الكبير للدردير مطبوعان معا ١٢٣/٤ ، مواهب الجليل للخطيب ٧٩/٥ والجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٢٣٦٦/٥ ، ود/عبدالكريم زيدان مشار اليه سابقا ص ٣٤٧ .

وان رأى الاصلح الا يبيعها • بل ينفق عليها ، أذن له فى النفقة وجعل النفقة ، ديناً على مالِكها ، فانما حضر المالك فلم يلقط أن يجلس للنفقة عنده حتى يحضر النفقة (١) •

وان أبى أن يودى النفقة باعها القاضى • ودفع للملتقط قدر النفقات التى أنفقها (٢) والراجح فى نظرنا ما جاء فى المذهب المالكى لموافقه للضرورات العملية فى هذه الحالة أكثر •

المطلب السادس فى : دفع اللقطة الى من يدعيها :

تمهيد :

يقضى البحث أن نتعرض لأمريين يتصوران :

- الاول : أن يأتى أحد يدعى أنه صاحب اللقطة ويطلبها من الملتقط •
والثانى : أن لا يأتى أحد يدعيها •

أما عن الامر الاول : فقد وجدنا فى كتب التراث الفقهى أنه ليس كل من يدعى اللقطة تعطى له بل ان هنالك تحوطات وجدنا الفقهاء قد ذكروها وأعتبروها شروطاً بغية وصول الحق الى صاحبه ، وذكروا أن الملتقط يكون مسئولاً بالضمان اذا ما خالفها ولكن ههنا الشروط بعضها متفق عليه ، وبعضها مختلف فيه كما سنرى •

وأما عن الامر الثانى : اذا لم يأت من يدعيها أو بأتى ولم تتحقق شروط الدفع له فهل يملكها الملتقط ؟ •

وهذا ما سنتكلم عنه تباعاً ••

(١) فان هلك بعد الحبس سقط دين النفقة • كما يرى بعضهم ولم ير ذلك البعض الاخر أما لو هلك قبل الحبس فلا يسقط • اتفاقاً مادام قد أنفق الملتقط عليها بأذن الحاكم •
حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٤ •

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ٣٨٧١/٨ ، فتح القدير ٤٢٨/٤ وما بعدها ، تبين الحقائق للزليعى ٣/٣٠٥ فى النفقة الاسلامى وادلته د / وهبه الزحيلي - دار الفكر ٧٧٩/٥ ،
حاشية ابن عابدين مشار اليها آنفاً •

شروط دفع اللقطة السلي من دفعها

يرى الحنفية : أنه اذا وجد الرجل لقطة فجاء صاحبها ووصف علاماتها (١) فأصاب ذلك كله فان شاء الذى فى يده دفعها اليه وان شاء أبى حتى يقيم البينة - أى أنه لا يجبر على دفعها بالوصف ولكن يحل له ذلك .

أما ان اقام البينة فانه يجبر على دفعها لصاحبها ، ذلك أن اصابة العلامة أمر محتمل فى نفسه فقد يكون ذلك جزافا .

وقد يعرف الانسان ذلك من ملك غيره وقد يسمع من مالك ينشد ذلك ويذكر علاماته والمحمّل لا يكون حجة للالزام ثم المنقط أمين .

ويصير بالدفع الى غير المالك ضامنا فيكون له أن يتحرز عن اكتساب سبب الضمان بأن لا يدفع اليه حتى يقيم البينة فتثبت ملكية اللقطة بحجة تعفيه من الضمان اذا تبين أنه غير مالكا ، فلذا دفعها اليه بالوصف ثم اقام آخر البينة على أنها له ينظر :

فان كانت اللقطة فى يد الاول أخذها منه ولاشئ على أحد ، وان كانت هالكمة فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن المنقط - الدافع - وله الرجوع على الواصف .

ولو كان المنقط قد صدق الواصف وأقر له بملكية اللقطة ثم استحقها آخر فله انتزاعها من يد الواصف فان كانت هالكه فهو بالخيار ان شاء ضمن المنقط وله الرجوع على الواصف، وأن شاء ضمن الواصف ولا رجوع له على أحد .

ووجه انتزاعها من الواصف بعد أن أقر له المنقط بالملكية ان الاقرار حجة فى حق المقر فهي حجة قاصرة فلا تعارض بينة المستحق لانها حجة متعددة الى الناس كافة .

(١) غاصها ووكاؤها ومقدارها وجنسها ، وان كان لها البعض من ذلك يكفى، وان لم يكن لها شئ منه ذلك فلا بد من ذكر أوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التى اعتبرها الشارع عند جهور العلماء وخالف الظاهرية فى معنى المسائل كالشئ الواحد الذى لا رباط له ولا غنى . نيل الاوطار ٣٤٢/٥ ، المحلى ٢٥٧/٨ .

(٢) أى للمنقط .

ووجه رجوع الملتقط بما ضمن على الواصف مع أنه صدقه بوصفه وأقر له بالملك فسلان
الملتقط إنما صدقه بأصابعه الوصف ومن ثم أقر له بالملك اعتمادا على الظاهر .

والظاهر لابقاء له بعد الحكم بخلافه ، والقر لابقاء لاقرار له اذا صار ملكا بأقراره
بوجوب بيّنة المستحق فيسقط اقراره كالمشترى اذا أقر بالملك للبائع ثم استحقه انسان من يده
رجع على البائع بالثمن (١) .

الشافعية : يرى الشافعية ما يراه الحنفية من القول بجواز الدفع لمن ادعاها ووصفها وصفا
كاملا أي يحل للملتقط أن يعطى اللقطة لمن ادعاها ووصفها وأصاب في أوصافها .

ولا يشترط لجواز الدفع أن يقيم المدعى البيّنة على أنه صاحب اللقطة ولكن بشرط
أن يغلب على ظن الملتقط صدق المدعى في ذلك (٢) .

أما وجوب الدفع لمن يدعيها فلا يكون الا بالبيّنة كما يرى ذلك أكثر الشافعية .
وذهب بعضهم الى القول بوجوب دفع اللقطة لمن ادعاها ووصفها وصفا كاملا ولو لم
يقم المدعى بيّنة على أنه صاحبها .

وانا دفع الملتقط لللقطة لمن ادعاها بالوصف من غير حكم حاكم واقام آخر البيّنة على
أنها له انتزعت من الواصف وسلمت الى المستحق ، فان كانت تالفة فله تضمين الملتقط
لأنه سلم مالا يملك الا اذا كان التسليم بحكم حاكم يرى وجوب الدفع بالوصف فلا ضمان عليه
لعدم تقصيره ، كما له تضمين الواصف المدفوعة اليه لأنه ظهر أنه أخذ ملك غيره بسوء
افذه . فلذا ضمن الملتقط رجوع على الواصف الا اذا كان الملتقط قد أقر له بالملك فلا رجوع
له عليه لأنه باقراره وبفعله اللقطة اليه يزعم أن المدعى ظلمه أي صاحب البيّنة والمطلوب
لا يرجع على غير ظالمه (٣) وهنا يكون الضمان على الملتقط مواخذه له على اقراره بالملك
للوامف .

(١) المبسوط للسرخسي ٨/١١ وحاشية ابن عابدين ٢٨٢/٤ والبدائع للكاظمي ٢٨٧١/٨

والهناية ١٧٢/٢ ومجمع الانهر ٧٠٨/١ ، ٧٠٩ ود/ محمدالكريم زبدان مشر اليسه

سابقا ص ٣٣١ وبمثل ذلك يرى الجعفرية المحقق الحلي ١٧٨/٢ ومابعدها .

(٢) ويدفعها اليه أيضا ان علم أنها له ، مفني المحتاج ١٦٢/٢ ونهاية المحتاج ٤٤٤/٥ .

(٣) المراجع السابقة والام ٢٩٠/٣ ومابعدها والمجموع شرح المذهب ٢٦٨/٥ ومابعدها .

المالكية : يرى المالكية أنه يجبر الملتقط على تسليم اللقطة لمن يعيها اذا وصفها بصفاتها المذكورة . ولا يحتاج الى بيينة ^(١) ، وان ادعاهما أثنان ولا بيينة لأحدهما فالترجيح لمن يأتي بأوصاف تدعو الى غلبة الظن أنها ملكه لملك الآخر .

ويرى بعض المالكية أنه اذا وصف اللقطة شخص وصفها يستحقها به وقبضها ولم ينفصل بها انفصلا يمكن معه اشاعة الخبر أى بأن لم ينفصل بها اصلا أو انفصل بها انفصالا لا يمكن معه اشاعة الخبر لوصف ثان ثم جاء شخص آخر فوصفها بوصف مثل وصف الاول فى كونه موجبا لاستحقاقها فلا يقضى لأحدهما على الآخر بوصفه ، بل كل واحد منهما يحلف أنها له وتقسم بينهما وكذا لو نكلا ^(٢) عن اليمين أما لو حلف أحدهما ونكل الآخر فانسه يقضى للحالف .

وهناك رأى آخر فى المذهب فى هذه النقطة وهى أنها تكون للأول الذى أخذها لترجيح جانبه بالحوز .

أما ان ادعاهما شخصان واقام كل منهما بيينة أنها له ولم يذكر تاريخا لملكها اللقطة حلفا اليمين وقسمت بينهما وان أثبت أحدهما تاريخا دون الآخر فهى للمثبت ، وان أثبتا الاثنين تاريخا فى بينهما فيستحقها الاقدم تاريخا .

ويرى بعض المالكية أن موضوع الأقدمية تاريخا انما هى بالنسبة لملك اللقطة . ويرى بعض آخر أن الأقدمية فى التاريخ انما هى فى سقوط اللقطة ، ولا ضمان علمى ملتقط دفع اللقطة لمن وصفها وصفا يستحقها به شرعا لأنه دفعها بوجه جائز حسمى وان قامت بيينة أنها لغيره وللمستحق أى صاحب البيينة أن يرجع على الواسف (الأخذ) فينتزعا منه ان كانت قائمة .

(١) ان وصف غاصها ووكانها وعددها اتفاقا ، أما ان وصف غاصها ووكانها فقط فكنالك على الراجح ويرى بعضهم أنه يقضى له بها مع يمينه وهو قول أشهب وهو خلاف ظاهر المدونه وهو مرجوح فى المذهب وأما ما لا غاص له ولا وكاء فيكتفى فيه بذكر الاوصاف المفيدة لغلبة الظن يصدق الواسف .

(٢) ان نكولهما كخلفهما على الراجح فى المذهب وهناك رأى مرجوح عند المالكية وهو انه اذا نكلا تبقى بيد الملتقط ولا تعطى لواحد منهما ماناما ناكلين . حاشية المسوقى ، وأشرح الكبير للرددير مطبوعان معا ١١٨/٤ ومواهب الجليل ٧٤/٥ وما بعدها وبداية المجتهد لابن رشد ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ والجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي ٣٣٦٦/٥ .

(١)

أما ان كانت تالفة فان الواصف الأول (الآخذ) يضمنها للمستحق (صاحب البيعة)
الحنابلة : يرى الحنابلة أنه اذا وصف مدعى اللقطة ، اللقطة بصفاتها المذكورة (٢) دفعها
اليه الملتقط سواء غلب على ظنه صدقه أو لم يغلب (٣) .

وان وصفها اثنان أقرع بينهما فمن وقعت له القرعة حلف أنها له وسلمت اليه .
وهكذا ان أقاما بيئتين أقرع بينهما فمن وقعت له القرعة حلف ودفعت اليه ، ذكره
القاضي ، وقال ابوالخطاب ، تقسم بينهما لأنهما تساويا فيما يستحق به الدفع فتساويا فيها
كما لو كانت في أيديهما .

وان وصفها انسان فأقام آخر البيعة أنها له فهي لصاحب البيعة لأنها أقوى من الوصف،
فان كان الواصف قد أخذها انتزعت منه وردت الى صاحب البيعة لأننا تبينا أنها له فان كان
قد هلكت فلصاحبها تضمين من شاء من الواصف أو الدافع اليه .

ذلك انه دفع مال غيره الى غير مستحقه اختيارا منه فضمه كما لو دفع الوديعة الى غير
مالكها اذا غلب على ظنه أنه مالها فأما ان دفعها بحكم حاكم لم يملك صاحبها مطالبة الدافع
لأنها مأخوذة منه على سبيل القهر فلم يضمنها كما لو غصبها غاصب ، ومتى ضمن الواصف لم
يرجع على أحد لأن العدوان منه والتلف عنده فان ضمن الدافع رجع على الواصف ، لأنه كان
سبب تخريبه الا أن يكون الملتقط قد أقر للواصف انه صاحبها ومالكها فانه لا يرجع عليه ،
لانه اعترف أنه صاحبها ومستحقها ، وان صاحب البيعة ظلمه بتممينه فلا يرجع به على غير
من ظلمه وان كانت اللقطة قد تلفت عند الملتقط فضمه اياها رجع على الواصف بما غرمه

(١) المراجع السابقة .

(٢) عقابها وكاؤها وعددها ، المعنى مطبوع مع الشرح الكبير ٣٦٣/٦ والشرح الكبير
٣٨٨/٦ .

(٣) ولكن يرى الحنابلة في الابل وما يقاس عليها باعتبار أنه لا يجوز التقاطها عندهم ويجوز ان
يأخذها الامام أو نائبه على وجه الحفظ لصاحبها لا على وجه الالتقاط لأن للامام
نظرا في حفظ مال الخائب وفي أخذها حفظ لها عن الهلاك ولا يلزم الامام أو نائبه
تعريفها لأن عمر رضى الله عنه لم يكن يعرف الضوال ولأنه اذا عرف ذلك - فمن كانت
له ضالة فانه يجيء الى موضع الضوال - المكان الذي خصمه الامام لحفظ الضوال -
فاذا عرف ضالته اقام عليها البيعة وأخذها ولا يبقى الصفة الظاهرة لأنها ظاهرة بين الناس
فيعرف صفاتها من رآها غير أهلها ، المعنى مع الشرح ٣٩٨/٦ .

وليس لمالكها تضمين الواسف ، لأن الذي قبضه إنما هو مال المنقط لآمال صاحب اللقطة بخلاف ما إذا سلم العين فأما أن وصفها انسان فأخذها ثم جاء آخر فوصفها وادّعاها لم يستحق شيئاً لأن الأول استحقها بوصفها إياها وعدم المنازع فيها وثبتت يده عليها ولـم يوجد ما يقتضى انتزاعها منه فوجب ابقاؤها له كسائر ماله .

ولو جاء مدع للقطة فلم يصفها ولا أقام بينة أنها له لم يجز دفعها اليه سواء غلب على ظنه صدقه أو كذبه ، لأنها أمانة فلم يجز دفعها الي من لم يثبت أنه صاحبها كالوديعة فإن دفعها فجاء آخر فوصفها أو أقام بينة لزم الواسف غرامتها له ، لأنه قوتها على مالكمها بتكريره وله الرجوع على مدعيها ، لأنه أخذ مال غيره ولصاحبها تضمين أخذها فإنما ضمنه لم يرجع على أحدوان لم يأت أحد يدعيها فللمنقط مطالبة أخذها بها لأنه لا يأمّن من «جى» صاحبها فيغيره إياها ولأنها أمانة فى يده فملك أخذها من غاصبها كالوديعة (١) .

الزبدية : يشترط الزبدية فى دفع اللقطة لمن يدعيها أن يكون له بينة مقبولة لأنه مدع والبيئة على المدعى ومن ثم فاللقطة عندهم لاتدفع لمن يدعيها بالوصف فقط (٢) .

الظاهرية : يذكر ابن حزم الظاهري قوله : فإن جاء من يقيم عليها بينة أو من يصف عفاصها ويصدق فى صفته ويصف وعاءها ويصدق فيه ويصف رباطها ويصدق فيه ، ويعرف عددها ويصدق فيه ، أو يعرف ماكان لها من هذا ، أما العدد . والوعاء ان كان لاغصامى لها ولا وكاء ، أو العدد ان كان منشوراً فى غير وعاء دفعها اليه كانت له بينة أو لم تكن ويجبر الواجد على دفعها اليه ولا ضمان عليه بعد ذلك ، ولو جاء من يثبتها ببينة .

فان كان ماوجد شيئاً واحداً كدينار واحد . أو درهم واحد . أو لؤلؤة واحدة . أو ثوب واحد . أو أى شئ كان ؛ كذلك لرباط له ، ولاوعاء ، ولاغصامى فهو لذى بجده من حين يجده ويعرفه أبداً طول حياته فان جاء من يقيم عليه بينة فقط ضمنه له فقط هو أو ورثته بعده (٣) .

-
- (١) المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٦٣/٦ ومابعداها وشرح متن المقنع مطبوع مع المغنى ٣٨٨/٦ ومابعداها .
(٢) عيون الازهار فى فقه الأئمة الاطهار للمهدى المرتضى ص ٤٠٩ ، دار الكتاب اللبنانى بيروت ، المحقق الحلى ١٧٩/٢ .
(٣) المحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ .

ويتبين مما ذكره ابن حزم أنه يجب دفع اللقطة الى من يقيم عليها البينة أو يصدق في ذكر أوصافها وإذا دفعها الى الواصف بالوصف الصادق فقط فلا ضمان عليه بعد ذلك ولو جاء من يثبت ملكها له بالبينة ، أما اذا كانت اللقطة شيئاً واحداً كالدينار أو ثوب ولا وعاء له ولا غلام فلا يدفعه الا لمن يقيم عليه البينة .

الاستدلال والمناقشة والترحيع

يتبين مما سبق أن هناك اتجاهين أساسيين في شروط دفع اللقطة لمن يدعيها :

الاتجاه الأول :

للحنفية وجهور الشافعية وهو لا يرون أن الملتقط يجوز له أن يعطى اللقطة لمن يدعيها ويصفها بأوصافها . ولا يجبر الملتقط على دفعها لمن يدعيها الا بالبينة .

ويتفق معهم الزيدية في القول بوجوب الدفع لمن يقيم عليها البينة ويخالفونهم في جواز الدفع بالوصف ذلك أن الزيدية يرون أن اللقطة لا تدفع لمن يدعيها حتى ولو وصفها مادام لم يأت بالبينة .

ويرى الظاهرية ذلك فيما اذا كانت اللقطة شيئاً واحداً كدينار واحد أو درهم واحد أو ثوب واحد أو أى شيء كان كذلك لارتباط له ولا وعاء ولا غلام (١) .

الاتجاه الثاني :

للمالكية والحنابلة وبعض الشافعية في أنه يجب دفع اللقطة لمن يقيم عليها البينة أو يصفها ويصدق في ذكر أوصافها ، ويوافقهم الظاهرية فيما يكون لها أوصافاً متعددة - غصا ووكاء وعدد - أو العدد ان كان منثوراً في غير وعاء ويخالفونهم فيما اذا كانت اللقطة شيئاً واحداً كدينار واحد أو ثوب واحد ولا وعاء له ولا غلام فلا يدفعه عند الظاهرية الا بالبينة (٢) .

-
- (١) وبمثل ذلك يرى الجعفرية كما ذكرنا ، حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٤ ، المبسوط ٨/١١ وبيدائع الصنائع ٣٨٧١/٨ والهداية ١٧٧/٢ والمجموع شرح المذهب ٢٦٩/١٥ ومعنى المحتاج ٤١٦/٢ والمحلى ٢٥٧/٨ وعيون الاذهار ص ٤٠٩ والمحقق الحلبي ١٨٠/٢ والبحر الرائق ١٦٩/٥ .
- (٢) فكان الظاهرية مع الاتجاه الاول في معنى الحالات ، ومع الاتجاه الثاني في البعض الآخر وهو الاكثر وقوعاً .

دليل أصحاب الاتجاه الاول :

استدل أصحاب هذا الاتجاه القائل : بأن دفع اللقطة لمن يدعيها لا يجب الا بالبينة يقول النبي صلى الله عليه وسلم : " لو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم واموالهم ، لكن البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه " (١) .

فلم يجعل الدعوى حجة ، ولا جعل مجرد القول حجة بينة ، ولأن الصفة للمطلوب من تمام الدعوى ، فلم يجوز أن تكون بينة للطالب قياسا على الطلب (٢) .

وقال الشافعي رضى الله عنه ردا على أصحاب القول بالدفع وجوبا لمن ادعاها ووصفها دون أن يقيم عليها بينة :

أرأيت لو وصفها عشرة أعطونها ، ونحن نعلم أن كلهم كذبة الا واحدا بغير عينه (٣) .
فرد عليه الظاهرية فقالوا : كما لو ادعاها عشرة وأقام كل واحد منهم بينة عليها ، قسمتها بينهم ، وان صدق جميعهم ستحيلا ، كذلك اذا وصفوها كلهم (٤) .

ولكن الشافعية (٥) أجابوا عن هذا من وجهين :

(١) صحيح البخارى ١١٩/١٢ مطبوع مع فتح البارى ، سنن ابن ماجه ٧٢٨/٢ وسبل السلام للصنعاني ١٧٩/٤ .

(٢) يعنى وهو الدعوى لان الدعوى طلب معين أو مافى ذمة معين أو مايرتب عليه احدهما معتبرة شرعا .

(٣) الام للشافعي ٢٨٨/٣ والمجموع شرح المذهب ٢٦٨/١٥ .

(٤) المحلى لابن حزم ٢٦٥/٨ .

(٥) المجموع شرح المذهب ٢٦٨/١٥ ومابعدها ومعنى المحتاج ٤١٦/٢ وبدائع الصنائع للكاظمي ٣٨٧١/٨ والهداية ١٧٧/٢ .

أحدهما : أن كذب المدعى أسقط الدعوى من كذب الشهود ، إلا ترى أن أكاذيب المدعى نفسه مبطل للدعوى وأكاذيب الشهود لانفسهم غير مبطل للدعوى .

والثاني : أن البينة هي أقصى ما يقدر عليه المدعى وأقوى ما يحكم به الحاكم ، فدعت ضرورة الحاكم في البينة الى ما لم يدعه من الصفة .

وقالوا في الجواب عما استدل به اصحاب الاتجاه الثاني القائل بوجوب الدفع لمن يدعى اللقطة ويصفها مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : " اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستتفها ، وان جاء طالبها يوما من الدهر فأدها اليه " وقالوا أي بالصفة .

ولكن أجاب القائلون بأنه لا يجبر الملتقط على دفعها بالصفة فقط بأن ذلك منسسه لا لدفعها بصفة العفاص والوكاء ووجوب رده معه ، ولكن لمعان هي أخى بمقصود اللقط ، منها معرفة العفاص والوكاء حتى يعرف صدق أو كذب من يدعيها ، ومنها أن يتميز بذلك عن ماله ، ومنها جواز دفعها بالصفة وان لم يجب ، وعلى هذا المعنى يحمل حديث سويد بن غفلة الذي جعلوه نما .

وبهذا دفع الاحتمال في الحديث القول بوجوب الدفع لمن يدعيها ويصفها بصفاتها فقط دون أن يقيم بينة على أنها له .

لأنه لا يكون نما في موضع الخلاف فيجب الرجوع الى الاصل " البينة على المدعى " لأن الأصول لاتعارض بالاحتمالات المخالفة لها ، وقال الشافعي البينة على المدعى وهذا مدع (١) .

ولما ذكر أصحاب القول الثاني (٢) بأن البينات في الأصول مختلفة فقد يكون الحكم بغير الشهادة كما في اقرار المدعى عليه بالحق المدعى به ، وكما في نكوله عن اليمين ومأشبهه أن يكون للنساء عادة كان للمرأة بيمينها بلا بينة ، وكما في اختلاف الزوجين في متاع البيت

(١) الام ٢٨٨/٢ والمجموع شرح المهنذ ص ٢٦٩/١٥ .

(٢) القائل بأنه يجبر على دفعها ولو بالوصف فقط ، شرح الخرذى ١٢٩/٢ والمغنى ص ٣٩٨/٦ .

فانه يحكم للزوج بما يدعيه اذا كان ما يستعطفه الرجال بيمينه بلا بينة فلبست الشهادة
اذا وحدها دليلا على ظهور الحق والحكم به لصاحبه .

وماتعذر منها في الغائب يخفف كما في النساء المنفردات في الولادة واقامة البينة
على اللقطة متعذر ، لاسيما على الدنانير والدراهم التي لاتضبط أعيانها فجاز أن تكون الصفة
التي هي غاية الأحوال الممكنة أن يكون بينة فيها .

وقد رد عليهم أصحاب القول الأول (١) بأن ماذكرتموه من أن البينات في الاصول
مختلفة صحيح ، لكن ليس في جميعها بينة تكون بمجرد الصفة ، ولايكون تعذر البينة
موجباً أن تكون الصفة بينة .

الا ترى أن السارق تتعذر اقامة البينة عليه ، ولايكون صفة مايبده لمدعى سرقاته
حجة ، فاذا ثبت أن دفعها بالصفة لايجب فدفعها بالصفة وسعه ذلك اذا لم يقع في نفسه
كذبه ، فان اقام غيره البينة عليها بشاهدين أو شاهد وامرأتين أو شاهد ويمين كان مقسم
البينة أحق . بها من الأخذ لها بالصفة .

ثم ذكر أصحاب القول الأول القائل بأن الملتقط لايجبر على دفع اللقطة لمن يدعيها
الا بالبينة ، بأن اليد حق مقصود كالمالك فلايستحق الا بحجة وهو البينة اعتبارا بالملك
الا أنه يحل له الدفع عند اصابة العلامة لكن لايجب الا بالبينة (٢) .

دليل اصحاب الاتجاه الثاني :

استدل اصحاب هذا الاتجاه القائل بدفع اللقطة وجوبا لمن يدعيها ويأتي بأوصافها
بما يأتي :

-
- (١) القائل بأنه لايجبر الملتقط على الدفع لمن يدعيها بالصفة بل بالبينة .
(٢) الهداية ١٧٧/٢ وبدائع الصنائع للكاسي ٣٨٧٢/٨ والبحر الرائق
١٦٥/٥ ومابعدها ، والمجموع شرح المهنّب ٢٦٩/٥ وحاشيتا قليوبي عميرة
١٢٣/٣ .

(١) عن زيد بن خالد الجهني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الذهب أو الحرق فقال : " اعرف وكاءها وغاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يوما من الدهر فأدعها إليه . الخ .

وفي رواية ثانية " فإن جاء صاحبها فعرف غاصها وعددها وكاءها فأعطها إياها والا فهي لك (١) ، فدللت الروايتان للحديث على دفع اللقطة بالصفة اذ أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمره كما ورد في الرواية الاولى بالتعرف على صفاتها ثم أمره بتعريفها أي اعلام الناس بها وإن لم يأت صاحبها فلتكن وديعة عند الملتقط ، أما إن جاء أي ونكر صفاتها فأدعها إليه .

وفي الرواية الثانية إن جاء صاحبها فعرف غاصها وعددها وكاءها فأعطها إياها ، فرتب على معرفة المسمى بها لأوصافها ونكره لها للملتقط اعطاءها له حين أن يشترط في أمره صلى الله عليه وسلم في اعطائها للمسمى بها مع ذكر أوصافها بهينة (٢) .

وفي رواية ثالثة " عرفها فإن جاء أحد يخبرك بعندها ووعائها وكائها فأعطها إياها والا فاستمتع بها (٣) .

وقد قال الشوكاني أن هذه الرواية دليل على وجوب الدفع بالصفة وهذا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم " يخبرك بعندها ووعائها وكائها فأعطها إياها " .

وفي رواية أخرى " أحصى عددها وكاءها وخيطها فإن جاء صاحبها ، فعرف الصفة ، فأعطه إياها والا فاستمتع بها (٤) .

(١) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي ٢٥/١٢ ، ٢٦ .

(٢) شرح الخرشى ١٢٩/٧ وما بعدها ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١٨/٤ ، مواهب الجليل ٢٤/٥ وما بعدها ، بداية المجتهد لابن رشد ٢٣٩/٢ الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ٣٣٦٦/٥ المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير لمتن المقنع ٣٦٦/٦ ، الشرح الكبير ص ٣٨٨ .

(٣) رواه مسلم واحد والترمذي ، صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي ٢٧/١٢ ونيل الاوطار للشوكاني ٣٣٨/٥ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ١٩٧/٦ .

وفي هذا الحديث تصريح بدفع اللقطة لمن يدعيها ويصفا بأوصافها .
وقد ذكر أصحاب هذا الاتجاه أن الأمر للناطق بدفع اللقطة لمن يدعيها وينكر صفاتها ،
ورد في هذه الروايات وغيرها .

ولم تذكر البينة في شيء منها وقد يقال إن ما جاء في حديث عياض ابن حمار مــــن
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل وليحفظ
خاصها ويكأها . فإن جاء صاحبها فلا يكتم فهو أحق بها وإن لم يجيء صاحبها فهو مال
الله يوتي به من يشاء (١) " .

وصاحبها هو من يقيم عليها البينة والجواب أن صاحبها من أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم برد اللقطة إليه ، وهو وصفاها . والواصف بوصفه اقام البينة على أنها له (٢) .

وما سبق يتضح أنه لم يرد للحديث في هذه الروايات وغيرها ما يدل على أن البينة شرط
للدفع لمعنا ما ذكر في الحديث من الأوصاف فدل على أن ذكر الأوصاف في هذه المسألة
يقوم مقام البينة . لأن البينة لو كانت شرطا للدفع لم يجز إلا خلال به وإلا أمر بالدفع
بدونه ، ولأن إقامة البينة على اللقطة أمر متعذر ومعلوم أن البينات في الأصول مختلفة فقد
يكون بخير الشهادة كما في إقرار المدعي عليه بالحق المدعي به ، وكما في تكلفه عن اليمين
وكما في اختلاف الزوجين في مناع البيت فانه يحكم للزوج بما يدعيه إذا كان ما يستعطفه
الرجال ببعضه بلا بينة .

ومتعذر منها في الغالب يخلف كما في النساء المنفردات في الولادة وكذلك إقامة البينة
على اللقطة متعذر لاسيما على الدخائر والدراهم التي لا تضبط أعيانها .

لأنها إنما سقطت حال الخطة والسو فجل أن تكون المدة التي هي غاية الاحتمال
المكتمل بينه فيها .

(١) رواه أحمد وابن ماجه ، نيل الاوطار للشوكاني ٢٢٨/٥ .

(٢) المرجع السابق ، المعنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير

٢٦٤/٦ وليرددها وشرح الخرشى ١٢٩/٧ ، وبداية المجتهد

٢٢٩/٢ .

فذلك أن القول بعدم وجوب الدفع إلا بالبينة يمنع وصولها إلى صاحبها أبداً وهذا يغتفر مقصود الالتقاط ويضيق إلى تضيق أموال الناس وما هذا سبيله يسقط اعتبار البينة فيه كالانقضاء على اليتيم (١) .

ثم رد أصحاب هذا الاتجاه على أصحاب القول الأول الذي يرى أنه لا يكون تعمسخر البينة موجبا أن تكون المدة بيعة ، لأن السارق تتعذر إقامة البينة عليه ولا يكون مفسدة ما يبيعه لمدى سرقة حجة (٢) .

فأجاب أصحاب الاتجاه الثاني : (٣) بأن قياس اللقطة على السارق غير صحيح لأن النزاع هناك في كونه سرقة والاصل عدمه .

وقول المحكر يعارض دعواه فاحتج إلى البينة ، وهذا قد ثبت كون هذا المال لقطة وإن له صاحبا غير من هو في يده ولا مدعى له إلا الوصف وقد ترجع صدقه فينبغي أن يدفع إليه إذا ادعاه ووصف علامات دون اشتراط بيعة معه في وجوب الدفع له .

ولما ذكر أصحاب الاتجاه الأول القائل بأن دفع اللقطة لمن يدعيها لا يكون واجبا إلا بالبينة ، أن اليد حق مقصود كالمالك فلا يستحق إلا بحجة وهو البينة اعتبارا بالمالك إلا أنه يحل له الدفع عند إصابة العلامة ولكن لا يجب إلا بالبينة (٤) .

رد عليهم أصحاب الاتجاه الثاني القائل :

بأنه يجب الدفع بالوصف دون اشتراط بيعة لأن صاحب اليد ينزعه في اليد ولا ينزعه في المالك فيشترط الوصف لوجود المنازعة من وجه ولا تشترط إقامة البينة لعدم المنازعة من وجه

(١) المراجع السابقة ونيل الاوطار للشوكاني ٣٣٨/٥ .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٣٨٧١/٨ والمبسوط ٨/١١ والبحر الرائق ١٦٩/٥ والمجموع شرح المذهب ٢٧٠/١٥ وما بعدها والام للشافعي ٢٨٩/٣ .

(٣) المعنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٦٤/٦ وما بعدها ، شرح الخرشي ١٢٩/٧ ، بداية المجتهد ٣٣٩/٢ ، المجموع شرح المذهب ٢٧٠/١٥ وما بعدها .

(٤) مراجع الهاشم قبل السابق .

ثم استدلل اصحاب الاتجاه الثاني^(١) القائل بوجوب الدفع لمن يدعيها ويصف علاماتها دون اشتراط بيعة بأن الجمع بين مايقول به اصحاب القول الاول القائل بأن وجوب الدفع لا يكون الا بالبيعة ، وبين تفضيل الالتقاط على تركه بل ويوجوبه في بعض الحالات متناقض جدا لان الالتقاط حينئذ يكون تضييعا لمال المسلم يقينا واتعابا لنفسه بالتعريف الذي لا يفيد والمخاطرة بدنيه بتركه الواجب من تعريفها •

وعلى هذا فلو لم يجب دفعها بالصفة لم يجز التقاطها •

ثم ناقشوا استدلالهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم " البيعة على المدعى "^(٢) فقالوا اذا كان ثم منكر لقوله في سياقه " واليمين على من أنكر " ولا منكر ههنا ، على ان البيعة تختلف وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بيعة مدعى اللقطة وصفها فانما وصفها فقد أقسام ببيعتها •

أما قول الظاهرية^(٣) في أن اللقطة اذا كانت شيئا واحدا لا وعاء له ولا رباط فلا تدفع الا لمن يثبت أنها له بالبيعة ولا يكفي منه بالوصف ، فمأخذه على ما يبدو أن الحديث أوجب الرد بوصف العفاى والوكاء ، ومالئس له عفاى ووكاء لا يشمل الحديث فلا يدفع لمن يدعيه الا بالبيعة ، ولكن يمكن الرد على هذا بأن العفاى والوكاء في الحديث خرج مخرج الغالب من حيث أن اللقطة تحفظ بهذا عادة •

واقاد ان الدفع يكون بالوصف ، ولا يحى ان اللقطة التى لا عفاى لها ولاوكاء لا تدفع لمن يصدق في بيان اوصافها وما تتميز به •

(١) مراجع الهاش قبل السابق واعلام الموقعين لابن القيم ٢/ ٣٤٤ •

(٢) سبق تخريجه •

(٣) المحلى لابن حزم ٨/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ •

وأما في دفع اللقطة لمن يدعيها

أنه أولا قبل أن أذكر ما بدا لي ترجيحه :

الى أنه بالبحث في كتب التراث في هذا الموضوع ظهر لي أن الخلاف في هذه المسألة يرجع الى أن القائلين بأنه لا يجب دفع اللقطة لمن يدعيها الا بالبينة قد غلبوا حديث البينة على المدعى . . . الخ باعتباره الاصل العام للبينات في الدعوى .

وان ما جاء في احاديث اللقطة من قوله صلى الله عليه وسلم " اعرف وكاءها وعافها " الخ يحتمل انه أمره بذلك لتكون الدعوى فيها معلومة أولئلا تختلط بهاله ، أو لان يعرف صدق المدعى من كذبه ، أو أن فيها تنبيه على حفظ الوعاء وغيره تحرزا من الإهمال في حفظه .

أو أنه اذ نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب أولى ، ومن هنا قالوا ان هذه الاحتمالات في الحديث ترد القول بالوجوب الا بالبينة ذلك لانه ليس نصا في موضع الخلاف فيجب الرجوع الى الاصل العام ، " البينة على المدعى " ذلك أن الاصول لاتعارض بالاحتمالات المخالفة .

اما الاتجاه الثاني فقد ذكر أن أحاديث اللقطة تخص صورة اللقطة من عموم البينة على المدعى (١) .

فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بينة مدعى اللقطة وصفها بوصفها يقوم مقام البينة . بل ورد في بعض روايات الحديث " فعرف عافها وكاءها فأعطيا إياه " فالأمر في هذه الرواية بدفع اللقطة لمن يدعيها ويصفها دون اشتراط بينة ما قد صرح به الحديث نصا .

هذا ، ويبدو لي بناء على ما سبق ترجيح مايقول به اصحاب الاتجاه الثاني وهو وجوب دفع اللقطة لمن يدعيها ويذكر صفاتها دون أن يشترط لذلك بينة .

(١) ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ٩٨/٥ .

وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٣٩ .

ونلك لما ذكره اصحاب هذا الاتجاه من ادلة لا تقوى عليها أدلة اصحاب الاتجاه الاول .
لان احاديث اللقطة تخص صورة الملتقط من عموم البينة على المدعى وقد ذكر الائمة
الثلاثة (مالك والشافعي واحمد) ومن وافقهم ان المدعين فى القسامة يحلفون الأيمان .

فقد ذكر جمهور الفقهاء ان الأيمان على المدعين فى القسامة (١) وهذا على خلاف الاصل
العام وهو أن البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية
أخرى ، فان البينة لو كانت شرطا فى الدفع لمن يدعيها لما كان لذكر العقاص والوكاء والمعد
فى الحديث معنى لان المدعى يستحقها بالبينة على كل حال .

ولما جاز سكوت النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فانه تأخير البيان عن وقست
الحاجة فضلا على أن " البينة على المدعى" اذا كان هناك منكر ولا منكر ههنا .

واذا ماحدث ووصفها انسان فأقام آخر بالبينة انها له فهي لصاحب البينة فان كان الواصف
قد اخذها انتزعت منه وردت الى صاحب البينة ان كانت قائمة أو يضمنها الواصف ان كانت تالفة
ولا ضمان على الملتقط فى هذه الحالة اذا دفع اللقطة لمن يدعيها ووصفها وصفا يستحقها به شرعا .
وهذا مايقول به المالكية ومايؤول اليه الأمر عند الحنابلة كما بينا .

المطلب السابع فى : تملك اللقطة (٢) :

اختلف فقهاؤنا فى حكم تملك اللقطة بعد مضي مدة التعريف : رأى يجيز تملكها للفقير
فقط دون الغنى ، ورأى يجيز تملكها مطلقا .

-
- (١) خلافا لابی حنيفة لانه يرى فى القسامة ان الأيمان على المدعى عليهم . وانظر رسالتنا ،
نظام الاتهام وحق الفرد والمجتمع فى الخصومة الجنائية فى الشريعة والقانون — للدكتوراه
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ، ١٩٨٦م ص ٢٤١ والمراجع المشار اليها فيها .
- (٢) لايفوتنا أن ننوه الى ان التملك يكون فيما يجوز التقاطه للتملك لان هناك ما يوجد
قد لايجوز التقاطه للتملك كالابل ومايقاس عليها عند الجمهور ، بل وهناك من يرى انه
لايجوز التقاطها حتى للحفظ حسب التفصيل السابق خلافا للحنفية الذين لايفرقون بين
لقطة ولقطة حسب التفصيل السابق ايضا .

الرأي الأول : للحنفية :

يرى الحنفية انه اذا مضت مدة التعريف ولم يحضر صاحب اللقطة فالملتقط بالخيار ان شاء أسلك الى أن يأتي صاحبها ، وان شاء تصدق بها على الفقراء^(١) وله الانتفاع بها ان كان فقيرا .

ويجوز للحنفي الانتفاع باللقطة باذن الامام على وجه القرض ، كما يرى بمعنى الحنفية خلافا للمعنى الآخر . ويجوز له ان يتصدق على أبيه وزوجته ان كانوا فقراء ، ولده الفقير ان كان كبيرا ، اما ان كان صغيرا فلا يجوز ، لانه يعد غنيا بفناء أبيه^(٢) .

ولو أنفقها الملتقط على نفسه لكونه فقيرا - وهذا جائز له - ثم جاء صاحب اللقطة فله اجازتها والثواب له ، كما له أن يضمه لانه تصرف في ملك الغير بدون إذنه .

واذا تصدق بها على الفقراء ثم جاء صاحبها واثبت انها له كان له الخيار ان شاء اجاز الصدقة وله ثوابها لان اجازته في الانتها بمزلة إذنه في الابتداء ، وان شاء ضمن الملتقط أو الفقير^(٣) .

(١) الا اذا كانت لخمى فتوضع في بيت المال .

(٢) وان كانت اللقطة شيئا حقيرا بحيث يعلم ان صاحبها لا يطلبها عادة كالنوى والشمسور الرمان والسنابل بعد الحصاد في مواضع متفرقة له ان ينتفع بها بدون تعريف لان تركها اباحة للأخذ دلالة . ويرى بمعنى الحنفية انه يملكها الأخذ ويرى البعض انها باقية على ملك صاحبها أي ان للمالك أخذها لان التملك من المجهول لا يصح الا اذا قال عند تركها من اخذها فهي له لقوم معلومين .

مجمع الانهر شرح طبقى الابحر ٧٠٨/١ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٤ ، الهداية ١٢٧/٢ ، بدائع الصنائع ٣٨٧٠/٨ ، البحر الرائق ١٢٠/٥ ، المبسوط للسرخسي ٦/١١ .

(٣) ويرى الزيدية انه اذا مضت مدة التعريف ولم يحضر مالك اللقطة تصدق بها الملتقط ، وان حضر صاحبها بعد ذلك فظاهر القول عندهم ان له تضمين الملتقط وليس له تضمين الفقير ، الروض النضر ٣٩٦/٣ .

وإذا ضمن الملتقط فلا رجوع له على الفقير (١) لأنه بالضمان قد ملك وظهر أنه قد تصدق بملك نفسه فصدقته ماضية وثوابها له .

وإذا ضمن الفقير فلا رجوع له على الملتقط المتصدق لأنه قبض الصدقة لنفسه وهو الذي انتفع بها فيستقر الضمان عليه (٢) .

ويتبين مما سبق .

إن الحنفية يرون أن الملتقط لا يملك اللقطة إن كان غنيا باتفاق ، وإن كان يجوز له الانتفاع باللقطة باذن الإمام على وجه القرص على خلاف في المذهب .

أما إن كان فقيرا فيجوز أن ينتفع بها بطريق التصديق بعد التعريف .
ومعنى ذلك : أن اللقطة لا تملك عند الحنفية إن كان الملتقط غنيا ، لكن يجوز له أن يتصدق بها ، أما إن كان فقيرا فيجوز له تملكها بطريق التصديق على نفسه .

(١) وإذا كانت العين قائمة اخذها من الفقير كما ذكر ابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٨٠/٤ والمبسوط للسرخسي ٣/١١ وما بعدها .

(٢) مالم يكن شيئا يعلم أن صاحبه لا يطلبه عادة على خلاف بينهم في ذلك كما بينا سابقا ، وانظر المراجعين السابقين .

الرأي الثاني : وهو لجمهور الفقهاء :

يرى جمهور الفقهاء : المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة والظاهرية انه اذا مضت مدة التعريف (٣) .

(١) ويجوز عند المالكية ايضا حبسها حتى يظهر مالكا أو يتصدق بها ويضمنها ، غير ان مالكا كره للفقير أن يأكلها ، لانه قد يأتي صاحبها فيجده عديما ، وقال في الخنى أحسب أن يتصدق بها بعد الحول ويضمنها ، ويلاحظ في المذهب المالكي كذلك ان الخيار بين التملك والحبس والتصدق ، يستثنى منه الامام فليس له حبس اللقطة ، ولا التصديق بها ولا تملكها ، وانما له بيعها لصاحبها ، ووضع ثمنها في بيت المال .
الشرح الكبير للدردير ، حاشية الدسوقي عليه مطبوعان معا ١٢١/٤ ، مواهب الجليل للحطاب ٧٤/٦ ، بداية المجتهد ٣٣٨/٢ ، القوانين الفقهية لابن جبري ص ٣٥٨ .

(٢) ويرى بعض الشافعية انه اذا جاء صاحب اللقطة وكانت قائمة وأراد المنطق ، دفع بدلها أجيب المنطق ، ولكن الأرجح في المذهب انه يجاب المالك وتدفع بعينها ، وان كانت اللقطة هالكة ضمنها المنطق بالمثل ان كانت من المثليات أو بقيتها يوم التملك ، ويقول الشافعي في الام ولو تصدق بها لمنطقها كان متعديا فكان لربها ان يأخذها بعينها ، وان نقصت في يد المساكين أو تلفت رجع على المنطق ان شاء ، وان شاء رجع بها على المساكين .
الام للشافعي ٢٨٩/٣ ، المجموع ٢٦٣/١٥ ومابعدهما ، مغنى المحتاج ٤١٥/٢ ، نهاية المحتاج ٤٤٢/٥ ، المغنى لابن قدامة ٣٥٣/٦ ومابعدهما ، الشرح الكبير لمتن المقنع مطبوعان معا ٣٧٧/٦ ومابعدهما ، المحلى لابن حزم ٢٥٢/٨ .

(٣) يقول ابن قدامة : كل ما جاز التقاطه ملك بالتعريف عند تمامه أثمنا كانت أو عروضا ، وهذا قول أكثر اهل العلم . المغنى ٣٥٧/٦ مطبوع مع الشرح الكبير .
مع ملاحظة انه اذا أخر التعريف عن الحول الاول بلا عذر ثم عرفها بعد ذلك فانه لا يملكها كما يرى الحنابلة . المرجع السابق ٣٥٣/٦ .
ويرى بعضي الحنابلة أن العروضي لا تملك بالتعريف ولكن مرجوح لعموم احاديث اللقطة التي تطلب التعريف ثم تجيز التملك بعد ضي مدته لافرق بين عروضي واثنان ، والعسروني تشمل ماعدا النقود ، مراجع الهامش السابق ، والمغنى مع الشرح الكبير ٣٥٧/١ ، المدونة الكبرى ١٥١/١٥ والافتقار للشرييني الخطيب ٩٣/٢ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٦/٤ ، ومواهب الجليل للحطاب ٧٤/٦ .

(٢) فان للملتقط ان يملك اللقطة غنيا كان أو فقيرا (١) وان جاء صاحبها بعد ذلك أداها اليه

الاستدلال

استدل أصحاب كل رأى على مذهب اليه بما يأتي :

(١) الحنفية :

استدل الحنفية بأنه لا يجوز للغني ان يملك اللقطة بل يجوز له ان يحبسها أو يتصدق بها على الفقراء •

أما اذا كان الملتقط فقيرا فيجوز له ان يتصدق بها على نفسه بما يأتي :
(١) ماورد من اطلاق النصوى من قرآن وسنة من تحريم مال الخير وانه لا يجوز الانتفاع به بدون رضاء من مثل قوله تعالى : " لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (٢)

(١) وان كانت لا تتبعه همة اوساط الناس كالسوط والعصا والرغيف فيجوز عدم تعريفه علىـ
الراجح فقها وقد ورد في المذهب الحنبلى انه ان جاء صاحبه اعطى له ان كان قائما
وان كان قد استهلك فانه مباح ولا ضمان على آخذه •

وقد ذكرنا فيما سبق ان بعض الحنفية يرى مثل ذلك فيما كان شيئا حقيقيا
ويعلم ان صاحبه لا يطلبه عادة كالنوى وقشور الرمان وسنابل الحماد • وقد علمنا
ان هناك بعض الانواع كالشاة فى الصحراء ان أكلها صاحبها دون تعريف لاغرم علىـ
الملتقط عند المالكية ، وايضا علمنا فيما سبق ان هناك بعض الانواع كالابل فانها
لا تملك بالتعريف للنهى عن التقاطها كما ورد فى المذهب الحنبلى ، المغنى ٣٩٩/٦ ،
وكذلك الشافعية لا يجيزون التقاط الابل وما يقاس عليها للملك ، مغنى المحتاج ٤١٤/٢
والمجموع ٢٧١/١٥ والمالكية قالوا فى رأى لا يجوز التقاط الابل ، وفى رأى يجوز فى
زمن فساد أو نهب لكن تؤخذ وتعرف ثم يوقف ثمنها لربها ، وان بيعت كما فعل عثمان ،
حاشية الدسوقي ١٢٢/٤ شرح الخرشى ١٢٨/٧ يعنى يجوز أخذها للحفظ •

(٢) واما الشاة وما يقاس عليها فتلك وان جاء صاحبها أداها أو ضمنها الملتقط ، خلافا للمالك
فقال ان كانت فى الصحراء يأكلها ولاغرم على الملتقط ، المرجعين السابقين •
وكذلك قال الظاهرية فى الغنم ان خاف عليها الذئب او الناس • المحلى ٢٢٠/٨ •

(٣) بعض الآية ٢٩ من سورة النساء •

وقوله : " ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين " (١) ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه " (٢) .

وقد رد عليهم جمهور الفقهاء بأن كون مال الغير حرام تناولها هذا صحيح الا انه يستثنى منه النقاط المال بظاهر روايات الحديث في باب اللقطة بعد مضي مدة التعريف استثناء من هذا الاصل من مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " فان جاء صاحبها والا فمأثرك بها " وكذلك فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها (٣) .

(٢) بما روى عن ابي هريرة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : " لاتحل اللقطة فمن التقط شيئا فليعرفه سنة فان جاءه صاحبها فليردها عليه . وان لم يأت فليصدق (٤) .

والاستدلال به من وجهين : (احدهما) انه نفى الحل مطلقا وحال الفقر غير مرادة بالاجماع فتعين حالة الغنى (والثاني) انه أمر بالتصدق ومصرف الصدقة الفقير دون الغنى ، وان الانتفاع بمال المسلم بخير اذنه لا يجوز الا لضرورة ولا ضرورة اذا كان غنيا .

ونوقش ذلك بأن هذا الحديث الذي ذكره الحنفية عن ابي هريرة وفيه " وان لم يأت فليصدق " لم يثبت ولا نقل في كتاب يوثق به (٥) .

(١) معنى الآية ١٩٠ من سورة البقرة .

(٢) سبل السلام ٨٨٤/٣ .

(٣) صحيح مسلم مجلد ٢١/١٢ ومابعدها مطبوع مع شرح النووي وصحيح البخارى مطبوع

مع فتح البارى ٩٥/٥ ومابعدها ونيل الاوطار للشوكاني ٣٣٧/٥ ومابعدها .

(٤) اخرجه البزار والدارقطني عن ابي هريرة (نصب الراية : ٣/٤٦٦) ورواه الطبراني من حديث يعلى بن مرة مرفوعا ، وفيه ضعيف ، بلطف " فان جاء صاحبها ، والا فليصدق بها " نيل الاوطار ٣٣٧/٥ .

(٥) المغنى لابن قدامة ٣٥٤/٦ والمجموع شرح المذهب ٢٦٥/١٥ .

وقد طعن ابن حزم في صحة هذا الحديث ^(١) ثم قال : ولو صح لم يكن لهم فيه حجة لان قوله لاتحل اللقطة حق ولاتحل قبل التعريف وأمره بالصدق به مضموم الى امره عليه السلام ، باستنفاها ويكونها من جملة ماله اذ لو صح هذا لكان بعض أمره عليه السلام أولى بالطاعة من بعض ولايحل مخالفة شيء من أوامره عليه السلام لآخر منها بل كلها حق واجب استعماله ونحن لم نمنع واجدها من الصدقة بها ان أراد فيحتج علينا بهذا فبطل تعلقهم بهذا الخبر لو صح فكيف وهو لا يصح ؟

ويذكر صاحب المجموع ^(٢) في الجواب عما استدلل به الحنفية من انه وردت رواية فيها " تصدق بها " فمحمول على فرض صحة الرواية على أن الواجد سأله عن ذلك فأذن له فيه .

(٣) بما روى في حديث عياني ابن حمار المجاشعي : " من وجد لقطة فليشهد عليها ذا عدل ، أو ذوى عدل ، ولايكنم ولايغيب ، فان وجد صاحبها فليردها اليه ، والا فهي مال الله يوتيها من يشاء " ^(٤) .

وقالوا ان يضاف الى الله لايتملكه الا من يستحق الصدقة .

ورد عليهم بأن دعواكم هذه لايرهان لها ولادليل عليها وبطلانها ظاهر فسان الاشياء كلها تضاف الى الله تعالى خلقا وملكا ، قال الله تعالى " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " ^(٥) .

(١) وذكر ان في اسناده خالد بن يوسف ويعلى وحكيمة وهم مجهولون وذكر الشوكاني أن في اسناده عمرو بن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعفه ولكن ذكر له ابن خزيمة متبعة وقال الحافظ يعلى صاحب معروف الصحيح ، المحلي لابن حزم ٢٦٦/٨ ، ونيل الاوطار للشوكاني ٣٣٧/٥ ، ونضيف هنا بأنه ان ورد جرح وتعديل في أحد الرواه فإن الجرح مقدم على التعديل كما هو معلوم في علوم الحديث .

(٢) مشار اليه آنفا .

(٣) سنن ابي داود مطبوع مع عون المعبود ١٣١/٥ وسيل السلام للصنعاني ٩٥٠/٣ .

(٤) النور الآية ٣٣ .

(٤) قال الحنفية ان مال اللقطة يعتبر فيه الحول فوجب ان يختلف فيه حال الغنى والفقير كالزكاة ، ولانه مال مسلم فوجب أن لا يحل الا لضطر قياسا على غسـير اللقطة .

ورد عليهم بأنه لا معنى للجمع بين اللقطة والزكاة ، لان الزكاة تملك غـير مضمون ببذل ، واللقطة تؤخذ مضمونة ببذل فكان الغنى احق بتملكها لانه أوفى ذمة (١) ، واما ماذكروه من الضطر فقد جعلناه املا .

(٥) قال ابن ابي شيبة حدثنا وكيع حدثنا الاسود بن شيبان عن ابي نوفل عن ابيه قال : التقطت بكرة فأتيت بها عمر بن الخطاب فقلت اغنها عني قال وافني بها الموسم فوافيته بها الموسم فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم أجدم يعرفها فأتيتها فقلت اغنها عني فقال الا أخبرك بخير سبيلها تصدق بها فان جاء صاحبها فاختر المال غرمت له وكان الاجر لك وان اختار الاجر كان الاجر له ولك مانويت (٢) .

ويمكن أن يناقش هذا الدليل بأنه وردت رواية ثانية لهذا الحديث ذكرها ابن حزم وفيها (٣) . " ان شئت اخبرتك بالمخرج منها أو سبيلها ان شئت تصدقت بها ... الخ الرواية .

ومعنى ذلك انه وردت رواية وفيها تصدق بها وفي الثانية ان شئت تصدقت ، وفي الاثنين معا ان سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخبره انه يخبره بخير سبيلها ، وهذا في نظرنا لا يعمدو أن يكون على سبيل الارشاد والتوجيه ويحتصل أن الملتقط لم يبق استعدادا في الرغبة عنها بلحليل قول الملتقط لسببنا عمر " اغنها عني مرتين " أى مصرفها عني .

فضلا عن كونه قول صحابي (٤) .

(١) المجموع شرح المذهب ٢٦٥/١٥ ، والمغنى لابن قدامة ٣٥٤/٦ قال مالك يكره للفقير أن يأكلها مخافة أن يأتي صاحبها فيجده عديما لاشيء له ولو علم انه لا يأتي صاحبها ابدا لما كره . مواهب الجليل للحطاب ٧٤/٦ .

(٢) ذكره البيهقي في السنن الكبرى ١٨٧/٦ وقال وهذا سند صحيح فلاسود وابو نوفل اخرج لهما مسلم وابوه صحابي .

(٣) المحلى ٢٥٨/٨ .

(٤) ومعلوم ان قول الصحابي مختلف في حجيته كدليل ولا يتسع المقام لبسطه هنا وانظر الاحكام في اصول الاحكام للأمدى ٢٠١/٤ دار الحديث .

٦) يذكر السرخسى فى مبسوطه قوله بالاضافه الى أن هناك آثارا موجب للصدق باللقطة بعد التعريف فان المقصود اتمال ثوابها الى صاحبها وهذا المقصود لا يحصل بصرها الى نفسه اذا كان غنيا بل يتبين به انه فى الاخذ كان عاملا لنفسه ولايجل له شرعا أخذ اللقطة لنفسه فكما يلزمه ان يتحرز عن هذه النية فى الابتداء فكذلك فى الانتهاء يلزمه التحرز عن اظهار هذا (١) .

ونوقش هذا الدليل للحنفية من قبل اصحاب الاتجاه الثانى بأن حال اللقطة فى يد واجدها لا يخلو من ان تكون فى حكم المصوب فيجب انتزاعها قبل الحصول وبعدمه من مال الخنى والفقير ، أو فى حكم الودائع فلايجوز أن يملكها فقير ولا أن يتصدق بها غنى أو فى حكم الكسب فيجوز أن يملكها الغنى والفقير .

وقد خالف الحنفية أصول هذه الاحكام الثلاثة ولايسلم لهم فى ذلك ثم يقال لهم الثواب انما يستحق على المقاصد بالاعمال لا على أعيان الافعال لان صورها فى الطاعة والمعصية على سواء كالمراعى بصلاته (٢) .

(٢) جمهور الفقهاء : المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية (٣) :

استدل جمهور الفقهاء بأنه يجوز للملتقط بعد مضي مدة التعريف ان يملك اللقطة سواء أكان غنيا أم فقيرا وهو مروي كذلك عن جماعة من الصحابة كمروان بن مسعود وعائشة ربهن عمر واستدل الجمهور على ذلك بما يأتي :

(١) المبسوط ١١/٨٦٢ .

(٢) المجموع شرح المذهب ١٥/٢٦٥ ونهاية المحتاج ٥/٤٤٢ والمغنى لابن قدامة ٦/٣٥٥ وشرح الخرشي ٧/٢٨ ومابعدها .

(٣) لايشترط الظاهرية مدة التعريف فيما ليس له غفاس أو وكاء أو عسدد وكأن شيئا واحدا كسب واحد ودينار واحد ولكن متى جاء صاحبه استحقه بالبينة . كما اوضحنا سابقا .

(١) يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد الجهني (١) " فان لم تعرف فاستغفها ، وفي لفظ والا فهي كسبيل مالك ، وفي لفظ ثم كلها ، وفي لفظ فانتفع بها ، وفي لفظ فشأنك بها " .

فذكر جمهور الفقهاء أن روايات الحديث ، وهي صحيحة . قد اطلقت الانتفاع للملتقط من غير السؤال عن حاله انه فقير أو غني بل ان الحكم لا يختلف فهذه الروايات تقتضي التسوية بين الغني والفقير ولانه انما يباح للفقير حملا له على رفعها صيانة لها والغني يشاركه فيه لان من ملك بالقرن ملك باللقطة ومن جاز له الالتقاط ملك به بعد التعريف كالفقير .

ورد الحنفية على الجمهور بأن مال الغير لا يباح الانتفاع به الا برضاه لاطلاق النصوي كما ذكرنا والاباحة للفقير كما روينا أو بالاجماع فيبقى ما رواه علي الاصل لانه مال مسلم فوجب ان لا يحل الا لضطر قياسا على غير اللقطة .

وقد ذكر الكاساني (٢) ردا على الشافعية في استدلالهم ببعض روايات الحديث " عرفها حولا " فان جاء صاحبها والا فشأنك بها " فقال الكاساني بأن الحديث لاحجة للشافعية ومن وافقهم فيه ، لان قوله صلى الله عليه وسلم " فشأنك بها " . ارشاد الى الاشتغال بالحفظ ، لان ذلك كان شأنه المعبود باللقط الى هذه الخاية ، هذا ما ذكره الكاساني .

لكن يمكن أن يرد على الكاساني :

اولا : بأن ما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم " فشأنك بها " ، بال المعنى المتبادر فيها هو اطلاق الانتفاع للملتقط غنيا كان أو فقيرا .

(١) سبق ذكره وتخريجه وهو في الصحيحين .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٣٨٧٠ / ٨ .

ثانياً : بأنه وردت روايات أخرى نصت على الانتفاع بها صراحة ، كما ورد في بعض الروايات ، فانتفع بها ، وفي بعضها فاستنفقها ، وفي رواية أخرى ، والا فهي كسبيل مالك وإضافه المال الى المخاطب في قوله " مالك " تدل على أن تلك الغني لها جائز ولو كان من اصحاب الاموال .

(٢) عن ابي بن كعب قال : اني وجدت صرة فيها مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : عرفها حولاً قال فعرفتها فلم اجد من يعرفها ثم أتيتها فقال : عرفها حولاً فعرفتها فلم اجد من يعرفها ثم أتيتها فقال : عرفها حولاً فعرفتها فلم اجد من يعرفها فقال : احفظ عديها ووعاءها ووكاءها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فاستمتعت بها . . . الخ ، وفي رواية " فاستنفقها ، وفي رواية " فأدفعها اليه والا فاستمتع بها " (١) .

قال الشافعي : رضى الله عنه : وأبى من ايسر أهل المدينة أو كأيسهم ، ولو لم يكن موسراً لصار بعشرين ديناراً منها موسراً على قول ابي حنيفة فدل على ان الفقر غير معتبر فيها وان الغني لا يمنع منها (٢) .

ورد عليه صاحب المبسوط (٣) فقال " ولكننا نقول يحتل انه لفقره وحاجته لديون عليه فاذن له في الانتفاع وخلطها بماله ويحتل انه علم أن ذلك المال لحربى لا أمان له وقد سبقت يده اليه فجعله أحق به لهذا .

وقد ذكر علاء الدين بن التركمانى (٤) في الرد على الشافعى بأن الطحاوى رد على ذلك بأن يسر أبى إنما كان بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، واما قبل ذلك فقد كان فقيراً ويدل عليه قوله عليه السلام لا بى طلحة فى الارض التى جعلها الله اجعلها فى فقراء قرايتك فجعلها لحسان وأبى .

(١) صحيح البخارى ٩٤/٥ مطبوع مع فتح البارى لابن حجر ، صحيح مسلم ١٢ / ٢٦ ، صحيح الترمذى ١٣٩/٦ وعون المعبود شرح سنن ابو داود ١٨/٥ والسنن الكبرى للبيهقى ١٨٦/٦ مطبوع مع الجوهر النقى للعلامة علاء الدين على الشهير بأن التركمانى دار الفكر .

(٢) الأم للشافعى مطبوع مع مختصر العزنى كتاب الشعب ٢٨٩/٣ .

(٣) السرخسى ٦/١١ .

(٤) مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقى ١٨٦/٦ . دار الفكر .

ولكن يمكن أن يرد على ما ذكره الطحاوي بأن صاحب الهداية أفاد بأنه لا يجوز
للغني أن ينتفع بها إلا بإذن الإمام كما في قصة أبي بن كعب (١) ففي نظرنا أن ذلك
يعتبر تسليماً من صاحب الهداية بالقول بأن أبي بن كعب كان غنياً وانتفع بها لكن
بإذن الإمام .

(٣) قال الشافعي : أخبرنا الدراويدي عن شريك بن عبدالله بن أبي نمر بن عطاء بن يسار
عن أبي سعيد الخدري أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً فأتى به النبي صلى الله عليه
وسلم فأمره أن يعرف به ثلاثاً فعرّفه فلم يجد من يعرفه ، فرجع به إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فأخبره فقال : كله حتى إذا أكله جاء صاحب الدينار يتعرّفه فقال علي
رضي الله عنه : قد أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكله فانطلق صاحب
الدينار ، وكان يهودياً ، إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم إذا جاءنا شيء أديناه اليك .

وجه الدلالة منه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ممن لا تحل لهم الصدقة
أغنياً كانوا أم فقراء لأنه من طينة بني هاشم فلو كانت اللقطة تستباح بالفقر دون الغنى
لحظرها عليه ، ولأن كل من كان من أهل الالتقاط جاز أن يتملك ولو كان غنياً
كالفقير .

ولو كان السبيل في اللقطة التصديق فقط ولم يكن له صرفها إلى منفعة نفسه
لما أكلوا من ذلك فإن الصدقة كما ذكرنا ، ما كانت تحل لعلي وزوجته فاطمة الزهراء
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولادهما .

ويستفاد من ذلك أن للمتلقظ أن يصرفها إلى نفسه بسبب الالتقاط وما يثبت له
بسبب الالتقاط يستوى فيه أن يكون غنياً أو فقيراً كالحفظ والتعريف والتصديق به
على غيره وهذا لأن في الصرف إلى نفسه معنى للنظر له ولصاحبها أظهر لأنه يتوصل إلى
منفعة ببدل يكون ديناً عليه لصاحبها إذا حضر فكان منفعة كل واحد في هذا أظهر .

(١) فتح الباري ٩٩/٥ والهداية ١٧٨/٢ والمجموع وشرح المذهب ٢٦٤/١٥ .
لكن يلاحظ أن انتفاع الغني بإذن الإمام ليس متفقاً عليه عند الحنفية بل هو محل
خلاف بينهم كما بينا سابقاً .

ولكن رد الحنفية بأن هذا الحديث موهى، رواه شريك وهو ضعيف والمرسل الذي يرويه الضعيف لا يجوز الاخذ به .

لكن الجمهور ذكر ان هذا الحديث قد روى من طريق شريك واسند من طريق أبى داود ، قال حدثنا جعفر بن مسافر التينسى حدثنا ابن أبى فديك حدثنا موسى بن يعقوب الزمعى ، " عن أبى حازم عن سهل بن سعد " أخبره ان على بن أبى طالب دخل على فاطمة وحسن وحسين بيكان فقال : ما بيكما ؟ قالت الجوع ، فخرج على فوجد ديناراً بالسوق ، فجاء الى فاطمة وأخبرها ، فقالت / اذهب الى فلان اليهودى فخذ لنا دقيقتاً فجاء اليهودى ^(١) فاشتري به دقيقتاً ، فقال اليهودى : انت خائن هذا الذى يزعم أنه رسول الله ؟ قال نعم ، قال : فخذ ديناراً ولك الدقيق ، فخرج على حتى جاء به فاطمة فأخبرها ، فقالت : اذهب الى فلان الجزار فخذ لنا درهم لحم ، فذهب فربى دينار درهم لحم فجاء به ، فعجنت ونصبت وخبزت وأرسلت الى أبيها ، فجاءهم فقالت : يا رسول الله أنكر لك ، فان رأيته لنا حلالاً أكلناه وأكلت معناه من شأنه كنا وكنا . قال : كلوا بسم الله . فأكلوا . فبيناهم مكائهم اذ غلام ينشد الله والاسلام الدينار . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى له ، فسأله ، فقال : سقط منى في السوق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا على اذهب الى الجزار ، فقل له : ان رسول الله يقول لك ارسل الى بالدينار ودرهمك على . فأرسل به ، فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه ^(٢) .

وقد أفاد ابن حزم ان هذا الحديث ورد من طرق متعددة يقوى بعضها بعضها فثبت به المدعى وهو انه يجوز أن يمتلكها الغنى والفقر بعد مضي مدة التمريض بشرطه .

(١) أى جاء الى اليهودى .

(٢) الام للامام الشافعى ٢/٢٨٩ ، المجموع للنووى ١٥/٢٦٤ ، المحلى لابن حزم ٢٦٨/٨ وبعين المعبود شرح سنن أبى داود ٥/١٣٨ ، ١٣٩ ، السنن الكسبرى للبيهقى والجواهر النقى لابن التركمانى مطبوعان معا ٦/١٨٧ ، ١٨٨ ، المبسوط للسرخسى ١١/٢ ، صحيح الترمذى مع شرح الامام ابن العربى المالکى ٦/١٢٩ . وقد ذكر الشوكانى الحديث مختصراً ولم يعلق عليه ، نيل الاوطار ٥/٣٣٧ .

الترجيح :

بعد عرض الأدلة ومناقشتها يبدو لي أن مذهب اليه الجمهور من انه يجوز تملك اللقطة للملتقط فقيرا كان أو غنيا اذا مضت مدة التعريف ولم يأت من يطلبها ويصفها بصفتها ، لان ذلك أحت على أخذها واحفظ لها على مالها لثبوت غرمها في ذمة الملتقط ان أتى صاحبها ، وهذا يستوى فيه الغنى والفقر من ناحية ، وليكون ذلك ارتفاعا للملتقط بمنفعتها في مقابلة ما تحمله في حفظها وتعريفها ، لانه لو منع بعد مضى التعريف من تملكها كما يرى الحنفية فان هذا يسبب له عناء في استدامة أسسها والعناء والمشقة وعدم ارتفاع الملتقط بمنفعتها ، قد يجعله لا يرغب في التقاطها (١) .

وقد علمنا ان اللقطة أصلا فيها معنى الامانة والولاية وفيها معنى الاكتساب ، والمعنى الاول يظهر في الابتداء ، والثاني محتمل في الانتهاء ، فاذا ما حدث اكتساب بتملكها بشرطه فانه يكون رزقا ساقا لله للإنسان فقيرا كان أم غنيا . فما ذهب اليه الجمهور يعتبر تخصيصا للامال العام وهو عدم أكل مال الغير الا برضاه وأذنه ، وذلك بالنصوى الواردة على اطلاقها في جواز تملك اللقطة للملتقط غنيا كان أم فقيرا .

وبذلك يظهر لنا ترجيح مذهب اليه الجمهور من القول بملك اللقطة اذا مضت مدة التعريف ولم يطلبها صاحبها سواء أكان الملتقط فقيرا أم غنيا ، وان جاء صاحبها حتى بعد ان يملكها الملتقط أدها اليه أو ضمنها وسببين ذلك بعد .

طريقة التملك

طريقة التملك عند الجمهور مختلف فيها :

قال الحنابلة : تدخل اللقطة في ملك الملتقط عند تمام التعريف حكما كالمسيرات ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم " فاذا جاء صاحبها ، والا فهي كسبيل مالك " ولقوله

(١) ذكر صاحب المجموع ٢٦٦/١٥ ، ٢٦٧ قوله : قال الماوردي في الحاوي الكبير ان الواجد لو منع بعد الحول من تملكها أدى ذلك الى أحد أمرين : اما أن لا يرغب الواجد في أخذها ، واما أن تدخل المشقة عليه في استدامة أسسها فكان اباحة التملك لها بعد التعريف أحت على أخذها واحفظ لها على مالها لثبوت غرمها في ذمتها ، فلا تكون معرضة للتلف ، وليكون ارتفاع الواجد بمنفعتها في مقابلة ما عاناه في حفظها وتعريفها وهذه كلها معان استوى فيها الغنى والفقر .

" فاستنفقها " ولو توقف ملكها على تملكها لبين الرسول له المطلوب .

ومن الحنابلة من قال لا تدخل اللقطة في ملك الملتقط بعد تمام مدة التعريف حتى يختار الملك ، وحجة هذا القول ان هذا الدخول تملك بعوى فلا يحصل الا بالاختيار .

ورد على هذا القول بأن الالتقاط والتعريف سبب للملك فاذا وجد ثبت به الملك لمن يشره بحكم الشرع كاحياء الارض الموات والاصطياد^(١) والراجع في المذهب هو القول الاول .

وقال المالكية : يملكها الملتقط بأن ينوي تملكها ، أى تجديد قصد التملك ، لعدم الإيجاب من الغير^(٢) .

وقال الشافعية : يملكها الملتقط باختياره التملك بلفظ من ناطق يدل عليه مشمل : تملك ما التقطته^(٣) لان تملكها تملك ببذل ، فافتقر الى اختيار التملك ، كما يملك الشئ بالشفعة . وهو الراجع في المذهب^(٤) .

وقيل تكفى النية اى تجديد قصد التملك من غير لفظ لفقد الإيجاب ، وقيل يملك بضى السنة بعد التعريف اكتفاء بقصد عد الاخذ ، ووافقهم الظاهرية^(٥) فى هذا القول الاخير^(٦) .

هذا ، والراجع فى نظرنا ماذهب اليه جمهور الحنابلة وقال به بعض الشافعية ويقول به الظاهرية وهو أنه بعد مضي مدة التعريف ولم يأت من يدعيها وتحقق له شروط أخذها فانه يملكها الملتقط بشرط الضمان استنادا الى ظاهر الحديث واكتفاء بقصد الملتقط ونيتـــــــــــــــــه عند الالتقاط دون أن يحتاج الى شئ آخر بعد ذلك .

(١) المغنى لابن قدامة ٦٤٢/٥ .

(٢) الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه ١٢١/٤ ومواهب الجليل ٧٥/٦ .

(٣) اما الأخرى فتفكي اشارته المفهمة كسائر عقوده كما قاله الزركشى وكذا الكتابة مع النيسة .

(٤) مغنى المحتاج ٤١٥/٢ ونهاية المحتاج ٤٤٣/٥ المجموع ٢٦٧/١٥ .

(٥) المحلى لابن حزم ٢٦٩/٨ .

(٦) وعند الحنفية يتصدق بها الفقير على نفسه بنية التصديق ، حاشية بن عابدين

٢٧٩/٢ ، المبسوط ٧/١١ .

هنا ، ولما كان للقطعة الحرام حكم خاص بها كما يرى فريق من الفقهاء وهو انــــه لايجوز التقاطها للملك بينما يرى فريق آخر من الفقهاء أنه يجوز التقاطها للملك اذا مضت مدة التعريف فسفردها لها المطلب الآتي :

المطلب الثامن في : لقطة الحرم :

يرى الظاهرية وجمهور الشافعية وبعض المالكية ورواية لدى الحنابلة: (١) ان لقطة الحرم (٢) لا تلحق للملك بل للتعريف أبدا .

ويرى الحنفية وجمهور المالكية وبعض الشافعية ورواية لدى الحنابلة : ان لقطة الحرم كلقة الحل (٣) اي يجوز ان تلتقط للتعريف وللملك .

وقد استدل كل فريق على ماذهب اليه بما يأتي :

(١) استدل القائلون بعدم جواز لقطة الحرم الا للتعريف ابدا بما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
- في معرني كلامه عن مكة - (٤) . " لا يلتقط لقطتها الا من عرفها " . وقال خالسد

(١) المحلى لابن حزم ٢٥٨/٨ ، المجموع ٢٥٣/١٠ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢١/٤ ، المغني لابن قدامة ٣٦٠/٦ مطبوع معه الشرح الكبير ٣٨٥/٦ ،
مغني المحتاج ٤١٧/٢ ، نهاية المحتاج ٤٤٦/٥ ، مواهب الجليل ٧٤/٦ ، بداية المجتهد ٣٣٧/٢ .

(٢) أي مكة فأما عرفة ففيها وجهان : الاول : انه حل تحل لقطته قياسا على جميع الحل ،
والثاني انه كالحرم لا تحل لقطته الا لشد ، واما المدينة المنورة فهي كسائر البلاد
لاختصاص مكة بذلك وهو ما عليه جمهور العلماء . المجموع ٢٥٣/١٥ ، فتح الباري ١٠٦/٥ ،
نيل الاوطار ٣٤٤/٥ .

(٣) المراجع السابقة ، بدائع الصنائع للكاظمي ٣٨٩٩/٨ ، ابن عابدين ١٧٩/٤ ، مجمع
الانهر شرح ملتنقى الابحر ٧٠٦/١ ، الهداية ١٧٦/٢ .

(٤) ذكره البخاري في باب كيف تعرف لقطة اهل مكة .

عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يلتقطها الا معرف"
وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا يعضد
عضاهها ولا ينفر صيدها ولا تحل لقطتها الا لمنشد ، ولا يختلى شوكها" فقال ابن
عباس : يا رسول الله الا الانخر فقال : الا الانخر^(١) .

وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال : " لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه
وسلم مكة : قام فى الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال : ان الله حبس عن مكة الغيل
وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، فانها لا تحل لأحد كان قبلى ، وانها احلت لى ساعة
من نهار ، وانها لن تحل لاحد من بعدى ، فلا ينفر صيدها ، ولا يختلى شوكها، ولا تحل
ساقطتها الا لمنشد ، ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين . اما ان يفدى وأما
ان يقيد . فقال العباس : الا الانخر" .

فأنا نجعله لقبرونا وببوتنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" الا الانخر ، فقام ابوشاه - رجل من اهل اليمن - فقال : اكتبوا لى يا رسول الله ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اكتبوا لى شاه " . قلت للزايعي . ما قوله : اكتبوا
لى يا رسول الله ؟ قال هذه الخطبة التى سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) .

(١) صحيح البخارى ١٠٤/٥ ، ١٠٥ مطبوع مع فتح البارى .

يعضد عضاهها : اى يقطع شجرها الذى أنبتته الله تعالى من غير صنيع آدمى .
ولا ينفر صيدها : وهو ازعاج الصيد عن موضعه واتلافه من باب اولسى .
ولا يختلى خلاها : خلاؤه قطعه واحتشاه وهو الرطب من النبات ويرى البعس
تحريره اليابس منه ايضا بحديث " ولا يختلى حشيشها " وذلك اذا كان مما أنبتته الله
أى من غير صنيع آدمى . اما ما استنبته الناس فى الحرم من بقل وزرع طيب فالجهمور
على جواز رعيه واختلاؤه " .

اما الانخر : فهو نبت معروف عند اهل مكة طيب الريح له أصل مندفن وقضبان دقاق
واهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين اللبانات فى القبور ،
نبيل الاوطار للشوكاتى ٢٤/٥ ، ٢٥ ، سيل السلام للصنعانى ٢٢٤/٢ ، عون المعبود
شرح سنن ابى داود ٤٩٨/٥ ، ٤٩٩ .

(٢) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى ١٠٤/٥ : ١٠٦ والقاتل قلت للزايعي هو الوليد

ابن مسلم الراوى كما ذكر ابن حجر ، المرجع السابق .

(٢) وبما رواه مسلم في صحيحه ^(١) عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لقططة الحاج ^(٢) .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث •

انه لا يجوز لقططة الحرم الا لمعرفة ، ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فرق بينها وبين غيرها وأخبر انها لا تحل الا لمعرفة ، ولم يوقت في التعريف بسنه كغيرها فدل على انه أراد التعريف على الدوام ، والا فلا فائدة في التخصيص ، والمعنى فيه أن حرم مكة شرفها الله تعالى بمثابة للناس يعودون اليه العرة بعد الاخرى فربما يعود مالكا من اجلها ، أو يبعث في طلبها • فتأله جعل ماله به محفوظا عليه كما غلظت الدية فيه •

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : لا تحل ساقطتها ، وفي رواية " ولا تحل لقطتها الا لمنشد " أى معرف ذلك ان الطالب يقال له الناشد ، اما المنشد فهو المعرف •

والمعنى انه لا تحل لقطتها الا لمن يريد أن يعرفها فقط • فأما من أراد ان يعرفها ثم يتلحقها فلا •

(١) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي ٢٨/١٢ •

(٢) وقد ذهب ابن حزم الظاهري مستدلا بهذا الحديث الشريف الى أنه لا يجوز التقاط لقطاة الحاج متى تحرك من بيته قاصدا الحج ولو كان من مكان بعيد عن مكة • وذكر ابن حجر والصنعاني أن ذلك يحتل ولكن هذا الرأي مردود عليه بأن ذلك مقصود به مكة لان الأحاديث الاخرى خصمت ذلك من مثل " ولا تحل لقطتها " يعنى مكة " ولا تحل ساقطتها " يعنى مكة ، وهو الراجح بل وهو ما ذهب اليه جماهير الفقهاء سلفا وخلفا • انظر فتح الباري شرح صحيح البخارى ١٠٦/٥ ، سبل السلام للصنعاني ٩٥٢/٣ ، المحلى لابن حزم ٢٥٨/٨ •

واما نهى النبي صلى الله عليه وسلم : عن لقطة الحاج كما جاء فى رواية مسلم • فقد ذهب البعض الى أنه يعنى بذلك تركها من غير جواز التقاطها أصلا ، لا لمن يريد تعريفها فقط ولا لمن يريد تعريفها ثم تطكها كما ذكر صاحب المغنى ونسب ذلك الى ابن وهب •

ولكن رد عليه اصحاب الاتجاه القائل بجواز لقطة الحرم للتعريف خاصة بأن ذلك يجوز تخصيصه بحالة ما اذا التقط ليعرف اللقطة •

بدليل " ولا تحل لقطتها الا لمعرفة " وفى رواية " الا لمنشد " •

وقد استدلل القائلون بعدم حل لقطة الحرم للمتلک بل يكون الالتقاط للتعريف ابدا بالاضافة الى ما سبق بقولهم •

وانما اختصت بذلك مكة لاماكان ايصالها الى ربها لانها ان كانت للمكى فظاهر • وان كانت للأفاقي فلايخلو أفق غالبا من وارد اليها فاذا عرفها واجدها فى كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها •

وقالوا أيضا ان مكة لما باينت غيرها فى تحريم صيدها وشجرها تغليظا لحرمتها باينت غيرها فى تلك اللقطة ولان مكة لايعود الخارج منها غالبا الا بعد حول ان عماد فلذلك وجب عليه مداومة تعريفها • وقد ذكرت الاحاديث اختصاص مكة بأنه لا تحل لقطتها الا للتعريف خاصة ولو لم يكن ذلك هو المراد فلا تكون فائدة فى التخصيص •

واما الادعاء بأنها لدفع ايهام الاكتفاء بتعريفها فى الموسم يمنعه أنه لو كان هو المراد لبينه النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

وقد استدلل القائلون بأن لقطة مكة كلقطة غيرها من البلاد بما يأتى :

(١) المجموع ٢٥٣/١٥ ، نهاية المحتاج ٤٤٥/٥ ، مغنى المحتاج ٤١٢/٢ ، فتح البارى ١٠٥/٥ ، ١٠٦ ، نيل الاوطار ٣٤٤/٥ ، سبل السلام ٦٥١/٣ ، صحيح مسلم مع شرح النووي ٢٨/١٢ ، المغنى لابن قدامة ٣٦٠/٦ مع الشرح وحاشيته الدسوقي على الشرح الكبير ١٢١/٤ .

(١) ما ثبت من النصوى من غير فصل بين لقطة الحل والحرم • وان حرم مكة احسب
الحرمين فأخيه حرم المدينة ، ولانها امانة فلم يختلف حكمها بالحل والحرم كالوديعة ،
وقول النبي صلى الله عليه وسلم " الا لمنشد " اى الا لمن عرفها •

بدليل ماورد فى بعض الروايات ، " الا من عرفها " وفى بعضها " لا يلتقطها
الا معرف " اى لمن عرفها تاما وتخصيصها بذلك لتأكيدهما لا لتخصيصها كقوله عليه
السلام " صالة المسلم حرق النار " ، وصالة الذمى مقبسة عليها •

وأياها فان اختصامى مكة بالمبالغة فى التعريف لان الحاج يرجع الى بلده
وقد لا يعود فاحتاج الملتقط لها الى المبالغة فى التعريف •

وقالوا ان لقطة مكة يباىس ملتقطها من صاحبها لتفرق الخلق الى الاقاق البعيدة
قربا داخل الملتقط الطمع فى تملكها من اول وهلة فلا يعرفها •

فنهى الشارع عن ذلك وأمر ألا يتطكها إلا من يعرفها •
وبالنسبة للاحاديث التى استدلت بها اصحاب الاتجاه الاول ، وهى قوله صلى
الله عليه وسلم : " ولا تحل ساقطتها الا لمنشد " وفى رواية " الا لمعرفة " وفى
رواية " الا لمن عرفها " وقالوا انه لا تحل لقطتها الا لمن يريد ان يعرفها
دون أن يملكها ، ذلك أنه نفى الحل واستثنى الانشاد أو بمعنى آخر التعريف
والاستثناء من النفي اثبات •

وابضا فان النهى عن لقطة الحاج كما ورد فى رواية سلم فان المراد به النهى
عن التقاط ذلك الا لمن يعرف لان الرسول صلى الله عليه وسلم استثنى المعرفة من
قوله عليه السلام " ولا تحل ساقطتها الا لمنشد " فرد عليهم القائلون بأن هذه
الاحاديث تدل على حل لقطتها للتعريف ثم للتملك لانها كغيرها فى وجوب التعريف
بلقطتها •

وبعد التعريف فاذا لم يأت صاحبها بتملكها الملتقط لعموم الاحاديث الواردة فى
معرض كلامها عن اللقطة " عرفها سنة فان جاء صاحبها فحأنسبك بها " ،

وفي رواية " فاستنقها " ، وفي رواية " اخلطها بمالك " (١) .

رأينا في لقطة الحرم

يترجح في نظرنا رأى القائلين بجواز لقطة الحرم للتعريف خاصة حفظا لها من الرقعة أو الضياع ، لكن بشرط انه اذا لم يجد صاحبها فعليه أن يسلمها الى أجهزة الدولة .

لان ذلك اقرب الى وصولها لصاحبها سواء بالمشافهة أم المراسلة ، نظرا لقوة امكانات الدولة وأنها هي المكان الذي يدور بخلد من ضاع منه شيء أن يستفسر عنه لديها .

وذلك أشبه بانسان يتيه عن مكانه وخاصة في مثل هذا المكان فلا يجد به أن يذهب الى أقرب مكان من امساكن الاجهزة المعنية ويستفسر منها واذا ما حدث أن غاب فانه يتبادر الى ذهن اخوانه ورفقائه أن يسألوا عنه أيضا لدى تلك الاجهزة .

وقد ترجع في نظرنا القول بحل لقطة الحرم للتعريف دون التملك للاحاديث السوارة بتخصيصها بذلك اضافة الى قول الله تعالى " ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً " (٢) .

(١) المحلى لابن حزم ٢٥٨/٨ ، المجموع ٢٥٣/١٥ ، حاشية الموسوى على الشرح الكبير ١٢١/٤ ، المغنى لابن قدامة ٣٦٠/٦ مطبوع معه الشرح الكبير ٣٨٥/٦ ، مغنى المحتاج ٤١٧/٢ ، نهاية المحتاج ٤٤٦/٥ ، مواهب الجليل ٧٤/٦ ، بداية المجتهد ٣٣٧/٢ ، بدائع المنائح للكاسانى ٣٨٩٦/٨ ، ابن عابدين ٢٢٩/٤ ز مجمع الانهر شرح ملتقى الابحر ٧٠٦/١ ، الهداية ١٢٦/٢ .

(٢) الآيات ٩٦ ، ٩٧ من سورة آل عمران .

المطلب التاسع في : الضمان

سننكم أولاً عن ضمان اللقطة من الحيوان ، وثانياً : عن ضمان اللقطة من غدير
لحيوان ، وذلك فيما يأتي :

أولاً : ضمان اللقطة من الحيوان :

(١) الإبل وما يلحق بها :

يرى جمهور الفقهاء أنه إن أخذ الحيوان الذي لا يجوز أخذه على سبيل الالتقاط
كالإبل وما يشبهها في الانتفاع بقوتها عن نفسها ، ضمنه إماماً كان أو غيره لأنه أخذ
ملك غيره بغير إذنه ولأن الشارح له ، فهو كالخاصب فإن رده إلى موضعه لم يسبب
من الضمان .

وقال الشافعية : كذلك لكنه يبرأ من الضمان بدفعه إلى القاضي وهو المعتمد
في المذهب .

وقال مالك : يبرأ من الضمان برده إلى موضعه مستدلاً بما روى عن سليمان بن
يسار ، أن ثابت بن الضحاك الأنصاري ، أخبره أنه وجد بعيراً بالحيرة فمقله ، ثم
ذكر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : فأمره عمر أن يعرفه ثلاث مرات فقال له ثابت :
إنه قد شغلني عن ضيعتي فقال له عمر : أرسله حيث وجدته (١) .

وكذلك ما روى عن المنذر بن جرير قال : كنت مع أبي بالبوازيج ، فراحست
البقر فرأى بقرة ، أنكرها ، فقال : ماهذه ؟ قالوا : بقرة ، لحقت بالبقر ، قال :
فأمر بها فطردها حتى توارت (٢) .

ولكن رد عليه الجمهور بأن مالزمه ضمانه لا يزول عنه إلا برده إلى صاحبه
أو نائبه كالسروق والمغصوب ، وأما حديث جرير فإنه لم يأخذ البقرة ولا أخذها راعيه
إنما لحقت بالبقر فطردها عنها فأشبهه مالو دخلت داره فأخرجها ، فعلى هذا متى لم

(١) رواه مالك ، شرح الزرقاني على الموطأ ٤/٤٦٠

(٢) سنن ابن ماجه ٢/٨٣٦ .

يأخذها بحيث ثبتت يده عليها لا يلزمه ضمانها سواء طردها أو لم يطردها (١) .

وان أخذها فلزمه ضمانها فدفعها إلى الإمام أو نائبه زال عنه الضمان (٢) لأن لـه نظراً في ضوال الناس فله أخذها على وجه الحفظ نائباً عن أصحابها فيها (٣) لأن عمر رضى الله عنه حمى موضعاً يقال له السقيع لخیل المجاهدين والضوال ولأن للإمام نظراً فـلى حفظ مال الخائب وفي أخذ هذه حفظ لها عن الهلاك .

وان أخذها غیر الإمام أو نائبه ليحفظها لصاحبها لم يجز له ذلك عند الحنابلة والظاهر في مذهب الشافعية (٤) ورأى في المذهب المالكي (٥) فان أخذها لم يبرأ من ضمانها الا بتسليمها لصاحبها أو نائبه .

ولو ردها لمكانها لم يبرأ من الضمان خلافاً لما ورد في المذهب المالكي من انه يبرأ من الضمان بردها إلى مكانها .

(١) المعنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٩٨/٦ ، ومواهب الجليل للحطاب ٢٩/٦ والشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه ١٢٢/٤ ، والمجموع شرح المهذب ٢٧١/١٥ ومغنى المحتاج ٤٠٩/٢ .

(٢) ويرى بعض الشافعية ان ذلك لم يبركه من الضمان ، مغنى المحتاج ٤٠٩/٢ - ويبدو لى ان ذلك ما يردى اليه ما يراه بعض المالكية القائلين بعدم جواز التقاط الابـسـلـ مطلقاً ، حاشية الدسوقي ١٢٢/٤ ومواهب الجليل ٢٩/٦ .

(٣) وهذا ما يراه الحنابلة والشافعية وبعض المالكية الذين يجيزون التقاط الابل للحفظ اذا كان زمان فساد ونهب ، ومغنى المحتاج ٤٠٩/٢ والمجموع ٢٧١/١٥ ، مراجع الهامشين السابقين .

(٤) ويرى بعض الشافعية انه يجوز أخذها لغير الإمام أو نائبه للحفظ ويرى بعض المالكية انه لا يجوز مطلقاً ، مغنى المحتاج ٤٠٩/٢ والمجموع ٢٧١/١٥ ، شرح الخرشى ١٢٢/٧ وحاشية الدسوقي ١٢٢/٤ .

(٥) اذا كان زمان فساد ونهب ، حاشية الدسوقي ١٢٢/٤ ، مواهب الجليل للحطاب ٢٩/٦ .

ويرى المالكية (١) والظاهرية (٢) أنها غير مضمونة عليه ويجوز له أن يأكلها
أكل اباحة ودون أن يعرفها ولا تغم عليه في استهلاكها .

استدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " هي لك أو لأخيــــــــــــك
أو للذئب " ومعلوم أن ما استهلكه الذئب هدر لا يضمن ، وإنما أراد بيان حكم الاخذ
في سقوط الضمان ، ولأن ما استباح أخذه من غير ضرورة اذا لم يلزمه تعريفه لم يلزمه
غرمه .

واستدل الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل مال امرئ مسلم
الا بطيب نفس منه " (٣) .

(١) اذا وجدها في الصحراء ولم يتيسر حملها ولا سوقها للعميران ولا ضمان عليه عسى
المشهور في المذهب ، وقال سحنون اذا وجدها في الفلاة وأكلها ضمن قيمتها لربها
اذا علم به بعد ذلك . اما اذا وجدها وكان عالما بصاحبها حين وجدها فلا يجوز له
أكلها فان أكلها ضمن قيمتها اتفاقا . وكذلك ان تيسر حملها للعميران ولو مذبوحه
قربها احق بها ان علم وعليه أجره حملها ووجب تعريفها ان حملها حية وكذلك لو وجدها
بقرب العمران ، أو اختلطت بفنمه في المرعى (كبقر بمحل خوف) من سباع أو جوع
أو عطش أو من الناس بفيء وعسر سوقها للعميران فله أكلها ولا ضمان عليه ، أما
ان كانت بمحل آمن بالفيء أو كانت بالعمران نفسه ولو مخوفا ان أكلها ضمن .

الشرح الكبير للدردير ، وحاشية الدسوقي عليه ١٢٢/٤ ، وصحيح الترمذي بشرح ابن
العربي المالكي ١٤٢/٦ .

(٢) يقول ابن حزم : اما الضأن والمعز فقط كبارها وصغارها توجد بحيث يخاف عليها
الذئب أو من يأخذها من الناس ولا حافظ لها ولا هي بقرب ماء منها فهي حلال لمن
أخذها سواء جاء صاحبها أو لم يجبي، وجدها حية أو مذبوحه أو مطبوخة أو مأكولة
لا سبيل له عليها .

المحلى لابن حزم ٢٢٠/٨ .

(٣) وفي رواية الا بطيبة من نفسه .

والحديث سبق تخريجه .

ولأنها لقطة يلزمه ردها مع بقائها ، فوجب ان يلزمه غرمها عند استهلاكها قياسا على اللقطة فى الاموال ، ولأنها ضالة فوجب أن تضمن بالاستهلاك كالابل .

وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم " هى لك أو لاختك أو للذئب " فهو أنه نبه بذلك على إباحة الأخذ وجواز الأكل دون الغرم ، لأن ردها واجب فصار غرمها واجبا .

هذا ، وقد اتفق الفقهاء على أنه ان جاء صاحبها قبل أن يأكلها أعطاها له الملتقط الا الظاهرية كما ذكر ابن حزم (١) .

الترجيع :

الراجع فى نظرنا ماذهب اليه الجمهور لقوة أدلته وحفاظا على عدم ضياع الحقوق من أصحابها .

ثانيا : ضمان اللقطة من غير الحيوان :

قال الحنفية : اللقطة أمانة فى يد الملتقط لا يضمنها الا بالتعدي عليها ، أو بمنع تسليمها لصاحبها عند الطلب ، وذلك اذا اشهد الملتقط على انه أخذها ليحفظها ويردها الى صاحبها ، لأن الأخذ على هذا الوجه مأذون فيه شرعا .

وكذلك تكون امانة اذا تصادق صاحب اللقطة والملتقط أنه التقطها ليحفظها للمالك ، ولو لم يكن قد اشهد عليها .

فان لم يشهد الملتقط ولم يتصادقا . وانما قال الأخذ ، أخذتها للمالك وكتبه المالك يضمن اللقطة عند أبى حنيفة ومحمد .

وقال ابو يوسف رحمه الله . لا يضمن والقول قوله لأن الظاهر شاهد لـه لاختياره الحسنة دون المعصية ، ولهما أنه أقر بسبب الضمان وهو أخذ مال الغير وادعى ما يبرئه وهو الأخذ للمالك وفيه وقع الشك فلا يبرأ .

(١) مراجع الهامشين قبل السابقين ، والمحلى لابن حزم ٢٢٠/٨ ، ٢٢١ .

ويذكر من الظاهر يعارضه مذهب لان الظاهر أن يكون المتصرف عاملاً لنفسه .

ولو التقطها بنية الحفظ والرد الى صاحبها ثم رد اللقطة الى مكانها السني أخذها منه لضمان عليه في ظاهر الرواية عند الحنفية (٢) .

وان كان قد التقطها لنفسه لا لردّها الى صاحبها ثم أعادها الى مكانها فهو ضامن ، لأن أخذها لنفسه سبب موجب للضمان عليه فلا يبرأ منه الا بالرد على المالك كما هو الحكم في الغاصب ، وأعادتها الى مكانها ليس برد على المالك فلا يكون سقطاً للضمان لانه اخذ مال الخير بغير اذنه وبغير اذن الشرع فلم يبرأ من الضمان فلا يردّها الى صاحبها .

وان سلمها الى غير صاحبها بغير اذن صاحبها فهلك ، وكذلك ان تصدق بها بغير اذن مالكها يضمن الملتقط أو الفقير وأبهما ضمن لم يرجع على الآخر (٢) .

أما ان تصدق بأمر القاضي فالارجح في المذهب أنه يضمن ايضاً وقبل لا يضمن . وكذلك يضمن لو دفعها لمن يدعيها بالوصف ثم جاء آخر وأقام البينة وقد فصلنا القول في ذلك حين الكلام على شروط دفع اللقطة لمن يدعيها ، ونكتفي به تجنباً للتكرار .

ويرى المالكية أن الملتقط اما أن يكون قد رأى اللقطة مطروحة فنوى أخذها تملكاً ثم تركها ولم يأخذها فطفت .

واما أن يكون قد نوى تملكها ثم أخذها فطفت .

واما أن يكون قد أخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة .

(١) سواء أعادها الى المكان قبل أن يتحول من مكانه أو بعده وقيده بعض الحنفية بما

إذا لم يتحول من مكانه . اما اذا تحول فانه يضمن .

وهناك رأي خلاف ظاهر الرواية وهو انه يضمن مطلقاً ولكن الراجح في المذهب هو ظاهر

الرواية ، حاشية ابن عابدين ٢٧٧/٤ ، مجمع الانهر ١/٧٠٤ ، ٧٠٥ .

(٢) ولو كانت العين قائمة بأخذها من الفقير . المرجعين السابقين والهداية ١٧٥/٢ .

وفي الصورة الاولى لاضمان عليه لان نية الاعتقال وحدها لا تعتبر .
وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله ، وهو أخذها بنية الاعتقال فصار
كالغاصب فيضمن .

وفي الصورة الثالثة لاضمان عليه عند بعضهم نظرا الى أن نية الاعتقال مجردة
عن مصاحبة فعل ، انقضاية الأمر أن النية قد حلت مع بقاء اليد .

ويرى بعضهم القول بالضمان لان نية الاعتقال قد صاحبها فعل وهو الكف عن
التعريف .

وأما ان كان قد اخذ اللقطة لاجل الحفظ (١) ثم ردها الى موضعها أو مكان
قريب منه فقبل بضمن وقيل لا يضمن وإن ردها الى مكان بعيد من موضعها بعد
أن أخذها فعليه الضمان .

(٢)
أما ان أخذها لغير التملك ولغير الحفظ بأن أخذها لسوءال جماعة كأن يجد
ثوبا فيأخذها وهو يظنه لقوم بين يديه ليسألهم عنه ، فهذا ان لم يعرفوه ولا ادعوا
كان له أن يرده حيث وجده ولا ضمان عليه ان رده الى موضعه .

ولا يعرف الوجه الذي قصد بأخذه الا من قوله وهو صدق دون يمين الا أن
يتهم وسواء أشهد حين التقطه أو لم يشهد (٣) .

هذا ، وإن نقصت اللقطة بعد نية تملكها بعد غشى مدة التعريف فلربها
أخذها أو أخذ قيمتها يوم نية تملكها .

(١) أي للتعريف .

(٢) أي لغير التعريف الحقيقي .

(٣) ويلاحظ أن المالكية يرون أنه ان لم يعرفها في الحول الاول ثم عرفها بعد ذلك
وهلكت ضمن كما ذكرنا في فورية التعريف .

أما ان نوى تملكها قبل السنة ثم نكصت فكالخاص ، اى يضمن ارش النقص
اى غرمه ولو كان بىماوى اى بدون تعد منه أو تقريط .

وأما لو نكصت قبل نية التملك اى قبل السنة أو بعدها ^(١) فليس لربها
الا أخذها ولا يضمن الملتقط ارش النقص .

وأما لو هلك بعد مضى مدة التعريف وبعد نية التملك فالقيمة ^(٢) .

هذا ، وقد جاء فى المذهب المالكى أنه يجوز للملتقط ان يأكل ما يفسد يعنى
من غير تعريف اصلا وقيل يعرف والا فضل أن يتصدق به كثر أم قل ولم يؤقت مالك
فى التعريف به وقتا وان أكله أو تصدق به لم يضمنه لربه وقيل لم يضمن ان كان
قليلًا ويضمن ان كان كثيرا .

الشافعية : يرى الشافعية انه اذا التقط لقطة ثم ردها فى موضعها فضاعت
فهو ضامن لها لتقريطه فى الحفاظ عليها ، أما ان رآها فلم يأخذها فليس بضامن لها .

لكن ان اخذ ليعرف ويملك بعد التعريف فأمانة مدة التعريف ، وكذا بعدها
ما لم يخطر التملك فى الاصح ^(٣) .

(١) لان المالكية يرون انها لا تدخل فى ملكه بعد مضى مدة التعريف الا بعد أن ينسوى
تملكها كما ذكرنا فى طريقة التملك .

(٢) الشرح الكبير للردمير وحاشية الدسوقي عليه ١٢١/٤ ، ١٢٤ ، شرح الخرشي مع حاشية
العنودى ١٢٤/٧ ، بداية المجتهد ٣٤١/٢ ، القوانين الفقهية لابن جزى
ص ١٣٩ مواهب الجليل ٧٨/٦ .

(٣) وقيل يجوز التملك بعد مضى مدة التعريف اذا نوى ولو بدون التلطف بالتملك ، وقيل
يجوز التملك بمجرد مضى التعريف والراجع فى المذهب اختيار التملك باللفظ وعلى هذا
فانه متى تملكها سواء بالتلفظ أو بالنية فقط أو بمجرد مضى المدة فان الحكم يكون على
اعتبار انه قد تملك اللقطة فعليه ان يردها ان كانت قائمة أو يغرّم مثلها ان كانت
مثلية أو قيمتها اعتبارا من يوم التملك .

وان تلفت قبل التملك من غير تفريط فلا ضمان فيه على الملتقط كالمودع (١) .
وكذلك ان ضاعت بغير تفريط من الملتقط قبل التملك لانها امانة في يده
فأصبحت الوديعة ، أما ان لم تكن قد تلفت وطلبها المالك أعطاها له الملتقط .

أما ان جاء المالك بعد أن تملكها الملتقط ووجد أن اللقطة موجودة أعطاها له
أيضا وان وجدها تلفت حيا أو شرعا بعد التملك غرم مثلها ان كانت مثلية أو قيمتها
ان كانت متقومة لانه تملك يتعلق به العوض فأشبه البيع والقيمة تعتبر يوم التملك لها
لانه يوم دخول العين في ضمانه وقيل بيوم المطالبة بها (٢) .

ولو قال الملتقط للمالك بعد التلف كنت أمسكتها لك ، وقلنا بالاضح انسه
لا يملكها إلا باختيار التملك لم يضمنها ، وكذا لو قال لم أقصد شيئا فان كذب المالك
فى ذلك صدق الملتقط بيمينه لان الاصل براءة ذمته .

وان نقصت بعيب بعد تملكها فلمالكها اخذها مع الارش فى الاصح (٣) لان الكل
مضمون فكذا البعنى لان الاصل المقرر ان ماضن كله بالتلف ضمن بعضه عند النقص ،
ولم يخرج من هذا الا مسألة الشاة المعجلة فانها تضمن بالتلف ، وان نقصت لم يجب
أرشها ، ولو اراد المالك بدلها وقال الملتقط أضم اليها الارش واردها أجيب الملتقط كما
يرى بعض الشافعية .

(١) ويلاحظ انه ان كان قد التقط لا يقصد خيانة ولا امانة أو بقصد احدهما ونسبه ثم عرفها
فلا يضمن وله التملك بشرطه ، أما ان كان قد قصد بعد أن اخذها خيانه لم يكن
ضامنا بمجرد القصد فى الاصح عند الشافعية ، لكن ان انضم لذلك القصد استتم مال
أو نقل من محل لآخر ضمن كالمودع فيها . وقيل يصير ضامنا بمجرد القصد وهو مرجوح
فى المذهب ، وذكر الشافعية انه اذا ضمن فى اثناء حول التعريف بسبب الخيانة ثم
اقلع واراد أن يعرف ثم يملك جاز ، اما ان اخذ بقصد الخيانة ابتداء ضمن لقصد
المقارن لآخذه ويبرأ بالدفع لحاكم أمين . وليس له بعد ذلك أن يعرفها ويملكها على
الأرجح فى المذهب نظرا للابتداء كالغاصب ، وقيل يجوز له ان يعرف ويملك حتى فى
هذه الحالة نظرا لوجود صورة الالتقاط . نهاية المحتاج ٤١٢/٢ ، منى المحتاج ٤٣٨/٥
المجموع شرح المذهب ٢٥٤/١٥ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) وقيل لا أرش له ولكنه ضعيف فى المذهب ، المجموع ٢٦٦/٥ ونهاية المحتاج ٤٤٤/٥ .

ويرى بعضهم انه لا يجب الملتقط في هذه الحالة .

ولو قصد بعد اخذ اللقطة للحفظ خيانة فيها التقطه لم يصير بمجرد قصد الخيانة ضامنا على الأرجح في المذهب حتى يتحقق ذلك القصد بالفعل ويرى البعض انه يضمن .

لكن ان اقترن مع القصد فعل الخيانة فانه يصير ضامنا جزوا كالنصاب ، ولو اخذها لا بقصد حفظها ، ولا بقصد خيانة فيها أو كان عنده قصد ولكنه نسي ذلك القصد ، فانه يكون أمينا في هذه الحالة ، فلا ضمان عليه باعتباره ان الأصل في القصد انه للامانة والحفظ .

وقد سبق أن تكلمنا على ان الملتقط ان دفع اللقطة الى من يدعيها ويصفها بصفاتها دون ان يلزمه بذلك حاكم ، ثم جاء آخر واقام البينة أن اللقطة له . وقد تلقت اللقطة فلصاحب البينة تضمن الملتقط حسب التوضيح السابق حين الكلام في دفع اللقطة الى من يدعيها .

ونذكر الشافعية انه اذا أكل الرجل الطعام الذي لا يبقى ، وذلك جائز دون تعريف ، ثم أتى صاحبه غرم الأكل ويجوز له اذا لم يأكله أن يقوم بتجفيفه اما متبرعا أو تكون الاجرة على مالكه (١) .

الحنابلة : يقول ابن قدامة : ان اللقطة في الحول امانة في يد الملتقط ان تلقت بغير تفريطه أو نقصت فلا ضمان عليه كالوديعة . ومتى جاء صاحبها فوجدها اخذها (٢) .

(١) الام ٣/٢٩٠ . مفني المحتاج ٤١٢/٢ ، ٤١٦ .

(٢) وقد ذكرنا انه لا يجب تعريف ما كان كالسوط والعصا والرغيف وايضا فان مثل هذه الاشياء لضمان على صاحبها ان استعملها وهلكت لانها تعتبر مباحة حيث لا تتبعها همة اوساط الناس، المعنى ٣٥١/٦ .

وان تملكها الملتقط أو تلفت بتفريطه ضمنها بمثلها ان كانت من ذوات الاستعمال
وبقيتها ان لم يكن لها مثل (١) لا اعلم في هذا خلافا ، أما ان تلفت بعد الحول
ثبت في ذمته تلفها أو قيمتها بكل حال لانها دخلت في ملكه وتلفت من ماله ، وسواء فرط
في حفظها أو لم يفرط ، وان وجد العين ناقصة وكان نقصها بعد الحول أخذ العسرين
وأرش نقصها لان جميعها مضمون اذا تلفت ، فكذلك اذا نقصت ، وهذا قول اكثر العلماء
الذين حكموا بملكها (٢) بضي حول التعريف ، وأما عن قال لا يملكها حتى يملكها
لم يضمنه اياها حتى يملكها وحكمها قبل تملكه اياها حكمها قبل بضي حول التعريف .
ومن قال لا تملك اللقطة بحال لم يضمنه اياها .

(١) اما ما يخشى فساد فيخير بين بيعه واكله ان كان مما لا يمكن تجفيفه كالفاكهة
التي لا تجفف والبطيخ والخضروات فهو مخير بين اكله وبيعه وحفظ ثمنه ، ولا يجوز
ابقاؤه لانه ي تلف فان تركه حتى تلف ضمنه لانه فرط في حفظه فهو كالوديعه
فان اكله ثبتت القيمة في ذمته ، فان تلف الثمن قبل تملكه من غير تفريط
او نقى او تلفت العين او نقصت من غير تفريط فلا ضمان عليه ، وان تلف
او نقى بتفريطه او تلفت اللقطة بتفريطه فعليه ضمانه ، وان وجد ثمارا
يمكن تجفيفها كالعنب والرطب فينظر ما فيه الحظ لملكه فان كان في التجفيف
فعله ولم يكن له الا ذلك لانه مال غيره فلزمه ما فيه الحظ لمالكه كولي
اليتيم ، الشرح الكبير مطبوع مع المغنى لابن قدامة ٣٧١/٥ ، ٣٧٢ .

(٢) والقول قول الملتقط مع يمينه وجاء في المذهب المالكي ان القول
قول الملتقط بدون يمين الا ان يتهم ، وفي المذهب الشافعي القول
قول الملتقط مع يمينه . القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٥٨ بداية
المجتهد ٣٤١/٢ ، الام ٢٩٠/٢ .

وقال داود (١) اذا تملك العين وانلفها لم يضمنها (٢) .

هنا ، واذا اخذ اللقطة ثم ردها الى موضعها ضمنها لانها امانة حصلت في يده
فلزمه حفظها فانما ضيعها لزمه ضمانها كما لو ضيع الوديعة ، ويبرأ بردها الى الامسـام
أو نائبه (٣) وهذا في مدة التعريف ان كان قد اخذها التقاطا لان ذلك يعتبر تقصيرا منه
وتفريطا في الحفاظ عليها .

هنا ، واذا التقط مالا يبقى عامانلك نوعان : احدهما .

مـالا يبقى بعلاج ولاغيره كالطبيخ والبطيخ والفاكهة التي لا تجفف والخضروات فهو مخـير
بين أكله وبيعه وحفظ ثمنه ولايجوز ابقاؤه لانه يتلف فان تركه حتى تلف فهو من ضمانه لانه
فرط في حفظه فلزمه ضمانه كالوديعة ، فان اكله ثبتت القيمة في ذمته كلقطة الغنم عند
الجمهور وان باعه وحفظ ثمنه جاز .

الثاني : ما يمكن ابقاؤه بالعلاج كالعنب والرطب فينظر ما فيه الحظ لصاحبه فان كان
في التجفيف جففه ولم يكن له الا ذلك لانه مال غيره فلزمه ما فيه الحظ لصاحبه كولي اليتيم ،
وان احتاج في التجفيف الى غرامة باع بعضه في ذلك ، وان كان الحظ في بيعه باعه وحفظ
ثمنه كالطعام والرطب فان تعذر بيعه ولم يمكن تجفيفه تعين أكله كالطبيخ وثبتت القيمة
في ذمته (٤) .

(١) داود بن علي الظاهري .

(٢) المغنى لابن قدامة والشرح الكبير ٣٦٦/٦ : ٣٦٨ ومغنى المحتاج ٢/٢١٦ ، بداية
المجتهد ٢/٣٤١ ، ولكنه قال بالرد اي داود ان وجد العين قائمة ، فتح الباري
١٠٢/٥ .

(٣) وان دفعها الى غيره بحكم حاكم لم يضمن وقد بينا الحكم فيما لو أعطاها لمن يدعيها
ثم جاء آخر وأقام البينة حين الكلام على دفع اللقطة لمن يدعيها ، المغنى لابن قدامة
٣٦١/٦ ومابعدها الشرح الكبير ٣٩٢/٦ ومابعدها مطبوعان معا .
(٤) المغنى لابن قدامة ، الشرح الكبير ٣٩٥/٦ .

وإذا التفت لقطه عازما على تملكها بغير تعريف فقد فعل محرما ولا يحل له اخذها
بهذه النية فهو كالغاصب •

فالذا اخذها لزمه ضمانها سواء تلفت بتفريطه أو بغير تفريط (١) .

الظاهرية : يذكر ابن حزم الظاهري في المحلى (٢) أن من وجد مالا قد سقط
أى مال كان فهو لقطه ، وإن ماكان له غاص ووكاء وعدد ، أو العدد ان كان ففرض عليه
اخذها والإشهاد عليه وتعريفه منشورا في غير وعاء وهو عند تمام السنة من مال الواجد غنيبا
كان أو فقيرا يفعل فيه ماشاء ويورث عنه ، إلا انه متى قدم من يقيم عليه بينة أو يصفه
ويصدق في وصفه ضمنه له الملتقط ان كان حيا أو ضمنه الورثة ان كان الملتقط له ميتا •

وأما ان كان ماوجد شيئا واحدا كدينار واحد أو ثوب واحد لارباط له ولاعدد ولاغصاص
فهو للنزى يجده من حين يجده ويعرفه ابدا طول حياته ، فان جاء من يقيم عليه بينة فقط
ضمنه له فقط هو أو ورثته بعده والا فهو له أو لورثته يفعل فيه ماشاء •

ومعنى ذلك ان الملتقط حين يملك اللقطة ثم يأتي صاحبها فان الملتقط يضمنها •

رأينا في ضمان اللقطة : غير الحيوان

يتبين مما سبق أن اللقطة في اثناء مدة التعريف امانة ، ومتى جاء صاحبها كان لـه
ان يأخذها ان كانت باقية •

وان كانت قد هلكت أو تلفت فلا يضمنها الملتقط ان كان هلاكها أو تلفها بدون تعد منه
أو تفريط •

اما ان كان قد تعدى عليها أو فرط في حفظها فانه يضمن •

(١) المغنى والشرح الكبير ٣٦١/٦ •

(٢) المحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ ، ٢٥٨ •

أما بعد جضى مدة التعريف وبعد تملكها سواء بضى مدة التعريف عند من يرى ذلك أو باختيار التملك بلفظ ناطق بذلك أو بنية التملك فإن الملتقط يضمنها أن هلك أو حدث فيها تلف ولو بدون تعد منه أو تفريط ، وهذا ما يراه جمهور الفقهاء خلافا للحنفية كما سبق بيانه وخلافا للظاهرية في معنى المسائل كما بينا .

ويمكن كما يبدو لى مع ماسبق القول بأن الملتقط أن كان قد أخذها للحفظ على صاحبها وليس عنده قصد التملك بعد التعريف فانه في هذه الحالة لا يكون ضامنا ، فقد روى ما يدل على أنه لا ضمان على الأمين الذي حفظ مال الغير على صفة الأمانة .

ومن ذلك ما رواه البيهقي : أن عليا وابن مسعود رضى الله عنهما قالا : ليس على مواتن ضمان " وعن عبدالرحمن الحجى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا ضمان على مواتن " (١) أى لا ضمان على من كان أمينا على عين من الأعيان إلا لجناية منه على العين أو تفريط في الحفاظ عليها .

وقد جاء في الحديث الشريف في معرض الحديث عن اللقطة ، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ولتكن وديعة عندك " (٢) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من استودع وديعة فلا ضمان عليه " (٣) أى إذا لم يكن خائنا لها أو متعدي في الحفاظ عليها بدليل ماورد عن شريح أنه ليس على المستودع ضمير المفل ضمان (٤) والله اعلم .

هذا ، وما يتصل بضمان اللقطة ما إذا حدث لها نداء سواء في مدة التعريف أو بعدها فهل يكون للملتقط أم يكون مضمونا لصاحبها أن حضروا دعائها بشرطه ؟

(١) نيل الاوطار للشوكاني ٢٩٦/٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٩/٦ ، سبل السلام للصنعاني ٩٧١/٣ .

(٢) صحيح مسلم ٢٥/١٢ .

(٣) نيل الاوطار للشوكاني ٢٩٦/٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٩/٦ ، سبل السلام للصنعاني ٩٧١/٣ .

(٤) المراجع السابقة .

وكذلك ، الحكم فيها اذا باع الملتقط اللقطة فهل ينفذ بيعه ان حضر صاحبها ،
أم يضمن قيمتها ؟ وهذا ما سنتكلم عنه تباعا .

المطلب العاشر في : نماء اللقطة :

قد يحدث نماء للقطة اي زيادة فيها اثناء مدة التعريف^(١) وقد تحدث زيادة بعد
مضي مدة التعريف وقد تكون هذه الزيادة متصلة ، وقد تكون منفصلة ، والى بيان
آراء الفقهاء في ذلك .

(١) يرى الحنفية :^(٢) ان اللقطة على ملك صاحبها في امانة عند الملتقط ومتى جاء
وطلبها استحقها بزيادتها المتصلة والمنفصلة بشرطه^(٣) سواء في مدة التعريف أو بعد
مضيها^(٤) لانها نماء ملكه .

(٢) ويرى المالكية : انه ان أكرها^(٥) بما زاد على علفها فالزائد لربها أما ان كان قد أنفق
عليها من عنده ولم يكرها ولم يستعملها في منافعه ، لكن كان لها غلة كاللبن مثلا
وزادت على مايساوي النفقة عليها فهذا مسموح له به في رأى ، وغير مسموح بما يزيد
على مايساوي النفقة في رأى آخر عند المالكية ، بل يكون الزائد لقطة اما صوفها
ان كان تاما أو غير تام وكذلك نسلها لا يأخذ الملتقط لنفسه بل على أنه لقطة .

(١) وهو حول الا في بعض اشياء بسيطة حسب التوضيح السابق في هذه النقطة .

(٢) الهداية ١٧٦/٢ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٤ ، المبسوط للسرخسي
٦/١١ ومابعدها .

(٣) وقد بينا ذلك في شروط دفع اللقطة لمن يدعيها من ناحية ، وحكم النفقة عليها من
ناحية أخرى .

(٤) هذا ويلاحظ انه ان هلك اللقطة أو تلفت فلا ضمان على الملتقط الا اذا حدث منه
تعد أو تقصير كما يرى الحنفية كما بينا .

(٥) مع أن ربها لم يملكه فيه لكن لابد لها من نفقة عليها فكان ذلك امطع لربها ، لكن ان أكرها
كرأء غير مأمون فهلكت ضمن قيمتها لانه يكون متسببا مواهب الجليل ١٢٧/٦ ، حاشية
الدسوقي ١٢٣/٤ ، الخرشى على مختصر الخليل وبها مشه حاشية الشيخ العدوي ١٢٧/٧
ومابعدها ، الروضة الندية لابي الطيب صديق ابو حسن البخاري . دار الجبل . بيروت
٢٤٤/٢ ومابعدها ، السراج السالك ١٩٣/٢ ومابعدها . بيروت .

فان جاء ربا خير بين فكما يمثل النفقة لانه قام عنه بواجب ، أو اسلامها
للطلقتها في نظير النفقة .

وهذا ، لذا كانت النفقة قد تجاوزت غلتها كاللين مثلا أو كراءها وان اسلامها
للطلقتها في نظير النفقة ثم اراد أخذها لم يكن له ذلك ^(١) .

(٢) ويرى الشافعية : أنه ان حضر صاحبها قبل أن يتلکها المطلق ، فان كانت العين
باقية وجب ردها مع الزيادة المتصلة والمنفصلة لانها باقية على ملكه ، وان كانت
تالفة لم يلزم المطلق ضمانها من غير تقييد كالوديعة ، وان جاء صاحبها بعد التلک
استحقها بزوائدها المتصلة ^(٢) دون المنفصلة .

هذا ، وقد ورد في المذهب الشافعي أن من اخذ لقة للمحفظ أبدا وهو
اهل لذلك ، فهي أمانة في يده وكذا درها ونسلها لانه يحفظها لملكها فأشبهه
المودع ^(٢) .

ومعنى ذلك ان الحكم هنا في حالة الاخذ للمحفظ أبدا شبيه بما لو أخذها
ليمرقيا ثم يتلکها ان لم يأت صاحبها بعد مضي مدة التعريف ، لكن صاحبها قد
أتى قبل أن يتلکها المطلق وهنا يرد لها المطلق هي وزوائدها المتصلة والمنفصلة .

(٤) ويرى الحنابلة : ان اللقطة في الحول الاول أمانة ، فان جاء صاحبها فيه وقد
وجدها ^(٤) أخذها بزوايدها المتصلة والمنفصلة لانها نماء ملكه .

(١) المراجع السابقة .

(٢) وان حدثت بعد التلک تبعاً للاصل ، ويرى بعض الشافعية ان الحمل الحادث بعد
الشراء كالمنفصل فيكون الحادث هنا بعد التلک للمطلق ، حاشيتا قلوبى وعصيره
١٢٢/٢ ، نهاية المحتاج ٤٤٤/٥ ، مغنى المحتاج ٤١٥/٥ ، المجموع ١٥ / ٢٢٢ ،
فتح البارى ١٠٢/٥ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) ومعلوم انها ان تلفت بدون تعد أو تقصير في الحول الاول لم يضمنها ، أما بعد
الحول الاول ان تلفت يضمنها بأى وجه كان التلف .

وإن وجد العين زائدة بعد الحول زيادة متصلة اخذها بزيادتها لأنها تتبع
في الرد بالعيب والاقالة فتبعت ههنا ، وإن حدث بعد الحول لها نماء منفصل فهو
للمتلقط لأنه نماء ملكه متميز لا يتبع في الفسوخ فكان له كماء المبيع إذا رد بعيب (١)
ويتبين مما سبق .

أن زوائد اللقطة سواء كانت متصلة أو منفصلة لربها لأنها في الحول الأولى
وبعده أمانة عند المتلقط كما يرى الحنفية (٢) .

وقد ذهب المالكية كما ظهر لى عندهم في أن نسلها للمالك وكذا صوفها سواء
في الحول الأولى أم بعده .

أما الحنابلة والشافعية فقد ذهبوا إلى أنه في الحول الأولى (٣) أمانة ولربها
زوائدها المتصلة والمنفصلة أما أن تملكها وجاء ربها بعد ذلك فربها زوائدها المتصلة
دون المنفصلة .

الترجيح :

يرجح في نظرنا ما يراه الشافعية والحنابلة لقوة أدلتهم وليكون الخراج بالضمان ، والله
أعلم .

المطلب الحادي عشر في : بيع اللقطة :

يرى الحنفية : أنه إذا باع المتلقط اللقطة بأمر القاضى لم يكن لصاحبها إذا حضر
إلا الثمن كما لو باعها القاضى بنفسه ، وهذا لأن البيع نفذ بولاية شرعية فهو كبيع بنفسه
بإذن المالك .

(١) المغنى لابن قدامة ٣/٦ ، ٣٦٨ .

(٢) مع ملاحظة ، النفقة أن كان قد انفق عليها كما يرى الحنفية حسب التوضيح السابق .

(٣) مع ملاحظة ماورد من تفصيل في موضوع مدة التعريف فقد تكون أقل من حول في
بعض المسائل كما يرى بعضهم حسب التوضيح السابق . ويبدو لى أنه حين تكون
أقل من حول فإنه حينما يجوز له أن يملكها ويملكها فينطبق عليه كما لو كان بعد
الحول وملكها . والله أعلم .

وان كان باعها بخير أمر القاضي بالبيع باطل لحصوله من لا ولاية له على المالك بخير أمر معتبر شرا ، ثم ان حضر صاحبها واللقطة قائمة في يدي المشتري بخير يمين أن يجيز البيع يأخذ الثمن ، وبين أن يبطل البيع ويأخذ عين ماله لان البيع كان موقوفا على اجلته كما لو كان حاضرا حين باعه غيره بخير أمره فان كانت اللقطة قد هلكت في يدي المشتري ضمن البائع قيمتها (١) .

ويرى المالكية : أنه ان باع الملتقط اللقطة بأمر السلطان أو بخير أمره بعد تعريفها وتملكها فليس لصاحبها نقض البيع .

ويرى بعضهم انه في هذه الحالة ليس لصاحبها الا الثمن .
ويرى بعضهم ان لصاحبها قيمتها لانها قد تكون اكثر من الثمن الذي بيعت به .
وقالوا ان اللقطة اصلا ان هلكت أو تلفت بعد أن يملكها الملتقط ، فعليه قيمتها فيكون الحكم في بيعها بعد تملكها كذلك .

اما لو باعها قبل تملكها فربما مخير في امضاء البيع واخذ الثمن أو رده واخذها
ان كانت قائمة وان هلكت بعد البيع فعلى الملتقط قيمتها (٢) .

ويرى الشافعية أنه اذا جاء المالك وقد باع الملتقط اللقطة وبينهما خيار ، ففيه وجهان عند الشافعية :

-
- (١) الجسوط للرخسى ١١/١١ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٤ .
(٢) الخرشى على مختصر خليل وبها مشه حاشية الشيخ على العدوى ١٢٨/٧ .
بيروت ، حاشية الدسوقي ١٢٣/٤ ، مواهب الجليل ٧٩/٦ ، الروضة
الندبية لابي الطيب صديق بن حسن البخاري دار الجليل . بيروت
٢٤٣/٢ ، السراج السالك . بيروت ١٩٢/٢ .

أحدهما : يفسخ البيع وأخذ المالك المبيع لانه يستحق العين ، والعين باقية .
والثانى : لا يجوز له ان يفسخ لان الفسخ حق للماعد فلا يجوز لغيره من غير اذنه .
والراجع فى المذهب انه ان كان قبل السنة فله فسخ البيع ، وان كان بعد السنة
والتملك فالسبب جائز ويرجع رب اللقطة على البائع بالثمن أو قيمتها وأيهما شاء كان له .^(١)

أما اذا كان الخيار للمشتري فقط ، فليس لصاحب اللقطة اصلا فسخ البيع وأخذ المبيع
لانقطاع ملك البائع عن المبيع وانتقاله الى المشتري ويكون على البائع ثمنها أو قيمتها أيهما
شاء صاحبها كان له .

ويرى الحنابلة : انه ان جاء مالك اللقطة ووجد العين قد خرجت من ملك الملتقط
ببيع أو هبة أو نحوه لم يكن له الرجوع فيها ، وله أخذ بدلها أو قيمتها لان تصرف
الملتقط وقع صحيحا لكونها صارت فى ملكه .^(٢)

(١) ويرى الشافعية انه ليس له الا ما باع اذا كان يتغابن الناس بمثله اى يجوز الناس
مثله لانه ليس فيه غبن كثير ، أما ان كان باع بما لا يتغابن الناس بمثله
اى ان الغبن يكون فيه كثيرا ، فله فى هذه الحالة مانقى عما يتغابن الناس بمثله .
الام ٢٩٠/٣ وحاشيتا قلوبى وعميرة ١١٩/٣ ، اما ان وجد مالا يبقى كالبطيخ
والخيار وماشابه له ان يأكله وله أن يبيعه ويحفظ ثمنه ولا يحتاج ذلك لاذن الامام .
المجموع ٢٧٨/١٥ ، الام ٢٩٠/٣ .

وان وجد مالا يبقى ولكن يمكن التوصل الى حفظه كالرطب والعنب فيفعل الاصل
لصاحبه وله أن يبيعه . المجموع ١٧٨/١٥ ، الام ٢٩٠/٣ .

(٢) والامر لا يختلف فى نظرنا من ناحية ضمان القيمة أو البذل اذا باعها قبل ان يملكها
اى فى الحول الاول الا اذا لم يتعد . عليها أو يفرط بأن كان مضطرا لذلك ففى
الحول الاول فيبوه انه يكون له الثمن الذى باع به فقط . بل ان هلكت كلها
او تلف بعضها بدون تعد منه أو تفريط فى الحول الاول فليس على الملتقط شئ ففى
هذه الحالة كالوديعة . المغنى لابن قدامة مطبوع مع الشرح الكبير ٣٦٨/٦ والشرح
الكبير مطبوع مع المغنى ٣٩٢/٦ . وقد ذكر صاحب المغنى ٣٧١/٦ مطبوع مع
الشرح الكبير انه للملتقط الخيار بين أن يبيع ما يخشى فساده وبين أن يأكله كالفاكهة
التي لا تجفف والخضروات فاذا باع حفظ ثمنه وان أكله ضمن قيمته .

وان كان الخيار للبائع وأمره مالك اللقطة زمن الخيار طائب بها ووجب على البائع الفسخ ليرد اللقطة على صاحبه لقدرته على رد اللقطة الى مالكها في زمن الخيسار ، وان صادفها قد رجعت الى الملتقط بفسخ أو شراء أو غير ذلك فله أخذها ، لانه وجد عين ماله في يد ملتقطه فكان له اخذه كالزوج اذا طلق قبل الدخول فوجد الصلح قد رجع الى المرأة •

وأما السؤال فعند الحنفية : لافرق بين لقطة ولقطعتين سواء أكانت اللقطة حيوانا أو غير حيوان وذلك فيما يختص بالبيع •

ويرى بعض المالكية : انه بالنسبة لسؤال الابل وما يقاس عليها فانه يجوز بيعها من الامام كما فعل عثمان بن عفان رضى الله عنه ولم ير ذلك البعض الاخر منهم •

ويستدلون في ذلك الى ما روى عن سليمان بن يسار " ان ثابت بن الضحك أخبره بأنه وجد بعيرا بالحيرة فعقله ثم ذكره لعمر بن الخطاب فأمره عمر ان يعرفه ثلاث مسرات • فقال له ثابت : انه قد شغلني عن ضيعتي • فقال عمر أرسله حيث وجدته (١) •

وقد ذكرنا سابقا انه بالنسبة لسخنم في الصحراء وكما جاء في : المذهب المالكي فانه يجوز أكلها ولا نغم على ملتقطها ، حسب التفصيل السابق في موضعه ، وفي غير ذلك فالحكم فيها لا يختلف عنه في الحكم في غير الحيوان •

وعند الشافعية : يجوز بيع الابل وما شابه من الامام أو بأذنه (٢) وقد جاء في الامم يقول الشافعي : واذا كانت ضالة الابل في يدى الوالى فباعها فالبيع جائز ولربها ثمنها •

ويقول صاحب المجموع (٣) في حكم بيع سخنم وما شابه : فان اراد الملتقط البيع ولم يقدر على الحاكم باعها بنفسه ، لانه موضع ضرورة ، وان قدر على الحاكم ففيه وجهان :

(١) رواه مالك شرح الزقاني على موطأ مالك ٤٧/٤ وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير والشرح الكبير للحدردير مطبوعان معا ١٢٣/٤ ، مواهب الجليل للحطاب ١٢٢/٤ ، الخروشي على مختصر خليل ٢٩/٦ •

(٢) المجموع شرح المذهب ٢٧٢/١٥ والام ٢٩٠/٣ ، مغنى المحتاج ٢/١٠٠ وما بعدها

(٣) المجموع شرح المذهب ٢٧٢/١٥ والام ٢٩٠/٣ ، مغنى المحتاج ٣/٤١٠ وما بعدها

أحدهما : لا يبيع إلا بأذنه ، لان الحاكم له ولاية ، ولا ولاية للملتقط .
 الثانى : أن يبيع من غير اذنه لانه قد قام مقام المالك فقام مقامه فى البيع (١) .
 ويرى الحنابلة : ان للامام بيع ضالة الابل وما يقاس عليها (٢) وحفظ ثمنها لصاحبها
 ان رأى المصلحة فى بيعها وحفظ ثمنها .

وأما فى الغنم (٣) وما شابهه فانه يجوز للملتقط بيعها وحفظ ثمنها لصاحبها .
 الظاهرية : قال ابن حزم : فيما يجب تعريفه سنة (٤) فبعد تمام السنة من مال
 الواجد وله بيعه لكن ان حضر صاحبه وادعاه بشرطه ، ضمن الملتقط قيمته لصاحبه ، وفيها
 لا يشترط فيه التعرف سنة كالشيء الواحد الذى لارباط له ولا غنم ولا عدد كالدرهم الواحد
 والثوب الواحد . يدخل فى ملك الملتقط من حين يجده ولكن عليه أن يعرفه ابدًا ومع ذلك
 يجوز له أن يتصرف فيه بالبيع ويورث عنه لكونه ان جاء صاحبه ضمنه الملتقط أو ورثته .

اما فى الابل فلا يجوز بيعها وان باعها ضمن مثلها أو قيمتها وكان عاصيا .
 وأما فى الغنم المخوف عليها فله أكلها ولا غرم عليه (٥) .
 وأما الحيوانات غير الابل وغير الغنم المخوف عليها عليه أن يعرفه ابدًا وان يئس من معرفه
 صاحبها يضمنها الى بيت مال المسلمين .

ومعنى ذلك انه يجوز للامام أن يبيعها لكن لا يجوز للملتقط أن يبيعها ، وان باعها
 ضمن مثلها أو قيمتها (٦) .

(١) المراجع السابقة .

(٢) . ذلك انه يجوز للامام أو نائبه اخذ الابل وما يقاس عليها للحفظ عند الحنابلة
 والشافعية ويجوز فوراً عند الشافعية ان يلتقطها غير الامام للحفظ ولكنه مردود عليه
 فى المذهب ، المغنى مع الشرح ٣٩٨/٦ ، ٣٩٩ ، مغنى المحتاج ٤٠٩/٢ .

(٣) المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ٣٩٢/٦ ، والشرح الكبير ٣٦٨/٦ .

(٤) وهو ما كان له غنم ووكاء وعدد أو العند أن كان منثوراً كما بيناه فى موضعه .

(٥) حسب التوضيح السابق فى الضمان .

(٦) المحلى لابن حزم ٢٥٧/٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

رأينا في بيع اللقطة

يتبين مما سبق : أن صاحب اللقطة ان جاء وادعاهما بشرطه وكانت قائمة أخذها (١)
لان من وجد عين ماله عند رجل فهو احق به ، كما جاء في الحديث الشريف وفي رواية
أخرى " الرجل احق بعين ماله اذا وجده ويتبع البيع من باعه (٢) .

وأما ان وجد أن اللقطة قد خرجت من يدى الملتقط فيترجع في نظرنا أنه ان كان في
مدة خيار للبائع والمشتري أو للبائع فقط فـلـلـمـلتـقط اخذها ايضاً .

وعلى الحاكم أن يجبر البائع اذا امتنع ، أما ان كان الخيار للمشتري فقط فان المبيع
يكون قد خرج من يدى الملتقط مالم يفسخ المشتري من تلقاء نفسه (٣) .

وفي هذه الحالة يكون لمأحياها مثلها ان كان لها مثل أو ثمنها الذي بيعت به مالم
تظهر هناك محاباة قد حدثت من البائع وهو الملتقط للمشتري ، لانه في هذه الحالة يرجع
صاحب اللقطة على الملتقط بما أنقصه في الثمن بسبب المحاباة للمشتري ويكون للملتقط
قيمتها الحقيقية .

وأما في الابل فانه يجب ان يكون ذلك بائن أو تحت اشراف الحاكم ، والحاكم له ذلك
ان رأى في بيعها مصلحة للملتقط . والله اعلم .
المطلب الثاني عشر في : زكاة اللقطة (٤) :

(١) ويجب على الملتقط تسليمها له لقوله صلى الله عليه وسلم " على اليد ما أخذت
حتى تؤديه " رواه احمد والاربعة وصححه الحاكم ، سبل السلام ٨٩٨/٥ ،
السنن الكبرى للبيهقي ٩٠/٦ .

(٢) سبل السلام ٨٧٣/٣ ، نيل الاوطار ٢٤٠/٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٥١/٦ .

(٣) أو تكون قد عادت اليه بالشراء بعد ان كان قد باعها .

(٤) نصد بذلك حكم زكاة الملتقط على النقطة سواء في مدة التعريف أم بعد تملكه لها ،
اما زكاة ربها الذي شاعرت منه ثم وجدها عن المدة التي كانت ضائعة فيها
فليس مقصود بحثنا .

علمنا ، أن اللقطة لاتخرج عن ملك صاحبها بالضياع (١) لقوله صلى الله عليه وسلم
في معرض كلامه عن اللقطة : " فان جاء طالبها يوما من الدهر ، فأدنا اليه " (٢)

وعلمنا انها لاتدخل في ملك الملتقط كما ذكر الفقهاء في مدة التعريف والاصل فيها
انها حول (٣) ، وبالتالي فلا زكاة على الملتقط عنها في مدة التعريف لانها لم تدخل في
ملكه اثناءها (٤) .

أما بعد مضي مدة التعريف فقد اختلفت آراء الفقهاء في ذلك ، والى بيانه :

(١) يرى الحنفية : انه لازكاة على الملتقط حتى ولو كانت أقل من النصاب وعنده ماتصير
به نصابا حال عليه الحول تحت يده فلا تجب عليه زكاة .

(٢) ويرى المالكية : أن من التقط لقطة فقبل ان تضي مدة التعريف بل وقبل
أن يملكها فلا زكاة عليه ، أما اذا نوى تملكها ثم مر عليها عام من يوم أن نسوى
الملك فتجب عليه زكاتها (٥) .

(١) الا ماورد في الاشياء التي لاتتبعها همة اوساط الناس كما يرى البعض وكذلك عدم الغرم
في الشاة لمن اكلها في الصحراء ، كما ورد في المذهب المالكي . وماورد عن ابن حزم
فيما كان شيئا واحدا لارباط له ولاغصا ، وكذلك القنم بشروط معينة عنده كما بينا .
(٢) صحيح مسلم ٢١/١٢٠ .

(٣) الا ماورد في بعض الامور البسيطة فيكتفي فيها بايام كما يرى بعض الفقهاء كما ذكرنا
سابقا .

(٤) وكذلك من التقط لقطة للحفاظ أبدا ، ولايريد أن يملكها حتى بعد مضي مدة التعريف .
(٥) ويلاحظ ان اللقطة لاتدخل في ملك الملتقط عند المالكية بعد مضي مدة التعريف
الا بنية تملكها وتحسب مدة الزكاة بعد نيته والمعمل عليه بدلا من دخولها في ملكه
بنية التملك ، الشرح الكبير للرديسر وحاشية الدوقي عليه ٤٥٨/١ والخرشي
٢١٦/٢ .

(٢) وقال الشافعي : اذا عرف الرجل اللقطة سنة ثم ملكها (١) فعاد عليها احوال ولم يزكها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها ، وان أدى عنها زكاة منها ضمنها لصاحبها (٢) .

(٤) ويرى الحنابلة : ان الملتقط متى تلك اللقطة (٣) استغفرت حولا قلنا ضي وجبت عليه زكاتها .

ويرى بعضهم انه لا تجب الزكاة على الملتقط في هذه الحالة لان ملكه غير مستقر عليها ولما حياها أخضا منه متى وجدها .

ورد عليه بأن ذلك لو كان قد التقطها للحفظ أبدا ، أما هذا فقد التقطها ليعرفها ثم بعد ضي مدة التعريف تملكها (٤) .

(١) سبق ان ذكرنا لهم أن الملتقط يملك اللقطة باختيار التملك بلفظ أو بنية أو بنفسه مدة التعريف والمراجع الاول .

(٢) الام ٤٤/٢ ، كتاب الشعب وبهاشيه مختصر المزني ، الشافعي ٢٤٥/١ وحاشيتا قلوبى وصيرة على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للشيخ حبيب الدين التتوي ٢٦/٢ .

(٣) المرجع في المذهب انه يملكها بضئ مدة التعريف ، ويرى ابو الخطيب الحنبلي انه لا يملكها بعد ضي مدة التعريف حتى يختار التملك كما سبق بيانه .

(٤) المفتى لابن قدامة والشرح الكبير على متن المقع مطبوع معه ٦٤٢/٢ ، وكشاف القناع ٣١٢/٤ .

المطلب الثالث عشر في : الجمالة في رد القطة :

الجمالة في اللغة : مصدر مشتق من فعل جَعَلَ ، والجمع جُعِلَ بضمين وجعائل وجعالات ، ولهذا الفعل (جَعَلَ) ومشتقاته معان شتى في لغة العرب ومنه جَعَلَ بمعنى قدر الاجرة ، وجعل بمعنى وضع وبمعنى صنع ، وبمعنى صار .

وبمعنى القول والتبين كقوله تعالى " انا جعلناه قرآنا عربيا " (١)

وبمعنى التشریف والتسمية ، " وكذلك جعلناكم امة وسطا " (٢) ، وبمعنى التبديل " جعلنا عليها اساطها " (٣) ومنها الوعد بالمال لمن يقوم بعمل معين .

قال ابن منظور : جعل له كذا شرطه به عليه ، وكذلك جعل للعامل كذا ، ولفظ الجعل وجعل وجعال وجعيله وجعالة وجعاله والجمالة ، هذه الالفاظ كما قال ابن منظور تستعمل فيما جعله للعامل على عمله ، والجمع جعل ، بضمين (٤) .

ويتبين مما سبق : أن فعل جعل يدل على معان شتى ، ولفظ جعالة أو الجعل المشتق منه يدل على ما يعدد رب العمل للعامل بمال معين اذا قام بعمل معين .

(١) الآية : ٢ من سورة الزخرف .

(٢) الآية : ١٤٢ من سورة البقرة .

(٣) الآية : ٨٢ من سورة هود .

(٤) اساس البلاغة للزمخشري ص ١٢٢ ، لسان العرب لابن منظور ١١٠/١١ ، تاج

العروس من جواهر القاموس للزبيدي - مطبعة حكومة الكويت

١٩٦٥ ، ٢٥٧/٧ .

الجمالة في الاصطلاح الفقهي :

يرى جمهور الفقهاء ، المالكية والشافعية والحنابلة والشيعة الامامية : أن الجمالة هي : وعد البالغ العاقل بمبلغ محدد من المال لمن يقوم بعمل معين سواء أكان ذلك الشئ معينا أم مجهولا .

ويلتزم الموجب بوعده اذا حقق المجهول له العمل بناء على الشرط الذي يحدده له الطرف الاول وهو الموجب (١) .

الحنفية : لم يخص فقهاء الحنفية للجمالة فصلا خاصا بها كما نهج فقهاء المذاهب الاخرى ، لان الجمالة غير مشروعة عندهم وعند بعضهم نوع من أنواع الاجارات الفاسدة .

بل جعلها بعضهم من الاجارات الباطلة .

ومع ذلك فقد جعلها بعضهم من الاجارات الملزمة .

والى بيان ذلك باختصار :

قال الكرخي ، في اللقطة : انا قال من وجدها فله كذا فله أجر مثله لانها اجارة فاسدة لاحتمال عدم التمكن من انجاز العمل كالجمالة في رد الضوال ، واعدها بعض الحنفية من الاجارات الباطلة ، اذا جهل الطرف الثاني لان العقد لا ينعقد الا اذا تحقق القبول ، ولا قبول ما لم يتعين المتعاقدان .

(١) مقدمات ابن رشد ٦٣١/٢ ، والمدونة الكبرى ٤٥٦/٤ ، وشرح الخرشى على مختصر الخليل وبهامشه حاشية على العدوي ٥٩/٧ ، وحاشية الدسوقي على شرح الكبير للردبر ٦٠/٤ ، والام للشافعي ٧١/٣ ، المذهب للشيرازي ٤١١/١ ، مني المحتاج ٤٢٩/٢ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج للشيخ زكريا الانصاري ٦٢٤/٣ ، نهاية المحتاج ٤٦٨/٥ ، القواعد في الفقه الاسلامي لابن رجب الحنبلي ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المجل احمد بن حنبل لعلاء الدين ابي الحسن المرادوي ٣٨٩/٦ ، المنى لابن قدامة ٢٨/٦ .

قال ابن عابدين : من ضاع له شيء ، فقال من دلتني عليه فله كذا فالاجسارة باطلة لان المستاجر له غير معلوم ، والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فعلا .

أما ان عين الطرف الثاني ، فالجعالة اجارة فاسدة .
قال ابن عابدين : اذا خصى اى العاقد فالاجارة فاسدة لكون ، مكان الرد غير مقدر ، فيجب أجر المثل وان عم فباطلة ولا أجر .

وذكر الشيخ زاده في التتار خانية قوله : ثم اعلم انه لاشئ للملتقط ممن الجعل أصلا الا بالشروط ، كمن رده فله كذا ، فله أجر مثله . ولكن الامام الجصاص من فقهاء الحنفية اعدّها من الاجارات الملزمة وقال فى هذا ، من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله درهم ، فان هذه اجارة جائزة ، وان لم يكن يشارط على ذلك رجلا بعينه .

وكذلك قال محمد بن الحسن فى السير الكبير : اذا قال أمير الجيش من ساق هذه الدواب الى موضع كذا ، أو قال من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله كذا . ان هذا جائز ومن حمله استحق الاجر (١) .

ويتبين ما سبق : أن الجعالة عند جمهور الحنفية : ليست بطزمة اذا لم يعين العاقد الطرف الثانى لتحقيق قبوله فان تعين المتعاقدان فهى اجارة فاسدة ، وثم حالة تجب فيها الجعالة استحسانا وهى الجعالة الناتجة عن رد الاتمسق (٢) صيانة للمال من الضياع .

ومع هذا فان الحنفية لم يوجبوا الجعالة فى الحيوانات الضالة لعدم تحقق الخطورة .

(١) المبسوط للرخسى ١٨/١١ ، وحاشية ابن عابدين ٢٨١/٤ ، الاختيار لتعلييل المختر للموصلى الحنفى ٣٤/٣ ، ومجمع الانهر ٧١٤/١ ، الهداية للمرغينانسى ١٧٨/٢ ، احكام القرآن لابي بكر احمد ابن على الجصاص ١٧٥/٣ ، بدائى سبع الصنائع للكاسانى ٣٨٢٤/٨ .

(٢) العبدالابق هو الهارب من سيده ، المراجع السابقة .

قال الكاساني : استحقاق الجعل طريق لصيانة الأبق عن الضياع وصيانة المال
عن الضياع واجب بخلاف الضالة لان الدابة اذا مُلِتْ فأُتِيَتْ تَرعى فى المألوقة فيمكن
الوصول اليها بالطلب عادة ، والى هذا ذهب المرغيناني •

ونكر على افندى رحمه الله ان الادلة النقلية لم ترد فى الجعالة الواجب بـ
الضوال خلافا للآبق اذ أوجب الصحابة فيه جعلاً وان اختلفوا فى مقداره ولو قدم للملتقط
شيئاً استحسن ذلك ابن نجم على سبيل الذنب دون الالتزام •

وبهذا يتبين لنا ان الجعالة مشروعة عند الجماعى وهى باطلة عند جمهور الحنفية
ان جهل الطرف الثانى لان العقد لا ينعقد الا اذا تحقق شرط القبول • وهى اجارة
فاسدة اذا عين الطرف الثانى لاحتمال عدم التمكن من انجاز العمل فيها •

وقد استدل جمهور الحنفية على ماذهبوا اليه بان الجعالة نوع من المقامرة ، وقال
السرخسى : لو قال من وجد فرسى الضالة فلم يبلغ من المال فهذا قمار لتحقق الخطورة
فى استحقاق المال •

ولكن يمكن ان يرد على هذا بأن مال الموجب لا يذهب الا بعد حصول المقصود فى
الالتيان بالشئ الذى اراده ، ولان المجهول له لا يستحق المال الا بعد عمله فى تحقيق
شرط الواعد ، وانما لم يتمكن من تحقيق شرط الواعد فلم يخسر مالا عائداً له ابتداءً
ليكون قماراً ، وبناء على هذا فلا تكون الجعالة من المقامرة (١) كما يبدو لى والله اعلم •

ثم قالوا ان العقد مع المجهول لا ينعقد وبدون القبول كذلك بل يكون كلام العاقدين
لفوا غير ملزم (٢) •

ولكن يمكن أن يرد على ذلك بأن الطرف الثانى يكون كالمعين القابل بعد تقديم
الجهد والكلفة فى تحقيق شرط الواعد ، وهذا دليل على قبوله وان لم يكن معيناً حين
وعد الموجب بالجعل المقرر اذ لو لم يقبل لما شرع بالعمل حتى أنجزه •

(١) المبسوط ١١/١٨ ،

(٢) المرجع السابق ، وبانواع الصنائع للكاسانى ٨/٣٨٧٥ •

وثانيا : ان الجعالة لا مبرر لعدم الاخذ بها لانها شبيهة بالعقد الحقيقي حيث ان الموجب يعد المعين أو غير المعين بالعمل بعد العمل الخاسر المراد انجازه وانتهاء الطرف الثاني سواء كان مجهولا ام غير مجهول من العمل ، يدل على قبوله ابتداء ولا موجب للانصاع عن القبول وقت واعد الموجب بالعمل لان قبوله في ذلك الوقت أو رفضه لا يفتي شيئا اذ ان أثر عقد الجعالة لا يظهر الا بعد انتهاء الطرف الثاني من العمل وقيامه بالعمل قربة تتل على قبوله وقت الوعد اذ لو لم يقبل لما قدم جهدا في تحقيق الفعل الذي فرائده الموجب (١) .

هذا ، بالاضافة الى ما ثبت من النصوص الحائلة على مشروعية الجعالة كما سنوضح بعد .
الظاهرية : يرى الظاهرية (٢) عدم جواز الجعالة الا اذا توفرت فيها شروط الاجارة
كافة ، لان الجعالة عندهم وعد يلتزم به صاحبه على سبيل الاستحباب دون الوجوب .

ولكن يمكن ان يرد عليهم بالاضافة الى أدلة مشروعية الجعالة ، بأن الجعالة عقد خاص لا علاقة له بالاجارة وان كان يشبهها من بعض الالوجه لان المجهول له لا يستحق الوعد الا بعد تحقيق العمل وفق ما أراد المعلن ، ولا موجب لقياس الجعالة على الاجارة من حيث اشتراط تعيين الثاني .

هذا ، بالاضافة الى ما ذكرناه في الرد على الحنفية وايضا ما ثبت من النصوص الآتية في الدليل على مشروعية الجعالة .

دليل مشروعية الجعالة :

استدل جمهور الفقهاء (٣) على مشروعية الجعالة بقول الله تعالى: " ولما دخلوا على يوسف آوى اليه أخاه قال انى انا أخوك فلاتبتئس بما كانوا يعملون ، فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه ثم أنن مؤنن ايتها العير انكم لسارقون ، قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون ، قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حملل

(١) وانظر: خالد رشيد الجميل - ص ١٧ ، ٢٧ . نظرية الوعد بالمكافأة .

(٢) المحلى لابن حزم ٢٣٦/٨ ، ٢٣٧ .

(٣) المراجع المشار اليها في تعريف الجعالة عند جمهور الفقهاء .

بمعير وأنا به زعيم" (١) (x)

فقد استدلل جمهور الفقهاء (٢) على القول بمشروعية الجعالة وأنها جائزة بهذا النسي
القرآني ، ونذكروا أن الواجب على الملتزم حمل بعير من الطعام جعلاً لمن يأتي بالصواع
المفقود .

(١) الآيات ٢٩ : ٢٢ من سورة يوسف (x) لم يأخذ ابن حزم بحكم الآية التي اثبتت
مشروعية الجعالة لأنها حكم التزم به أصحاب الشرائع السماوية القديمة وشرائع من
قبلنا ليستشرائع لنا عنده لقوله تعالى : " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا " بعض
الآية ٤٨ من سورة المائدة ، المحلى ٢٢٤ / ٨ ، ولكن يُرد عليه بأن الإيمان بالنسي
يوجب الالتزام بأحكامه سواء ورد في الشرائع القديمة أم لم يرد والشرائع السماوية
يجب الإيمان بأنها من الله تعالى إلا أن نصوصها لم تثبت يقيناً نظراً لاختلافها
لفظاً ومعنى لهذا فإن الالتزام بها غير واجب أما أحكام الشرائع التي تثبت بنسي
القرآن الكريم فإن الالتزام بها واجب لأنها جزء من القرآن الكريم دون النظر إلى
ورودها في الشرائع القديمة أو عدم ذلك وإن الله تعالى إذا حكى لنا عن شريع
الماضيين دون انكار ، دل ذلك على صلاحه وبالتالي يصير شرعاً لنا ، وللأصوليين
بحث مفصل عن شرائع من قبلنا لأمجال للخوض فيه في بحثنا هذا ولو وردت في
القرآن الكريم آية تخالف في الحكم الآية التي وردت في سورة يوسف لما جاز
القول بمشروعية الجعالة حيث أن القرآن الكريم لم يشر إلى خلاف ذلك وحيث
أن السنة النبوية دلت على مشروعية الجعالة فإن الالتزام بحكم الآية الواردة في سورة
يوسف يكون واجبا . وانظر المستصفي لمخزالي ص ١٩٧/١ والأحكام في أصول الأحكام
للإمامي ١٢١/٤ وما بعدها والوجيز لكتّور عبدالكريم زيدان ص ٢٦ وما بعدها ،
والكفالة والحوالة لكتّور عبدالكريم زيدان ص ١٠٦ ، ود . خالد رشيد الجميلي
شار إليه سابقاً ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) المراجع المشار إليها في تعريف الجعالة عند الجمهور .

والى ذلك ذهب جمهور المفسرين : كالقرطبي (١) ، والرازي (٢) ، وابنه كثير (٣) ، وابن العربي (٤) ، والجمامي (٥) من الحنفية ، وأبو السعدي (٦) والجل (٧) ، والنسفي (٨) ، والزمخشري (٩) ، والالوسي (١٠) .

وقد اخذ بذلك النى جمهور الفقهاء والاكثر منهم اعتبره دليلا مباشرا لمشروعية الجمالة كالحنبلة وجمهور المالكية ، وجمهور الشافعية (١١) .

واعتبر البعض منهم ، كـ بعض المالكية وبعض الشافعية ان الدليل الاساسى لمشروعية الجمالة هو السنة وأما هذا النى فهو للاستغناء بمشروعيتها .

-
- (١) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٢٣٢/٩ .
 - (٢) تفسير الرازي ١٤٩/٥ .
 - (٣) تفسير القرآن الكريم لابن كثير ٤٨٥/٢ .
 - (٤) احكام القرآن لابن العربي الطبعة الاولى ١٠٨٤/٣ .
 - (٥) احكام القرآن للجمامي ١٧٥/٣ .
 - (٦) تفسير ابوالسعود بهاسم الرازي الطبعة الاولى ١٧٨/٥ .
 - (٧) الفتوحات الالهية لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجل ٤٧٠/٢ .
 - (٨) لباب التأويل فى معانى التنزيل وبهاسمه مفاركة التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ١٩٨/٢ .
 - (٩) الكشف للزمخشري ١٤٧/٢ .
 - (١٠) روح المعاني للالوسي الطبعة الاولى ٢٥/١٣ .
 - (١١) نهاية المحتاج ٤٦٣/٥ ، المهذب للشمس الرازي ٤١٢/٢ ، كفاية الطالب الربانى فى شرح رساله ابى زيد القيرواني ١٦٨/٢ وما بعدها ، المغنى لابن قدامة ٢٧/٦ ، والجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٢٣٣/٩ .

ولكن رد عليهم من جماهير مذهبيها ومن جماهير المفسرين بما لا نرى الاطلالة فيه
لانه أيا كان الامر فهي مشروعة بالسنة عند الجمهور ، وبالسنة والكتاب عند أكثر هــذا
الجمهور (١) .

أما السنة فقد ذكر البخارى في صحيحه : حدثنا اوالنعمان حدثنا ابو عوانة عن
بشر عن ابي المتوكل عن ابي سعيد رضى الله عنه قال : " انطلق نفر من اصحاب النبى
صلى الله عليه وسلم فى سفرة سافروها ، حتى نزلوا على حى من احياء العرب فاستضافوهم
فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحى فسعوا له بكل شىء ، لا ينفعه . شىء
فقال بعضهم : لو أتيتهم هو لا الرهط الذين نزلوا لعله أن يكون عند بعضهم شىء .
فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شىء لا ينفعه فهل عند
احد منكم من شىء ؟ فقال بعضهم نعم والله ، انى لأرقى ، ولكن والله لقد استخفناكم
فلم تضيفونا ، فسط أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا . فمالحوهم على قطيع من الغنم
فانطلق يقتل عليه ويقرأ (الحمد لله رب العالمين) فكانما نشط من عقال ، فانطلق يمشى
ومسبه قلبه قال فأووفوهم جعلهم الذى صالحوهم عليه . فقال بعضهم : اقسوا ، فقال
الذى رقى : لا تفعلوا حتى تأتى النبى صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذى كان فننظر
ما يأمرونا . فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ، فقال : وما يدريك أنها
رقية ؟ ثم قال : قد اصبتم ، اقسوا واضربوا لى معكم سهما . فضحك النبى
صلى الله عليه وسلم (٢) . وهذا الحديث قد استند عليه جمهور الفقهاء كدليل على مشروعية
الجعالة ولكن ابن حزم ذكر أن هذا الحديث مع انه صحيح لكن الذى فيه هو اباحة أخذ
ما أعطى الجاعل على الرقية فقط ثم قال وهكذا نقول ولكن ليس فيه القضاء على الجاعل بما
جعل ان ابي ان يعطيه .

ويمكن الرد على ابن حزم بأن الحديث يدل على ان الجعالة مشروعة ويدل على وجوب
الالتزام بدفع الجعل ويعلقه على شرط انجاز العمل . وبذلك يثبت المعنى وهو ما قال به
جمهور الفقهاء وهو الراجح فى نظرنا لان الضرورة والحاجة تدعو الى اباحة الجعالة لان الانسان
قد يبحث عن ماله وقد يبتغى تحقيق عمل ولا يجد من يتفق معه فاذا ما أطلق خطاب به
وجعله شاملا لغير المعين فقد يجد من يعينه على تحقيق مبتغاه .

(١) نهاية المحتاج ٤٦٢/٥ ، المهذب للشيرازى ٤١٢/٢ ، كفاية الطالب الربانى فى شرح
رساله ابي زيد القيروانى ١٦٨/٢ ، وما بعدها ، المغنى لابن قدامة ٢٧/٦ ، والجامع
لاحكام القرآن للقرطبى ٢٣٣/٩ .

(٢) صحيح البخارى مطبوع مع فتح البارى لابن حجر ٥٢٩/٤ . دار الريان للتراث
رواه مسلم فى صحيحه مختصرا ، مجلد ٥ ، ١٨٧/١٤ ، نيل الاوطار للشوكانى
٢٨٩/٥ .

ومن هنا فالجعالة جائزة، أي غير لازمة مالم يتحقق العمل وفق شرط الجاعل (١) ومع أن الحنفية قالوا برد الأبق ومع أنهم يعطون بالقياس لكنهم لم يقيسوا عليه هنا، فلم يقل جمهورهم بالجعالة في غيره ولكن رأيهم في هذا لا يقوى على معارضة جمهور الفقهاء لما ذكرنا .

شروط صحة الجعالة

نود أن نشير أولا الى أن الجعالة لها علاقة وثيقة بالاجارة وكأنها فرع من عقود الاجارة ، وان كانت تختلف عنها في بعض الامور . والمقام لا يتسع لبسطه ، ولذلك سنقتصر على ذكر شروط صحة الجعالة عند القائلين بها وذلك فيما يتعلق بموضوع البحث حتى لانخرج عما نحن بصدده .

- (١) يشترط في العاقد أي الجاعل أن يكون أهلا للتصرف (٢) كالاجارة (٣) .
- (٢) يشترط وجود العامل إذ قد يعد صاحب الشيء المفقود بالجعل لمن يرد ضالته ، او لمن يقوم بعمل معين ، ولا يلبي أحد طلبه فلا يعد عقد الجعالة مشروعا لان أثر هذا العقد هو استحقاق الجعل المعين واذا لم يوجد العامل فلا يستحق احد

-
- (١) ابن حزم المحلى ٢٢٧/٨ ، المغنى لابن قدامة ٢٧/٦ ، مغنى المحتاج ٢/٤٢٩ ، خالد رشيد مشار اليه سابقا ص ٣٨ .
 - (٢) شرح الخرشي ٦٠/٧ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للرددير ٦٠/٤ ، مواهب الجليل للحطاب ٤٥٢/٥ ، ٤٥٥ ، كفاية الطالب الريانسي ١٦٨/٦ ، مغنى المحتاج ٢/٤٣٠ ، حاشية الجمل ٦٢٢/٤ ، نهاية المحتاج ٤٦٨/٥ ، الانصاف ٣٨٩/٦ ، المغنى ٢٧/٦ ومع ان ابن حزم لم يقل بمشروعيه الجعالة لكن قال يستحب الوفاء بالوعد واذا وجد عقد قد استوفى شروط الاجارة فان العاقد يلزم بتنفيذه - المحلى ٢٣٦/٨ .

- (٣) وعلى الرغم من اشتراط المالكية العاقد لانعقاد الجعالة فقد ذهب بعضهم الى الزام صاحب المال المفقود بجعل المثل فيما اذا جاء احد المشتغلين برد الضوال بالفضالة الهارية ، وان لم يكن نصب لذلك نفسه فليس له الانفقتة اذا لم يسمع وعد صاحب الفضالة بالجعل ، اما لو سمعه منه او بواسطة فيجب على العاقد الجعل الذي قدر لرده ، الشرح الكبير للرددير ٦٤/٤ ، شرح الخرشي مع حاشية العدوي ٦٣/٧ ، مواهب الجليل ٤٥٣/٥ .

الجعل . وهذا قدر متفق عليه بين الفقهاء (١) .

(٣) الصيغة : يرى جمهور الفقهاء القائلون بمشروعية الجعالة ان الصيغة شرط مسن شروط الجعالة . كقول الجاعل ان رددت ضالتي فلك كذا او من يرد على ضالتي فله كذا ، وتلك الصيغة شرط من شروط موجبات استحقاق العامل العوضي والزام

(١) مع ملاحظة ان العامل لا يستحق الجعل الا اذا صدر الايجاب من العاقد فلو جاء العامل بالشئ المفقود بلا وعد من صاحبه لا يستحق شيئا لان ذلك حدث تبرعا بلا عقد ، ويستحق العامل الجعل اذا قام بالعمل بناء على ايجاب العاقد . والعامل كما ذكر الشيرازي يستحق الجعل المقدر وان لم يتفق الموجب معه بعينه فلو قال من جاء بضالتي فله كذا يستحق الجعل اي عامل يقوم بالعمل الذي ابتغاه العاقد ، وهذا ما يراه الشافعية ، الام ١٦٩/٤ مذهب ٤١١/١ - ويرى المالكية ان العامل الميهم اذا لم يسمح بايجاب العاقد وجاء بالشئ المفقود وجب له جعل المثل ان كانت عادته او علمه في رد الضوال وجعل المثل واجباً وان كان اكثر أو اقل من الجعل المسمى لان العامل لم يتعاقد مع العاقد حين جاء بالشئ المفقود ، لذا فقد وجب له جعل المثل لاغيره ، وان لم يكن العامل مشهورا برد الضوال لم تجب له غير النفقة التي انفقها على المفقود ان كان مما ينفق عليه كما ذكر الخراسي في شرحه على مختصر خليل ٦٤/٧ وانظر حاشية ابن رحال ٤٠٧/٢ ، وعند الحنابلة اذا عين العاقد العامل وجب كل الجعل له بعد انجاز العمل ، ويجوز ابهام العامل عند الحنابلة وفي هذه الحالة يستحق الجعل كل من انجز العمل المراد انجازه ، واذا عين العامل لا يستحق غيره الجعل وان قام بالعمل لان العاقد لم يتعاقد معه كما ذكر ابن قدامة في المعنى ٢٨/٦ ، وجدير بالذكر ان جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة اجازوا ان يكون العامل معينا او ميبها وانظر المراجع السابقة ود . خالد الجميلي مشار اليه سابقا ص ٥٦ وما بعده . ولا يفتونا ان نشير الى ان جمهور الحنفية الذين لم يأخذوا بالجعل المسمى ذهبوا الى القول بايجاب اجر المثل للعامل في الجعالة المسماة عندهم بالاجارة الفاسدة بشرط قيامه بعمل يستلزم جهدا وكلفة ، المبسوط ١١/١٣ ، رد المحتار ٢٨١/٤ .

العاقدة بما وعد (١) .

(٤) العمل الموجب بالجعل : يرى جمهور الفقهاء القائلون بمشروعية الجعالة أن العمل ركن من أركان الجعالة يستحق العامل بموجبه الجعل الذي وعد به العاقب، ولهذا قالوا بأن العامل لا يستحق الجعل إذا كان الشيء المفقود بيده قبل أن يعد العاقدة بالجعل لأن العامل يجب عليه أن يرشد صاحب هذا الشيء إلى ضالته إذا كان عالما بها قبل صدور العقد (٢) .

(١) إلا ما يراه بعض المالكية كما ذكرنا في الهامش قبل السابق ، ولا ما يراه أيضا بعض الحنابلة من أن العامل يستحق في بعض الأعمال المشابهة للتجارة أجر المثل إذا عمل دون صدور الصيغة من الموجب كما لو انقذ شيئا من تلف محتوم . نهاية حاشية المحتاج ٤٦٥/٥ ، حاشية الجمل ٦٢٥/٣ ، ٦٣٢ ، المهذب ١١٢/١ ، كفاية الطالب الرباني ١٦٩/٢ ، حاشية الدسوقي ٦١/٤ ، مواهب الجليل ٤٥٢/٥ أحكام القرآن لابن العربي ١٠٨٥/٣ ، المغني ٣٠/٦ ، منتهى الإرادات ١٥٥١/١ ، كشف القناع ٢٠٣/٤ .

(٢) ذكر المالكية أن العامل لا يستحق الجعل من الملتزم ما لم يقوم بعمل ، وأن حقق إرادة العاقدة ، فلو قال العاقدة من وجد ضالتي فله دينار وكان العامل يعلم بمكانها لم يستحق شيئا لأن رد المفقود إلى صاحبه أو إرشاده إلى مكانه واجب على من علم به . وأن حقق العامل إرادة العاقدة بعد صدور العقد منه استحق الجعل وأن لم يتحمل كلفة في عمله إذا لم يكن عالما بمكان المفقود قبل صدور العقد ، وقال بعض المالكية بأحقية أخذ العامل الجعل إذا كانت مهنته في رد الضوال إذا جاء بالمفقود قبل صدور العقد وفي هذا يقول الخطاب ، أولا : قال ابن سلمون ومن رد أبقسا أو ضالّة من غير عمل فلا جعل له على رده ولا على دلّالته لوجوب ذلك عليه . ثانيا : وأن وإن وجد قبل أن يجعل ربه فيه شيئا فانظر فإنه إن كان ممن يطلب الأباقي أو الضوال وقد عرف بذلك فله جعل مثله - وإن لم يكن ممن نصب لذلك نفسه فليس له إلا نفقته ، مواهب الجليل ٤٤٥/٥ ، مقدمات ابن رشد ٦٣٥/٢ ، حاشية الدسوقي ٦٠/٤ ، ٦١ - وقد اختلفت المالكية فيما إذا أنجز العامل جزءا من العمل الذي إرادته الملتزم كما إذا قال الجاعل من وجد ضالتي المفقودتين فله مائة جنية ، ووجد العامل أحدهما فقول أوجب للعامل النصف وقول أوجب له جعل المثل ، مقدمات ابن رشد ٦٣٥/٢ ، الطونة الكبرى ٤٥٩/٤ .

..... ثُمَّ خَالَتْ تَبَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ يَسْتَحِقُّ مِنَ الضَّالَّةِ فِي يَدِهِ الْجَعْلَ كَمَا ذَكَرَ
الشَّرِيفِيُّ فِي مَعْنَى الْمَحْتَاجِ ٤٣١/٢ وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَحَقُّ فِي جِهَةِ نَائِيَّةٍ
لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرِدَ الشَّيْءُ الْمَفْقُودُ إِلَى صَاحِبِهِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ جَهْدٍ وَكُلْفَةٍ فَانَّهُ يَسْتَحِقُّ
الْعَوْنُ بِسَبَبِ الْكُلْفَةِ الَّتِي يَقْدِمُهَا يَرِدُ الْمَفْقُودُ ، وَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ حِينَ صَدَرَ عَقْدُ الْجَعَالَةِ
مِنَ الْعَاقِدِ .

وعند الشافعية انه يشترط في العمل الكلفة اي الجهد والمشقة . غير
ان بعضهم يرى استحقاق العامل الجعل اذا وصف الشيء المفقود وصفا يفيد
العلم به ولكنه مرجوح عند الشافعية .

وإذا قال صاحب الضالة من رد شأني المفقودتين فله دينار ورد العامـل
واحدة منهما استحق نصف دينار لانه أنجز نصف العمل الذي اراد الطلزم انجازه
معنى المحتاج ٤٣٢/٢ ، المذهب ٤١٢/١ وكما علمنا فان جمهور الحنفية لم يقل
بمشروعية الجعالة الا في الجعالة الواجبة في رد الأبق ولا يجب الجعل مالم يسرد
الأبق المفقود الى صاحبه ١٠ اما الدال على الأبق فانه لا يستحق الجعل لان موجب
الجعل انجاز العمل . والدلالة عليه لا تكفي بدليل انه لو مات أو هرب من يد
واجده قبل رده الى صاحبه لا يستحق الجعل ، بدائع الصنائع للكاساني ١٨٧٤/٨ ،
حاشية ابن عابدين ٢٨٦/٤ المبسوط ١٨/١١ وما بعدها ، د/ خالد رشيد مشار
اليه سابقا ص ٨٠ وما بعدها .

(٥) الجعالة لا تكون في العمل الذي يجب على العامل فعله لان الجعالة للحاجة فإذا قال العاقد من دلتني على ضالتي فله كذا فإذا كان العامل عالما به وكان الشيء المفقود بهيه فلا يستحق الجعل لان العوض يجب بعد العمل ولم يقدم العامل عملا بل قدم ما يجب عليه ان يقدمه لصاحب الشيء المفقود قبل صدور عقد الجعالة منه اذا كان العامل عالما به (١) .

(٦) يشترط كون الفعل مباحا شرعا ففى صحة عقد الجعالة لان العمل غير المشروع لا يجوز التعاقد عليه ، فإذا اتفق العاقد مع العامل على أن يقتل أو يسرق أو يقاتل وانجز العمل فلا يلزم العاقد بشيء بل تجب عقوبته حسب نوع الجريمة . . . (٢) .

(٧) ومن شروط صحة الجعالة الا يكون العمل لامنعة فيه للجاعل الا بتمام العمل كرد الضالة فان العمل لا ينفعه الا برد الضالة اليه ، والمجمول له لا يستحق الجعل .
الا اذا تم العمل العمل .

فإذا لم يأت المجمول له بالملبوع فلا ينتفع الجاعل بشيء ، فإذا لم يأت العامل باللقطة فلا ينتفع الجاعل بشيء ، فإذا عمل العامل بعنى العمل وترك العمل فان الجاعل ينتفع بعمله هذا دون عوض (٣) .

(٨) متى شرط الزمان والمكان : يرى الشافعية والحنابلة والجعفرية انه اذا اشترط الجاعل على العامل ان يرد ضالته ، من مكان معين . الزم بذلك بدفع كل الجعل الى العامل ، فان رد العامل الضالة من وسط الطريق لم يلزمه ان يدفع غير نصف الجعل للمعالم .

(١) الا ما استثناه البعنى كأن يكون فى جهة نائية ويستلزم جهدا وكلفة كما ذكرنا سابقا .
المدونة الكبرى ٤/٤٥٨، ٤٥٩ - مقدمات ابن رشد ٢/٦٣٥ - شرح الرسالة ٢/١٧٠ ، المذهب ١/٤١٢ مغنى المحتاج ٢/٤٣٢ ، نهاية المحتاج ٥/٤٧٥ ،
المغنى لابن قدامة ٦/٢٧ ، الانصاف ٦/٣٩٠ .

(٢) مقدمات ابن رشد ٢/٦٣١ ، المنتقى للباحي ٥/١١٠ ، المغنى لابن قدامة ٦/٣٠
نهاية المحتاج ٥/٤٦٩ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٣/٢٢٢ .

(٣) المراجع السابقة .

ولو رد العامل الفالة من مكان أبعد من المكان الذى حددته صاحب الفالة
لم يستحق غير الجعل المتفق عليه ، لان الكلفة التى قدمها العامل كانت تبرعا
لايوجب العوضى •

ويرى اكثر المالكية عدم جواز تحديد المكان • ويرى بعضهم جواز تحديده •
اما اشتراط الزمان فان الشافعية كما يظهر من كلام الشريينى (١) لم يجوزوا
تحديد العمل فى الجعالة بزمان معين لاحتمال ضياع جهد العامل سدى فى الزمن
المحدد ان لم ينجز العمل كما أراد الجاعل •

ونهب المالكية الى هذا الا انهم قالوا بصحة عقد الجعالة المحدد بالزمن
اذا اشترط العامل منحه حق ترك العمل متى شاء (٢) كما يحق للعامل الجعل
المتفق عليه اذا أنجز العمل قبل مضي الزمن المتفق عليه •

والى هذا ذهب اكثر الحنابلة •

والراجع كما يبدو لى أن الجعالة يجوز تحديدها بزمان معين اذا اقتضت
الحاجة ، ويجوز عدم تحديدها بزمان معين ، اذ لاوجب لبقاء العاقد ملزما مدى
الحياة بسبب وعد وعد به للعامل معين أو مبهم بأعطائه جعلا محددًا ، اذا رد له
فالة معينة أو أنجز له عملا مخصوصا ، لان مرور الوقت يوء ثر على قيمة الفالة
المفقودة ويوء ثر على كل عمل مراد انجازه ، فانما مالم يصح للعاقد ان يحدد عقده
بزمان معين فقد لا يحصل على منفعته المنشودة فى رد فالاته التى اكل طمسول
الدهر على قيمتها وشرب ولم تعد تساوى الجعل الذى وعد به •

(١) مفنى المحتاج ٤٢٩/٢ وما بعدها ، نهاية المحتاج ٤٧٠/٥ ، المهذب ٤١٣/١ ، شرح
الخرشى ٦٠/٧ وما بعدها ، المدونة الكبرى ٥٨/٤ ، حاشية الدسوقى مع الشرح الكبير
للردير ٦٠/٤ ، كفاية الطالب الربانى بشرح رسالة أبى زيد القيروانى ١٦٩/٢ ،
المفنى ٢٩/٦ ، الانصاف ٣٨٩/٦ ، وما بعدها ، د - خالد الجيلى مشار اليه
سابقا ص ١١٠ ، ١١٦ •

(٢) لانه يعتبر قد رجع الى أصل الجعالة من كون الزمن مفنى •

(٩) الجعل : الجعل هو العوض أو المقابل الذي يعد به الواعد - الجاعل - لمن ينجز عملا مخصصا ويناء على انجاز العامل العدل وفق الشروط التي اشترطها العاقد يستحق العامل الجعل الموعد به ويشترط فيه ان يكون معلوما (١) .

(١) وعند الشافعية ان كان عينا وجبت مشاهدته والا فله اجر المثل وكذلك لو وصفه له الجاعل وتبين خلافه فله اجر المثل ، ويجوز الجعل في العوض في حالتين (١) الجعالة الحادثة في الحرب كما لو قال الامام من قتل قائد العدو فله جواد أو فله سيف .

(٢) أن يقول العاقد للعامل حج عني واعطيك نفقتك لانه لعل الخصومة في الصورة الاولى غير متحققة لان القائد الطريم يجب ان يرضى من انجز العمل وان كان الجعل ميبها ، أما في الثانية فيلها بعضهم . وبعضهم يرى انها جعالة فاسدة وتستوجب أجرة المثل ولا يستحق العامل في الجعالة العوض الا بعد الفراغ من العمل ولو اشترط العامل تمجيل العوض فسد عقد الجعالة ، وكلما فسد عقد الجعالة وجب اجر المثل بدل العوض ، ويجوز أن يكون العوض جزءا من المفقود ان كان العامل عالما به والا فيستحق اجر المثل لبراءة الخصومة ويجوز أن يغير اي العاقد العوض بالزيادة أو النقصان أو الجنس ان كان مالا عينيا ، لكن ان كان العامل قد شرع في العمل قبل التغيير أو لم يسمع بالتغيير وجب على الجاعل أجر المثل ، وان مات المالك بعد الشروع في العمل ثم رده العامل وقد أنجز العمل الى وارثه فيقدر قسط ما عمله العامل قبل موت المالك أما بعد موته فعطه بغير اذن من الورثة فلا يجب عليهم جعله لذلك ، وأما لو مات العامل يرد الوارث المفقود الى المالك فان كان العامل اصلا كان معينا فليس للورثة الا بما يساوي ما عمله العامل وهو حي ، أما ان كان ميبها فلولورثة كل ما كان قد وعد به العاقد .
حاشية الجمل ٦٢٢/٢ ، مغنى المحتاج ٤٣١/٢ ، ٤٣٢ وما بعدها ، نهاية المحتاج ٤٦٥/٥ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ .

هذا ويرى المالكية في العمل ان يكون غير متعدد لان العمل المتعدد اذا لم يحتمل انجازه يجر نفعا الى صاحب المال دون انتفاع المجهول له وينبغي ان يكون منتفعا به مقدورا على تسليمه والعامل يستحق جعل المثل اذا انجسر العمل ولم يسمع صيغة العاقد لامباشرة ولا بواسطة اذا كان العامل متنهنا =

ولا يبعد صاحب الشيء المفقود ملزما بشيء ما لم تصدر منه الصيغة الدالّة على العمل كما يرى جمهور الفقهاء (١).

== رداً للزوال والا فلا ما انفق دون الجعل وإن سمح العامل صيغة العاقد مباشرة أو بواسطة يجب له الجعل المسمى من مال العاقد وإن كان فوق قيمة الضالة، وإذا أنجز العامل العمل وكان الجعل المسمى فاسداً وجب له جعل المثل للثلا بضياع حقه ولثلا ينتفع العاقد بدون عوض وإن اتفق مع العامل على إعطائه جعلاً إذا عمل ولم ينجز العمل وجب للعامل الجعل المتفق عليه كما لو قال إن جئتني بضالتي فلك خصة دراهم وإن بحثت عنها فلك درهم، ومن شرط العوض أن العامل لا يستحقه إلا بعد أنجاز العمل فإن اشترط العامل أخذ العوض نقداً لم يكن له هذا الشرط حتى لا يكون دائراً بين السلف والجعالة، التاج والكيل ٤٥٢/٥، مطبوع مع مواهب الجليل، مقدمات ابن رشد ٦٣٥/٢، شرح الخرشي ٦٠/٧، ٦٥، المدونة الكبرى ٤٥٨/٤، ٤٦٠، حاشية الدسوقي ٦٠/٤، ٦٥، خالد رشيد مشار إليه سابقاً ص ٨٩ وما بعدها.

وعند الحنابلة يجوز أن يكون الجعل جزءاً شائعاً ومجهولاً فيما لا تمنع التسليم مثل أن يقول أمير الغزو من دل على حصن فله ثلث ما فيه ويقول للسرية التي يسير بها لك خمس ماتغلمين أو ربعه وهذا ما يراه بعضهم، أما ما يمتنع تسليمه كما لو كان مثلياً معدوماً وقت التسليم فلا تجوز جهالة العوض فيه اتفاقاً. والراجع عند الحنابلة أن يكون العوض معلوماً سواء أمكن تسليمه أم امتنع. وهذا وكل عوض جاز اشتراطه في الاجارة جاز اشتراطه في الجعالة، الانصاف ٢٩٠/٦، المنفى ٢٧/٦: ٣٠٠.

(١) خلافاً لما يراه بعض المالكية من أن من وجد ضالة قبل أن يجعل ربهما لذلك شيئاً، فإن كانت مهيئته لذلك فله جعل مثله وإن لم يكن ممن نصب لذلك نفسه فليس له إلا نفقته. المراجع السابقة وحاشية الدسوقي ٦٠/٤، ٦١، مقدمات ابن رشد ٦٣٥/٢.

المطلب الرابع عشر في : فسخ عقد الجمالة وأثره :

الجمالة عقد جائز ، ولكل واحد من طرفيه - الجاعل والعامل - الرجوع قبل الشروع في العمل ، والعامل يحق له ترك العمل سواء قبل الشروع فيه أم بعده .

أما الجاعل فهو غير ملزم كما ذكرنا إذا كان الفسخ قد حدث قبل الشروع بالعمل وهذا ما يراه جمهور الفقهاء ^(١) .

أما إن شرع العامل بالعمل وفسخ الجاعل العقد وجب عليه أن يدفع أجر المثل للعامل لأن عمل العامل لا بد أن يلتزم التعاقد له . والالتزام يكون بتقدير الممض ، وإيجاب أجر المثل كما يرى الفقهاء ^(٢) .

ويلاحظ إن مسألة تصور فسخ العامل العقد إنما ذلك فيما إذا كان العامل معينا ، أما غير المعين فلا يمكن تصور فسخه لعقد الجمالة لأن أثره في عقد الجمالة لا يبدو إلا بعد انجاز العمل ، كما يبدو لي ، والله اعلم .

هذا ، وثمة تصور حالة تبدو وهي : ما إذا اختلف الواجد للقطعة مع المالك فسي الجعل وإلى بيانه :

المطلب الخامس عشر في : اختلاف المتعاقدين :

إذا اخطف الواجد للقطعة مع المالك في الجعل فقال الواجد جعلت جعلاً فسي رد لقطعتك وقال المالك لم أجعل ، أي إن اختلف في أصل العقد ، ولم يكن للعامل بينة فالقول قول المالك مع يمينه . وهذا ما يراه جمهور الفقهاء .

(١) خلافاً لبعني المالكية الذين يرون أن التعاقد بعد ملزماً بالعقد فلا يحق لفسخه إن يفسخ عقد الجمالة (وإن لم يشرع العامل بالعمل ، لكنه مرجوع في المذهب المدونة الكبرى . ٤/ ٤٦٠ ، شرح الخرشبي مع حاشية المدوني ٧/ ٦٥ ، حاشية المدوني مع الشرح الكبير للدردير ٤/ ٦٥ ، مواهب الجليل مع النجاشي والاكيسيل ٥/ ٤٥٥ ، مقدمات ابن رشد ٢/ ٦٤٢ ، نهاية المحتاج ٥/ ٤٢٤ ، مغني المحتاج ٢/ ٤٢٣ ، حاشية الجمل ٣/ ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، المهذب ١/ ٤١٢ ، كشف القناع ٦/ ٢٠٦ ، المغني ٦/ ٢٢٧ .

(٢) المراجع السابقة .

وفي المنهب المالكى انه فى مثل هذه الحالة المتكورة لم يصدق العامل ولم يحلف المتكروان كانت مهنة العامل رد الضوال فله جعل مثله والا فيكون له النفقة (١) .

واما اذا اختلف الطرفان فى قدر العوض كما لو قال العامل وعدتني بخمسة دراهم وقال الجاعل بل بثلاثه فيتخالف ، واذا تحالفا بطل المسمى فى عقد الجعالة ووجب اجر المثل للعامل خلافا لبعض الحنابلة الذين يرون فى هذه السألة ان القول قول المالك لان الاصل عدم الزيادة المختلف فيها (٢) .

ومما سبق يتضح لنا انه اذا شرط المالك جملا سواء كان لمعين أو منهم فيكون ملتزما بما شرط حسب التوضيح السابق .

وبقى تصور وهو ما اذا لم يشترط المالك جملا لمن يجد الشيء المفقود فهل يكون ملزما بدفع جعل أو بمعنى آخر مكافأة للواجد أم لا ؟ وهذا ما سنتكلم عنه فيما بأتى :

(١) ذكرنا أن جمهور الحنفية لم يقل بمشروعية الجعالة الا فى الجعالة على رد الاتى وقالوا اذا جاء العامل بأبى دون تكليف مسبق من صاحبه مطالب بالجعل وانكر صاحبه كونه أبى قال كان مرسل لا يجازى عمل قالقول قول صاحبه مع بيينة اذا لم تكن هناك بيينة للعامل ولم يوافق الجاعل على دفع الجعل ، المبسوط ١١/١١ ، حاشية ابن عابدين ٢٨١/٤ ، الهداية ١٧٨/٢ ، شرح الخرشي مع حاشية العدوى ٦٤/٧ ، حاشية الصوقى على الشرح الكبير ٦٤/٤ ، مواهب الجليل وبهاشمه التاج والاكيل ٤٥٥/٥ ، نهاية المحتاج ٤٧٦/٥ ، مغنى المحتاج ٤٣٤/٢ ، شرح المنهج وحاشية الجمل ٦٣٠/٢ ، المغنى ١٣٠/٦ انصاف ٣٩٢/٦ .

(٢) المراجع السابقة .

المطلب السادس عشر في : حكم المكافأة للمتقط :

دون شرط الجعل من صاحبه

تمهيد :

سبق ان ذكرنا حكم الجعالة أى الوعد بالمكافأة ، أى المال الذى يعينه الواعد - الجاعل - لمن ينجز له عملا مخصوصا ، وبناء على انجاز العامل العمل وفق الشروط ، كما اوضحنا سابقا^(١) ، يستحق العامل المال الموعود به .

وببقى تصور وهو ما اذا لم يكن ثمة جعل فهل يكون هناك الزام على صاحب اللقطة بدفع شيء للمتقط كمكافأة على هذا العمل ؟ .

نشير الى ذلك فى :

القانون المدنى ، ثم فى الفقه الاسلامى :

١) المكافأة على رد الاشياء الضائعة فى القانون المدنى .

تنضى المادة ٨٧٣ مدنى بأن الحق فى اللقطة تنظمه لوائح خاصة ، وقد صدرت بالفعل فى مصر لوائح كثيرة وأوامر ادارية تحدد المدة التى تحفظ فى خلالها الاشياء الضائعة ، وتنظم كيفية التصرف فى هذه الاشياء بعد انقضاء هذه المدة .

وأهم هذه التشريعات الوضعية الامر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨م فهو اكثر التشريعات أهمية وشمولا ، وأهم ما يستخلص منه أحقية المتقط لنسبة مشعرة

(١) وذكرنا ان ذلك هو مايراه جمهور الفقهاء خلافا لما ورد فى المذهب الحنفى فى غير رد الأبق وذكرنا أن بعض المالكية قد ذهب الى ان العامل اذا وجد الضالة فسي مكان بعيد وقدم جهدا وكلفة فى ردها الى صاحبها استحق الجعل ان كانت مهنته ذلك ، حتى وان كانت الضالة بيده قبل صدور العقد من الواعد ، وان لم تكن مهنته ذلك فله ما أنفق دون الجعل مع ملاحظة ان العامل الذى مهنته ذلك فسي هذه الحالة يستحق جعل العث اذا أنجز العمل فى مثل هذه المسألة المذكورة ولم يسمع صيغة العقد لامباشرة ولا واسطة اذا كان ممتهنا هذا العمل كما سبق بيانه .

في المائة من قيمة الشيء الملتقط كمكافأة قانونية له ، وتعطى هذه النسبة لمن يقوم بتسليم الشيء الضائع وفق النظام القانوني الذي وضعه الامر العالي خلال المدة المحددة لذلك وهي ثلاثة ايام في المدن وثمانية ايام في القرى ، فانما تم التسليم في خلال المدة المذكورة استحق الملتقط عشر ثمن الشيء الملقوط (١) .

(٢) الفقة الاسلامي :

لم ينكر الفقهاء مايدل على أنه يلتزم صاحب اللقطة بدفع مبلغ معين الى الملتقط كمكافأة على تسليم الملتقط اللقطة لصحابها بطريقة الزامية ان لم يدفعها تحتسب قيمتها من اللقطة وتؤخذ منها أو يعلق تسليمها له على دفعه تلك النسبة أو يلتزم بدفعها له والا أصبحت حقا للملتقط يقاضى به صاحب اللقطة لاستحقاقه له قانونا . مالم يكن قد وعد الجائل - صاحب اللقطة - بذلك (٢) لان الالتقاط فيه معنى الامانة والولاية وفيه معنى الاكتساب .

والاول يظهر في الابتداء والثاني يظهر في الانتهاء وذلك الاخير اذا لم يوجد صاحب اللقطة ويدعيها بشرطه كما يرى جمهور الفقهاء (٣) .

-
- (١) الوسيط للعلامة السنهوري ٢٥/٩ ، ٤٠ ، د . فرج الصده - حق الملكية ص ١٣
د . محمد علي عرفه اسباب كسب الملكية ٣١/٢ ، د . مصطفى محمد عرجاوي - كسب الملكية بالميراث - رسالة دكتوراه - جامعة الازهر ١٩٨٢ م ص ٢٤ ، ٢٥ .
(٢) خلافا لجمهور الحنفية الا في رد الابقى حتى ولو بدون شرط الجعل ، المبسوط ١٠/١١ - ومع ملاحظه مايراه يعني المالكية فيما اذا كانت الضالة في مكان بعيد وقدم فيه الملتقط جهدا وكلفة وكان ممتننا رد السؤال فله جعل مثله وان لم يكن ممن نصب لذلك نفسه فليس له الا نفقته كما سبق بيانه ، مواهب الجليل ٤٥٥/٥ ، شرح الخرشى ٦٠/٧ ، المدونة ٤٥٨/٤ ، التاج والاكلیل ٤٥٣/٥ ، حاشية الدسوقي ١١٨/٤ ، المجموع شرح المذهب ١١٤/١٥ ، الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣٣٦٦/٥ ، ٣٤٦١ ، شرح المنهج وحاشية الجمل ٦٢٦/٢ ، مغنى المحتاج ٤٣٤/٣ ، نهاية المحتاج ٤٧٢/٥ ومابعدها ، الانصاف ٣٩٠/٦ ، ٣٩١ ، المغنى مع الشرح الكبير ٢٨٠/٦ ، ٣٨١ والشرح الكبير ص ٣٥٥ .

- (٢) خلافا للحنفية في انه ان كان غنيا لا ينتفع بها - المبسوط للسرخسي ١٠/١١ ، حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٤ ، الكاساني ٣٨٧٣/٨ .

وأياها الالتقاط من جملة التماون ، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه المسلم .

ولذلك فإذا لم يكن هناك شرط الجعل فلا يلزم صاحب اللقطة بنسبة معينة كمكافأة على ذلك .

وهذا بخلاف ما هو مطبق في القانون المدني المصري .
ولكن مع أنه كما ورد في الفقه الاسلامي من انه لا يجوز الزام صاحب اللقطة بدفع نسبة معينة كمكافأة للمتقط بدون شرط الجعل من صاحب اللقطة .

لان المسلم لا يحتاج لاي مكافأة مهما بلغت قيمتها على أمانته لانه ينتظر الجـزاء الا وفي من الله (١) في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ، لكن مع هذا فقد وجدت أن هناك نصوصا تدل على أن من قدم جميلا لانسان ، فعلى هذا الانسان أن يشكره .

فقد روى ابو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " (٢) ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : " من ازال الله نعمة فليشكرها " (٣) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من استعانكم بالله فأعينوه ، ومن سألكم بالله فأعطوه ، ومن أتى اليكم معروفا فكافئوه ، فان لمستم تجدوا فادعوا له " (٤) .

(١) د. مصطفى عرجاوي مشار اليه سابقا ص ٢٥ .

(٢) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣٣٩/١ .

(٣) المبسوط للسرخسي ١٠/١١ .

(٤) رواه البيهقي ، سبل السلام للمنعماني ١٥٤٢/٤ .

وقد اخرج ابو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وفيه زيادة : " ومن استجار بالله فأجبروه ، ومن أتى اليكم معروفا فكافؤوه فان لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا انكم قد كافأتموه " وفي رواية : " فان عجزتم عن مكافأته فادعوا له حتى تعلموا ان قد شكرتم ، فان الله يحب الشاكرين (١) .

وقد قال الامام القرطبي (٢) ان من معاني الشكر الثناء على المحسن بما أولاه من معروف يقال شكرته وشكرت له ، قال الخطابي في حديث لا يشكر الله من لا يشكر الناس ، هذا الكلام يتأول على معنيين ، احدهما :

ان من كان من طبعه كقران نعمة الناس وترك الشكر لمعرفهم كان من عادته كقران نعم الله عز وجل وترك الشكر له . والثاني :

ان الله سبحانه لا يقبل شكر العبد على احسانه اليه اذا كان العبد لا يشكر احسان الناس اليه ، ويكفر بمعروفهم ، لاتصال احد الامرين بالآخر (٣) .

وقد قال صاحب المبسوط (٤) فيما روى عن رسول الله : " من أزالته اليه نعمة فليشكرها ، قال وذلك بالتعويضي وأدنى درجات الامر الذنب فان عوضه شيئا فحسن لانه يحسن اليه في احياء ملكه ورده عليه ، قال تعالى " هل جزاء الاحسان الا الاحسان " (٥)

ونضيف الى ذلك أن شكر كل شيء بحسبه وحسب المقام .
فالشكر في الماليات يكون بترجمته وهو المكافأة المالية ، ومعلوم أن ذلك عرفان بالفضل ويعرف الفضل لاهل الفضل فهو الفضل . وذلك .

(١) سبل السلام للمنعماني ١٥٤٧/٤ .

(٢) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣٣٩/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرخسي ١٠/١١ .

(٥) الآية ٦٠ من سورة الرحمن .

بأن يقدم مكافأة لمن وجد ماقد ضاع منه وسلمه اليه استحباباً •

بل يرى البعض أن هذا أمر واجب كالصنعاني (١) فقد ذكر فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ومن أتى اليكم معروفاً فكافئوه " قوله قد دل الحديث على وجوب المكافأة للمحسن إلا إذا لم يجد فإنه يكافئه بالدماء وأجزائه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطلب به وهو ظاهر الحديث "

ولكن صنعاني قد خالف في ذلك جمهرة العلماء ، أو لعله يقصد تأكيد النذب في ذلك ، ولكن يمكن أن يجاب عليه إذا كان قصده من الأمر في هذا الحديث الوجوب بأن الأمر إذا كان ظاهراً للوجوب في المكافأة على المعروف كأصل عام •

فإن أحاديث اللقطة تخصي الأمر في حديث " ومن أتى اليكم معروفاً " للنسب لان أحاديث اللقطة الواردة في كتب الصحاح قد نصت بقولها " فإن جاء طالبها - أي اللقطة - يوماً من الدهر فأدبها اليه (٢) •

فإن ان تعلق ذلك على تقديم جعل بدون شرطه على صاحبها ولو كان ذلك واجباً لبينه النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه سكت عن ذلك ، والسكوت في مقام الحاجة بيان (٣) •

وبناء على ما سبق فإنه ليس في نظرنا ما يمنع في هذه الأيام من تقرير هذه النسبة على سبيل التطوع لا الإلزام ببذلها صاحب الحق راضياً مختاراً لتشجيع ذوي النفوس الضعيفة على تسليم ما يلقطونه أملاً في المكافأة التي يحوزونها ، ولكن ليعلموا أن قبول هذه المكافأة بدون رضا من صاحب الحق يعد من باب أكل أموال الناس بالباطل ، فلا يحلها لهم حكم القانون وإن كان ملزماً وإنما الذي يحلها لهم هو طيب نفس صاحب اللقطة ليس إلا ، ويصح إرادته (٤) •

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة من تراضى منكم " (٥) والله اعلم •

- (١) سبل السلام للصنعاني ١٥٤٧/٤ ، ١٥٤٨ • (٢) وانظر س ٩٩ من هذا البحث •
- (٣) وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٣٦٦/٥ ، ٣٤٦١ •
- (٤) وانظر د / مصطفى عرجاوي شار اليه سابقاً ص ٢٥ •
- (٥) صدر الآية رقم ٢٩ من سورة النساء •

(الماتمة)

ننوه أولا ، الى أنه لا يصعب جل الاهتمام فى خاتمة البحث على تلخيص للموضوعات التى تعرضنا لها خلال دراستنا لموضوع البحث ، ذلك أن مثل هذا الجهد لا يعدو أن يكون تكرارا لما سبق أن تناولناه عند بحث المسائل التى تطرقنا اليها من قبيل وبخاصة أن البحث قد خلّى حين الانتهاء منها الى المقارنة وترجيح مظهر لنا رجحانه أو ابداء الرأى ان كان ثمة وجه لذلك على ضوء أدلة ومبادئ الشريعة الاسلامية وفسى حدود مارسمة الشريعة الغراء ، على أن كثرة وتشعب وتنوع الاحكام التفصيلية التى شغلت صفحات البحث لاتبعدنا عن استخلاص أهم النتائج التى وردت بالبحث .

فقد عرضنا فى المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختيارنا له ومنهجنا فيه .
ثم تكلمنا بعد ذلك عن تعريف اللقطة فى اللغة وفى الاصطلاح الفقهى وذكرنا ما يلاحظ فى تعاريف الفقهاء للقطة وانتهينا الى ترجيح ما ذكره الشافعية من أن اللقطة مال محترم غير محرز لا يعرف الواجد مستحقه وذكرنا سبب ذلك فى المطلب الاول ثم تكلمنا بعد ذلك فى مطلب ثان :

(١) الملتقط وانتهينا بعد عرض آراء الفقهاء الى ترجيح رأى الجمهور وهو أن الملتقط من له أهلية الاكتساب أو الاحتفاظ فيجوز أن يكون مسلما أو ذميا لأن الذمى من أهل الاكتساب ، ثم ذكرنا ما يختلف فيه ناقصى الاهلية كالصغير والمجنون من كاملها ومسئولية الولي من ناقصى الأهلية فى ذلك .

(٢) الملقوط أو بمعنى آخر ، اللقطة ، وبيننا أنها نوعان : حيوان ، أو غير حيوان ثم تعرضنا بعد ذلك عن معنى الأموال التى يشتهى فى كونها مباحة أو مملوكة لا يعرف مالها ومن ثم قد يختلف النظر فى حكمها بعد أخذها وذكرنا آراء الفقهاء فى ذلك ثم ذكرنا أنه اذا كان من شروط المال الملقوط أن يكون مالا ضالعا ففى موضع غير مملوك فانه قد يكون فى دار الاسلام وقد يكون فى دار الحرب وتعرضنا لكل منهما .

(٢) الالتقاط ورأينا أن في اللفظ معنى الأمانة والولاية ، وفيه معنى الاكتساب والمعنى الاول يظهر في الابتداء والمعنى الثاني يظهر في الانتهاء ثم تعرضنا بعد ذلك لآراء الفقهاء في حكم الالتقاط من غير الحيوان . وانتهينا بعد عرض أقوال الفقهاء ومناقشتها الى أن الالتقاط قد يكون مدبونا وقد يكون واجبا وقد يكون مباحا وقد يكون مكروها وقد يكون محرما وذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال ، وذكرنا أنه يسقط عن غير المكلفين من الصغار والمجانين ، حكم التكليف الشرعية .

وانذا كان هذا حكم الالتقاط فيما وجد مطروحا على الأرض . فقد يكون هناك مال مدفون تحت الأرض كالكوز فما حكمه ؟ فنذكرنا تعريف الكنز في اللغة ، وفي اصطلاح الفقهاء . وذكرنا أن الكنز قد يكون جاهليا ، وقد يكون اسلاميا ، وكل منهما امسا أن يكسب من أرض مباحة ، أو في أرض مطبوكة ، وينتج عن ذلك أربع حالات .

وقد يكون الكنز مجهولا وتلك حالة خاصة ، وتعرضنا لآراء الفقهاء في كل ذلك . ثم تعرضنا بعد ذلك لحكم التقاط الحيوان : الإبل وما يلحق بها وعرضنا آراء الفقهاء ومناقشتهم وانتهينا الى ترجيح القول بمنع التقاط الإبل ، ذلك أن معها حذرها وسقائها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربه - بشرط عدم الخوف عليها من اللطف أو النهب أو الضياع ، فلذا خيف عليها شيء من ذلك جاز الالتقاط لأن المقصود حفظ الضالعة على صاحبها ثم تكلمنا بعد ذلك عن لقطة الغنم وما يقاس عليها وعرضنا آراء الفقهاء في ذلك سواء من قال منهم بأن الملتقط للشاة يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرم حتى وإن جاء صاحبها أو من قال بلزوم الغرم عليه في تلك الحالة على تفصيل ذكرناه في البحث وترجع فسي نظرننا ما يراه جمهور الفقهاء في القول بالغرم أن جاء صاحبها .

ثم تعرضنا بعد ذلك للحكم فيمن ترك ذابة بهلكة فأخذها انسان فخلصها من الهلاك وأطعمها وسقاها فهل يملكها بالاستيلاء عليها كالمال المباح ؟ أم هي لمالكها الاول ويغرم الملتقط ما أنفق عليها ؟ ورجحنا رأي الحنابلة في ذلك . وهو القول بالتملك الا أن يكون قد تركها صاحبها ليرجع اليها أو ضلت عنه لقوة أدلتهم في ذلك .

ثم تكلمنا بعد ذلك في مطلب ثالث عن الاشهاد على اللقطة وحكمه وعرضنا آراء الفقهاء في ذلك وانتهينا الى ترجيح القول بأنه واجب ذاكرين العلة فسي ذلك .

ثم بينا صفته ، وعدد الشهود وانتهينا الى ترجيح رأى القائلين بالاكْتفاء فى الاشهاد على اللقطة بشاهد واحد وبخاصة فى حالة الضرورة وبيننا سبب ذلك . ثم تكلمنا فى مطلب رابع عن التعريف فى اللقطة وتحدثنا فيه أولا ، عن معرفتها أى تعرف الملتقط على أوصافها وحكم التعرف ، ثم تكلمنا عن كيفية التعريف أى الاعلان عنها ليشيع أمرها بين الناس . ثم تكلمنا عن حكم تعريفها وعرضنا آراء الفقهاء فى ذلك ، وذكرنا الأدلة ومناقشتها وانتهينا الى ترجيح رأى القائلين بالوجوب مع بيان سبب الترجيح ، ثم تكلمنا عن مدة التعريف ، سواء فيما له قدر وقيمة ، أو فى اللقطة اليسيرة ، وكذلك فيما يخشى فساد ، وانتهينا الى أن الراجح ، وهو أن التعريف يكون سنة فيما لا تقل قيمته عما تقطع به يمسد السارق وأما ما دون ذلك فإنه يكفي فيه بالتعريف مدة يغلب على ظن الملتقط أن صاحب اللقطة لا يطلبها بعد ذلك ، أما ما يوجد من الأشياء البسيطة ، كالتسيرة والحصى والدرهم أو ما شابه فلا يجب فيه التعريف ، وأما ما يخشى فساد كالفاكهة والخضروات فيعرف مدة لا يخشى فيها عليه الفساد ، ثم تكلمنا عن حكم الفورية فى التعريف ، وأثر التراخى على التملك ، أو الضمان ، ثم تكلمنا عن مكان وزمان التعريف ، وتعرضنا لحكم التعريف فى المساجد ثم ما انفرد به المسجد الحرام بمكة .

ثم تعرضنا بالبحث فيما يتولى التعريف ثم تكلمنا عن النفقة على اللقطة فسمى مطلب خاص وانتهينا الى ترجيح ما يراه المالكية فى هذه المسألة لمواءمته للضرورات العملية أكثر وسبق ذلك ترجيح ما جاء فى المذهب المالكي أيضا فى النفقة على تعريفها حتى لا يحجم الملتقط عن اتخاذ الوسائل الفعالة فى الاعلان عنها دون غرم مادي عليه فى ذلك ، ثم تكلمنا فى مطلب ساس ، عن دفع اللقطة الى من يدعيها وعما يشترط فى ذلك واستعرضنا آراء الفقهاء وتبين لنا أن هنالك اتجاهين أساسيين فى ذلك :

الاتجاه الاول : للحنفية وجمهور الشافعية ، وهو لا يرون أنه لا يجبر الملتقط على دفع اللقطة الى من يدعيها الا بالبينة ، ويتفق معهم الزيدية والظاهرية فى بعض الوجوه .

والاتجاه الثانى : للمالكية والحنابلة وبعض الشافعية ويوافقهم الناهرية فى بعض الحالات وهو أنه يجب دفع اللقطة الى من يدعيها سواء أقام عليها البينة أو ذكر

أوصافها ، واستعرضنا الأئمة وناقشناها ، ثم أبدينا رأينا في ذلك ، وانتهينا إلى ترجيح مايقول به اصحاب الاتجاه الثاني وهو وجوب دفع اللقطة إلى من يدعيها سواء أقام بينة أو ذكر أوصافها استنادا على أن أحاديث اللقطة تخصي الأصل العام وهو "البينة على المدعى" وذكرنا أن لذلك شاهدا وهو مايراه جمهور الفقهاء من ان المدعين في القسامة يحلفون الأيمان ، وذلك تخصيبي للأصل العام فسمى الدعاوى إلى غير ذلك مما ذكرناه .

ويبدو تصور وهو انه اذا ضمت مدة التعريف ولم يأت من يطلب الشيء المطتقط فهل يطك المطتقط للقطعة ؟ ، واذا كان يطكها فما طريقة التملك ؟ وذلك ماہسطنا القول فيه في المطلب السابع .

ولما كان للقطعة الحرم حكم خاص فقد تعرضنا لآراء الفقهاء في ذلك وأبدينا وجهة نظرنا فيه وذلك في مطلب ثامن . ولما يترتب على الالتقاط من مسئولية المطتقط في ضمان اللقطة وفي حدود مارسسته الشريعة فقد تكلمنا عن ذلك في مطلب تاسع . سواء في ضمان اللقطة من الحيوان ، أو من غير الحيوان .

واستعرضنا آراء الفقهاء مع الاستدلال والمناقشة والترجيح . وبالاستقصاء في الموضوع ظهر لى أنه يتصل بضمان اللقطة أولا : ما اذا حدث لها نماء سواء في مدة التعريف أو بعدها ، فهل يكون للمتقط أم يكون لصاحبها ان حضر وأدعى اللقطة بشروطه ؟ .

وتكلمنا عن ذلك في المطلب العاشر ، وانتهينا في ذلك إلى ترجيح مايراه الشافعية والحنابلة ، من ان اللقطة في الحول الاول أمانة ولربها زوائدها المتصلة والمنفصلة ، أما ان تملكها بعد الحول ثم جاء ربها فربها زوائدها المتصلة دون المنفصلة .

وتلك الحكم فيما اذا باع المتقط اللقطة فهل ينفذ بيعه ان حضر صاحبها أم يضمن قيمتها ؟ ذلك في المطلب الحادي عشر . واستعرضنا فيه آراء الفقهاء ، وأبدينا رأينا في ذلك ، واذا كانت اللقطة لا تدخل في ملك المتقط في مدة التعريف ثم تدخل في ملكه بعد مدة التعريف سواء بلفظ ناوطني يدل على التملك ، أم بنية التملك دون تلفظ

أم بمجرد مضي مدة التعريف ، عند من يرى ذلك حسب التوضيح المذكور في البحث،
فيل على الملتقط زكاة على الحال الأول قبل التملك أم لا ؟ وهل عليه زكاة بمجرد
أن يملكها غنيا كان أم فقيرا عند من يرى ذلك أم لا ؟ وهذا ما خصمنا له المطلب الثاني
عشر .

ولما كان هناك تصور وهو أنه إذا أتى صاحب اللقطة وادعاهها بشرطه ، فقد يكون
جعل جعلاً أي وعد بمكافأة لمن يجدها وقد لا يكون قد وعد بمكافأة لمن يجدها فهل
يكون ملزماً بدفع مكافأة للملتقط في كل من الحالتين ؟ . وقد تكلمنا عن الحالة الأولى
أولاً : واقتضت أن نتكلم بمناسبة تعريف الجعالة وآراء الفقهاء في جوازها ثم ذكرنا
دليل مشروعيتها ثم شروط صحتها ، وذلك في المطلب الثالث عشر .

وبتصور أن يحدث فسخ في عقد الجعالة ، فما الذي يترتب على ذلك ؟ فتكلمنا عنه
في المطلب الرابع عشر ، ثم تكلمنا بعد ذلك في اختلاف المتعاقدين في المطلب الخامس
عشر . أما الحالة الثانية ، وهي ما إذا لم يكن صاحب اللقطة قد جعل جعلاً لمن
يجد اللقطة ، وذلك ما انتهى به المطاف .

وقد خصمنا له المطلب السادس عشر بعنوان " حكم المكافأة للملتقط دون شرط
الجعل من صاحبها " .

وتكلمنا عن ذلك ، في القانون المدني ، ثم في الفقه الإسلامي ، وانتهينا إلى أنه
إذا كان القانون قد خصم نسبة عشرة في المائة للملتقط من قيمة الشيء الملتقط وذلك
أمر يعتبر الزامياً في القانون وعلى صاحب اللقطة أن يدفعه للملتقط بحكم القانون وعلى
حدود مارسه لذلك .

فإن الشريعة الإسلامية كما ظهر لى لاتقول بالزام الدفع للملتقط بطريقة حتمية
بدون رضا صاحب اللقطة ، لأن ذلك يعد من باب أكل أموال الناس بالباطل ولا يحلها
للملتقط حكم القانون وإن كان ملزماً ، وإنما الذي يحلها للملتقط هو طيب نفس صاحب
اللقطة ليس إلا وبمحتى إرادته غير أن الشريعة قد دعت صاحب اللقطة أن يشكّر
الملتقط وذكرنا الدليل على ذلك . وقلنا إن شكر كل شيء بحسبه والشكر في ماليات

يكون بتقديم مكافأة مالية ، وذكرنا انه لا مانع في هذه الايام من تقرير نسبة على صاحب اللقطة ، على سبيل التطوع لا الالتزام تشجيعا لذوى النفوس الضعيفة على تسليم مايلتقطونه أملا في المكافأة التي سيحوزونها يعطيها صاحب اللقطة الى الملتقط بشرط أن يبدى صاحب اللقطة مايدل على رضاه وليس بمجرد الحكم عليه بذلك دون رضاه •

والله أعلم ، وله الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم واليه ترجعون ..

الباحث

(دكتور / عمدي رجب عبدالغنى حسن)

القاهرة في : يوم السبت ١٩ من شهر ذى الحجة ١٤١٢هـ
الموافق : ٢٠ من شهر يونية ١٩٩٢م

(مصادر البحث)

أولاً : القرآن الكريم :

ثانياً : كتب الحديث :

(١) سبل السلام شرح بلوغ المرام للإمام محمد بن اسماعيل الأمير اليمسني
المنعاني المتوفى ١١٨٢ هـ - دار الحديث •

(٢) سنن ابن ماجه - المتوفى ٢٢٥ هـ - دار الفكر العربي •

(٣) السنن الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي

المتوفى ٤٥٨ هـ - وبنيله الجوهري النقش للعلامة

علاء الدين بن علي بن عثمان الماروني الشهير بابن

التركمانى - المتوفى ٧٤٥ هـ - دار الفكر •

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك للشيخ عبد الباقي بن يوسف الزرقاني

المطبعة الخيرية نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٩ م •

(٥) صحيح البخارى مطبوع مع فتح الباري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن

حجر العسقلاني - دار الريان للتراث •

(٦) صحيح الترمذى مع شرح الإمام بن العربي المالكي - لبنان - بيروت -

دار الكتاب •

(٧) صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي - دار الريان - للتراث •

(٨) عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق

العظيم آبادى مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية -

نشر محمد عبدالمحسن - مكتبة السلفية بالمدينة

المنورة •

(٩) سند الإمام أحمد بن حنبل - دار المعارف بمصر - ١٩٤٩ م •

- (١٠) نصب الراية لاحاديث الهداية للامام ابي محمد بن عبدالله الزيلعسي -
المركز الاسلامي للطباعة والنشر - دار الحديث ١٩٣٨ م
- (١١) نيل الاوطار شرح منقلى الاخبار من احاديث سيد الاخبار - للامام محمد
ابن على بن محمد الشوكاني - المتوفى ١٢٥٥ هـ -
مكتبة الدعوة الاسلامية •

ثالثا : التفسير :

- (١٢) احكام القرآن لابي بكر احمد بن على الرازى - الجصاص - طبعة
دار الفكر •
- (١٣) احكام القرآن لابن العربي - الطبعة الاولى ١٣٧٦ هـ - دار احياء
الكتب بصر •
- (١٤) تفسير الرازى وبهامشه تفسير ابي السعود - الطبعة الاولى •
- (١٥) تفسير القرآن العظيم لابن كثير - طبعة عيسى البابى الحلبي •
- (١٦) الجامع لاحكام القرآن لابي عبدالله محمد بن احمد الانصارى القرطبي -
دار الريان للتراث - القاهرة •
- (١٧) روح المعاني فى تفسير القرآن والسبع المثاني للالكوسي - الطبعة
الاولى - المطبعة الحنيرية - بصر •
- (١٨) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل فى وجوه التأويل لابي القاسم
جار الله محمود بن عمر الزمخشري - طبعة دار الكتاب
العربي - بيروت •

رابعا : اللغة :

- (١٩) اساس البلاغة لابن القاسم محمود بن عمر الزمخشري - مطابع الشعب •

- (٢٠) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي - مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥م
- (٢١) القاموس المحيط للفيروز آبادي ، نجد الدين محمد بن يعقوب - مؤسسة
الجلسي .
- (٢٢) لسان العرب - للعلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن منطش -
المتوفي ٧١١هـ - دار المعارف .
- (٢٣) مختار الصحاح - طبع الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - ١٩٦٢م ،
لايى بكر الرازي .
- (٢٤) المصباح المنير لاحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - المتوفى -
٧٧٠هـ . دار المعارف - القاهرة .

خامساً : أصول الفقه :

- (٢٥) الأحكام في اصول الأحكام للآمدى لسيف الدين ابي الحسن علي الآمدى -
مؤسسة الحلبي وشركاه .
- (٢٦) المستصفى للغزالي لابي حامد محمد بن محمد الغزالي - ١٣٢٢ هـ -
طبعة بولاق .

سادساً : الفقه الاسلامي : (أ) الفقه الحنفي :

- (٢٧) البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي -
دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- (٢٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة الفقيه علاء الدين ابي بكر بن
مسعود الكاساني الحنفي - المتوفى ٥٨٧ هـ - مطبعة
الامام - نشر زكريا علي يوسف - القاهرة .
- (٢٩) تبين الحقائق للزبيدي - ١٣١٤ هـ - المطبعة الاميرية .

(٣٠) حاشية رد المختار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين
على الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه مذهبي
الامام ابي حنيفة النعمان - الطبعة الثانية ١٩٦٦م
مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .

(٣١) الاختيار لتعليل المختار للموصلي الحنفى - مكتبة ومطبعة مصطفى
البابي الحلبي بمصر .

(٣٢) شرح فتح القدير للامام كمال الدين محمد بن المهام الحنفى على الهداية
- للفرغيناني - لبنان - بيروت - دار التراث العربى .

(٣٣) العناية للهابرتى شرح الهداية بهامشه فتح القدير وتكليفه - للامام كمال الدين
محمد بن محمود الهابرتى - المتوفى ٧٨٦هـ - طبع
بهامش الفتح القدير طبعة بولاق .

(٣٤) المبسوط لشمس الاكفة ابي بكر محمد السرخسى - دار المعرفة - بيروت
لبنان ١٩٨٦ م .

(٣٥) مجمع الانهر شرح طلقى الابرار للشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن سليمان
المعروف بدمادنا أفندى وبهامشه شرح بدر المنقى فى
شرح الطنقى للشيخ محمد علاء الدين - دار احياء
التراث العربى للنشر - بيروت - لبنان .

(٣٦) الهداية شرح يدانية المبتدى لشيخ الاسلام برهان الدين ابي الحسن
على بن ابي بكر بن عبدالجليل الرشدانى الفرغينانى
المتوفى ٥٩٣ هـ - الطبعة الاخيرة مكتبة مصطفى
البابي الحلبي - القاهرة .

(ب) الفقه المالكي :

(٢٧) بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد
ابن رشد القرطبي - مكتبة الكليات الأزهرية - ١٩٨٢ م

(٢٨) بلغة السالك للشيخ أحمد الماوي المالكي على الشرح الصغير المسمى أقرب
الصالح إلى مذهب الإمام مالك للشيخ الدردير - طبعة
عميس الحلبي .

(٢٩) تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الاحكام لابن فرحون المالكي
مطبوع بهامش فتح العلي مالك في الفتوى على مذهب
الإمام مالك للشيخ عليش - طبعة مصطفى الحلبي
١٩٥٨ م .

(٣٠) السراج السالك - شرح اسهل المسالك للسيد عثمان بن حسين الجعفي
طبعة مصطفى البابي الحلبي .

(٣١) شرح الخرشي على مختصر خليل وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي -
بيروت - دار صادر

(٣٢) الشرح الكبير لابي البركات أحمد الدردير ومعه حاشية الدسوقي - طبعة
دار احياء الكتب العربية - عميس البابي الحلبي -
القاهرة .

(٣٣) شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ عليش - طرابلس - مكتبة
النجاح ١٢٩٤ هـ .

(٣٤) قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية - محمد بن أحمد بن
جزى الغرناطي المالكي - عالم الفكر - الطبعة الاولى

(٤٥) كفاية الطالب الرباني لابي الحسن المالكي شرح رسالة ابي زيـــــد
القيرواني - مطبعة عيسى البابي الحلبي .

(٤٦) المعونة الكبرى للامام مالك بن أنس رواية الامام سحنون عن ابن القاسم
ببيروت - دار الفكر للطباعة والنشر .

(٤٧) مقدمات ابن رشد لابي الوليد محمد بن احمد بن رشد المتوفى ٥٢٠هـ -
الطبعة الاولى مطبعة السعادة .

(٤٨) المنتقى شرح الموطأ للباحث المتوفى ٤٩٤هـ - صورة عن طبعة
١٣٣٢ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

(٤٩) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للامام ابي عبدالله بن محمد بسن
عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب وبهامشه التناج
والاكيل لمختصر خليل لابي القاسم العبدري الشهير
بالمواق - المتوفى ٨٩٧ هـ - الطبعة الثانية
١٩٧٨م دار الفكر .

(ج) الفقه الشافعي :

(٥٠) الأم للامام ابي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي وبهامشه مختصر الامام
ابي ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى
٢٦٤ هـ - مطابع كتاب الشعب .

(٥١) حاشية الجمل للشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج للشيخ زكريا
الانصاري - المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

(٥٢) حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج
الطالبين للشيخ محيي الدين النووي - مطبعة
دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي
القاهرة .

(٥٣) الاتفاق في حل الفاظ ابي شجاع مع حاشية البجيرمي - الطبعة
الاخيرة - مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٧٠م.

(٥٤) المجموع للامام زكريا يحيى بن شرف النووي - شرح المذهب للشيرازي
مع ملاحظة أن شرح النووي حتى الجزء التاسع ثم شرح
الامام السبكي جزء ١٠، ١١، ١٢ والشيخ محمدنجيب
الطبيعي من جزء ١٣ حتى نهاية المجموع - بيروت
دار الفكر .

(٥٥) معنى المحتاج الى معرفه معاني الفاظ المنهاج للشيخ محمد الطيب
الشربيني على متن منهاج الطالبين للامام ابي زكريا
ابن شرف النووي - دار الفكر .

(٥٦) المذهب للشيرازي لابي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي - مطبعة
عيسى البابي الحلبي بمصر .

(٥٧) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن ابي العباس احمد
ابن حمزه ابن شهاب الدين الرطلي - المتوفى المصري
الانصاري - المتوفى ١٠٠٤ هـ ومعه حاشية ابي
الضياء نور الدين علي بن علي الشبرايطسي القاهري
المتوفى ١٠٨٧ هـ ، وحاشية احمد بن عبدالرازق
ابن محمد بن احمد المعروف بالمغربي الرشيد
المتوفى ١٠٩٦ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي
القاهرة .

(د) الفقه الحنبلي :

(٥٨) اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم المتوفى ٧٥١ هـ - شركة
الطباعة الفنية المتحدة ١٩٦٨م نهر مكتبة
الكلبيات الازهرية .

- (٥٩) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم - مطبعة السنة
المحمدية .
- (٦٠) القواعد في الفقه الاسلامي لابن رجب الحنبلي - مكتبة الكليات
الازهرية - الطبعة الاولى ١٩٧١م .
- (٦١) كشف القناع على متن الاقناع للشيخ منصور بن ادریس الحنبلي -
المتوفى ١٠٥١هـ - المطبعة الشرقية بالقاهرة -
الطبعة الاولى ١٣٢٩ هـ .
- (٦٢) المخني لابن قدامة - لابي محمد عبدالله بن قدامة المتوفى ٦٢٠ هـ
طبعة الرياني الطبعة الاولى .
- (٦٣) الحنفى للامام موفق الدين ابي محمد عبدالله بن احمد بن قدامه
المتوفى ٦٢٠هـ والشرح الكبير على متن المقنن
للشيخ شمس الدين ابي الفرج عبدالرحمن بن ابي
عر محمد بن احمد بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٨٢هـ
دار الفكر بيروت .
- (٦٤) منتهى الارادات في جمع المقنع مع التقيح وزيادات لتقى الدين محمد بن
احمد الفتوحى الحنبلي الشهير بابن النجار - لبنان
بيروت .
- (٦٥) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المجلد احمد
ابن حنبل لعلاء الدين ابي الحسن المرادوى -
الطبعة الاولى ١٩٥٧م .
(هـ) الفقه الظاهري :
- (٦٦) المحلى لابي محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٤٥٦ هـ
تحقيق لجنة احياء التراث العربى - دار الافاق
الجديدة - بيروت .

(و) الفقه الشيعي :

- (٢٧) الروض النضير لشرف الدين بن الحسين المنعاني شرح مجموع الفقه الكبير للإمام زيد مطبعة السعادة بصر ١٩٣٧م .
- (٢٨) شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام للمحقق الحلي - المتوفى ٦٧٦ هـ - مطبعة الاندلس بالنجف الاشرف .
- (٢٩) عيون الازهار في فقه الائمة الاطهار - للمهدي المرتضى - دار الكتاب اللبناني - بيروت - ١٩٧٥م .
- (٣٠) فقه الامام جعفر الصادق تأليف محمد جواد مغنية - لبنان - بيروت - ١٩٨٢م .
- (٣١) المختصر النافع لابي قاسم نجم الدين جعفر بن الحسن علي المتوفى ٦٧٦ هـ - دار الكتاب العربي - مصر .

(ز) الفقه الاباضي :

- (٣٢) شرح النيل وشفاء الحليل لمحمد بن يوسف أظفيث - المطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ .

سابعاً : مراجع علمية :

- (٣٣) الاموال لابي عبيد المتوفى ٢٢٤ هـ - الطبعة الاولى - دار الفكر .
- (٣٤) الفقه الاسلامي وأدلته - د / وهبه الزحيلي - دار الفكر للطباعة والنشر - دمشق الطبعة الثانية ١٩٨٥م .
- (٣٥) كسب الملكية بالميراث - د / مصطفى محمد عرجاني - رسالة دكتوراه - كلية الشريعة والقانون - جامعة الازهر ١٩٨٢م .
- (٣٦) الكفالة والحوالة في الفقه المقارن - د / عبدالكريم زيدان - طبعة مكتبة القدس ١٩٧٥م .

- (٧٧) مجموعة بحوث فقهية - د / عبدالكريم زيدان - مكتبة القسيس
مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م.
- (٧٨) نظرية الوعد بالمكافأة - د / خالد رشيد الجميلي - دار الندوة
الجديدة ، بيروت لبنان ١٩٨٦م.
- (٧٩) نظام الاتهام وحق الفرد والمجتمع في الخصومة الجنائية في الشريعة
والقانون - رسالة دكتوراه - للباحث ، كلية الشريعة والقانون -
جامعة الأزهر ١٩٨٦م.
-

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة :	٢
المطلب الاول في: (١) تعريف اللقطة في اللغة	٧
(٢) تعريف اللقطة في اصطلاح الفقهاء	٩
مايلاحظ في تحاريف الفقهاء للقطعة	١٢
الترجيح	١٤
المطلب الثاني في: الكلام عن اللقطة في مواضع :	١٤
(١) الملتقط	١٤
(٢) الملقوط	١٦
(٣) الالتقاط	١٩
حكم الالتقاط (١) حكم النقاط من غير الحيوان	٢٠
مناقشة الاقوال وبيان القول المختار	٢٧
لقطة الكمز	٢٩
(٢) حكم النقاط الحيوان (١) الابل ومايلحق بها	٣٣
الاتجاه الاول	٣٣
الاتجاه الثاني	٣٤
دليل اصحاب الاتجاه الاول	٣٤
دليل اصحاب الاتجاه الثاني	٣٥
الترجيح	٤٢
لقطة الغنم ومايقاس عليها	٤٣
الترجيح	٤٨
آراء الفقهاء فيمن ترك دابة بمهلكة	٤٨
الترجيح	٥٠
المطلب الثالث في: الاشهاد على اللقطة (الاشهاد في اللغة، الاشهاد عند الفقهاء)	٥٠
حكم الاشهاد على اللقطة	٥١
الترجيح	٥٣

رقم الصفحة

الموضوع

٥٢ مدة الاشهاد
٥٣ الترجيح
٥٤ عدد الشهود
٥٥ المطلوب الرابع في: التعريف في اللقطة
٥٦ اولاً : معرفتها
٥٧ الترجيح
٥٨ كيفية التعريف
٥٩ ثانياً : حكم تعريفها
٦٠ الترجيح
٦٠ مدة التعريف
٦٤ اللقطة اليسيرة
٦٦ الترجيح
٦٧ ما يخشى فساد
٦٨ الفورية في التعريف
٧٠ مكان وزمان التعريف
٧٢ من يتولى التعريف
٧٣ مهنة التعريف
٧٤ المطلوب الخامس في : النفقة على اللقطة
٧٦ المطلوب السادس في : دفع اللقطة الى من ينعياها
٧٧ شروط دفع اللقطة الى من يدعيها
٨٢ الاستدلال والمناقشة والترجيح
٨٢ بيان ان هناك اتجاهين اساسيين في ذلك
٨٢ الاتجاه الاول
٨٢ الاتجاه الثاني
٨٣ دليل اصحاب الاتجاه الاول
٨٥ دليل اصحاب الاتجاه الثاني

الموضوع	رقم الصفحة
رأينا في دفع اللقطة لمن يبيعها	٩٠
المطلب السابع في : تلك اللقطة	٩١
الرأى الاول : للحنفية	٩٢
الرأى الثانى : وهو لجمهور الفقهاء	٩٤
الاستلال : ١) الحنفية	٩٥
٢) جمهور الفقهاء	٩٩
الترجيح	١٠٤
طريقة التملك	١٠٤
المطلب الثامن في : لقطة الحرم	١٠٦
رأينا في لقطة الحرم	١١١
المطلب التاسع في : الضمان :	١١٢
اولا : ضمان اللقطة من الحيوان	١١٢
١) الاول ومايلحق بها	١١٢
الترجيح	١١٤
٢) النعم ومايلحق بها	١١٤
الترجيح	١١٦
ثانيا : ضمان اللقطة من غير الحيوان	١١٦
رأينا في ضمان اللقطة من غير الحيوان	١٢٤
المطلب العاشر في : ثماء اللقطة	١٢٦
الترجيح	١٢٨
المطلب الحادى عشر في : بيع اللقطة	١٢٨
رأينا في بيع اللقطة	١٣٣
المطلب الثانى عشر في : زكاة اللقطة	١٣٣

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث عشر في : الجعالة في رد اللقطة	١٣٦
الجعالة في اللقطة	١٣٦
الجعالة في الاصطلاح الفقهي	١٣٧
الجعالة عند جمهور الفقهاء	١٣٧
الجعالة عند الحنفية	١٣٧
الجعالة عند الظاهرية	١٤٠
دليل مشروعية الجعالة	١٤٠
شروط صحة الجعالة	١٤٤
المطلب الرابع عشر في : فسخ عقد الجعالة وأثره	١٥٢
المطلب الخامس عشر في : اختلاف المتعاقدين	١٥٢
المطلب السادس عشر في : حكم المكافأة للملتقط دون شرط الجعل من صاحبها	١٥٤
تمهيد	١٥٤
القانون المدني	١٥٤
الفقه الاسلامي ورجحانه فيما يجوز للملتقط في ذلك	١٥٥
الخاتمة	١٥٩
المراجع	١٦٥
الفهرس	١٧٥ — ١٢٨

رقم الايداع بدار الكتب المصرية : ٥٥٩١ / ١٩٩٢ م
الترقيم الدولي: ٣ - ٠٨٦٠ - ٠٤ - ٩٧٧

